اتّحاد المصارف المغاربية

2020

التقرير السنوي

المصارف المغاربيّة:

التّحدّيات والفُرص، في مواجهة كوفيد-19

أُعدّ هذا التقرير تحت إشراف الأستاذ ظافر سعيدان - سكيما بزنس سكول -SKEMA Business School-
يشكر المؤلف كلاً من سناء بن عبد الله (المدرسة العليا للتجارة بتونس) وسناء الزّواري (كلّية العلوم الاقتصاديّة والتصرّف بصفاقس UCA-) لمساهمتهما.
التّرجمة إلى العربيّة: علي التومي

الملخص التنفيذي

واجهت البلدان المغاربية انكماشا اقتصاديّا حادّا بفعل الأزمة الصّحيّة لكوفيد-19 وبفعل انهيار أسعار المحروقات السّائلة. كان لهذين العاملين تأثير كارثي في اقتصاد المنطقة المغاربية التي كانت تشهد بعدُ صعوبات اقتصاديّة واجتماعيّة.

يحتفل الاتّحاد المغاربي بعيد ميلاده الحادي والثلاثين. وفي ظرفيّة مواجهة للأزمة الحاليّة ولانعكاسات ما بعد الكوفيد، بإمكان الاتحاد أن يُوفّر فضاء تبادل لأفضل الممارسات وللدروس المكتسبة، قصد تشييد جبهة مشتركة وصياغة أجوبة واستراتيجيات مشتركة لمجابهة عدوّ مشترك، هو الأزمة.

ولن تتجاوز المنظومة المصرفية المغاربيّة هذه الأزمة إلّا مُعزّزة بهذا التعاون المتزايد، لتواصل دعم الاقتصاد وتخفيف الأزمة.

يكشف تقريرنا لسنة 2020 عمّا يلي:

1.يؤدّي القطاع المصرفي **دورا أساسيّا في تمويل اقتصاد** البلدان المغاربيّة، ولم يعُد هذا الدور في حاجة للإثبات بخصوص دعم الاقتصاد وإعادة دفعه طوال الأزمة الصّحيّة.

2.تعرض البلدان الخمسة **قُدُرات كامنة هامّة** من المفروض أن تُمكنّها من استعادة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لما قبل الأزمة. وبإمكانها أيضا أن تتوخّى تغييرا جذريا باعتماد برامج تنمية مستدامة في المنطقة، تقوم على رقمنة معمّقة للمؤسّسات وللهياكل الاقتصادية.

3.أثبتت أزمة كوفيد-19 للمصارف، **ضرورة التحرك في الحين وبصفة تفاعليّة**، من خلال خطط استمراريّة النشاط (PCA). ينبغي أن تكون هذه الخطط موضوع رعاية أهمّ، قصد مواجهة الأزمات المستقبليّة وضمان الاشتغال التّام للمؤسّسات المالية خلال الظروف غير العاديّة.

4.ثمّة طاقات كامنة ضخمة مثل **رقمنة الخدمات الماليّة والتسريع في تحمّل المسؤوليّة المجتمعيّة** داخل المؤسّسة. وهذان العنصران قادران على توفير نمّو جديد ذي بال وعلى التسريع بالخروج من الأزمة.

5.بيّنت نتائج دراستنا أن المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، آخذة رغم التباين بين مختلف المصارف، **في التّطوّر بسرعة** في المنطقة. والتّحدّي الملّح اليوم بالنسبة الى الجامعيّين والممارسين، يهدف الى وضع استراتيجيات وممارسات ناجعة بخصوص المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة، على أن تكون مواكبة للسّياقات المحلّية.

6.والنتائج التّي توصّلنا إليها، لها انعكاسات هامّة على تنظيم النسيج الاجتماعي وعلى العلاقات القائمة مع الاقتصاد المصرفي الرّسمي. وتبيّن هذه النتائج **أنّ الرّقمنة قادرة على مكافحة الاقتصاد الخفيّ**. فأصحاب القرار العموميّون سيغنمون فوائد كبرى في تدارك التّأخر المسجّل في مجال اعتماد التكنولوجيات الجديدة. فلا بدّ من اجراء إصلاحات في العُمق. وإنّه لمن الأساسي أن نحسّن البنية التّحتيّة الرّقميّة حتّى نضمن محيطا ملائما للتحوّل الرّقمي.

التّخطيط

الملخص التنفيذي.....2
قائمة الجداول.....7
قائمة الرّسوم.....9
قائمة المختصرات بالحروف اللاّتينيّة.....10
المقدّمة العامّة.....12
القسم الأوّل: قراءات في اقتصاديّات بلدان اتّحاد المغرب العربي وتأثير جائحة كوفيد-19.....16
الفصل الأوّل: الظرفية الاقتصاديّة في بلدان المغرب العربي: التّحدّيات والفرص النّاجمة عن أزمة كوفيد-19.....17
1.1. الجزائر.....19
1.1.1. التداعيات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد -19 في الجزائر.....19
2.1.1. التّداعيات الاجتماعيّة لأزمة كوفيد -19.....20
3..1.1. التّدابير التي اتّخذتها الحكومة الجزائريّة استجابة للتّحديات المرتبطة بالأزمة.....21
2.1. ليبيا.....23
1.2.1. التداعيات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد -19: النّموّ الاقتصادي.....23
2.2.1. التداعيات الاجتماعيّة لأزمة كوفيد -19.....24
3.2.1 التّدابير التي اتّخذتها الحكومة.....24
3.1. المغرب.....24
1.3.1 التداعيات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد -19 في المغرب.....24
2.3.1 التداعيات الاجتماعيّة لأزمة كوفيد -19.....27
3.3.1. أهمّ التدابير التي اتّخذتها السلطات المغربية لمجابهة أزمة الجائحة.....28
4.3.1 أزمة كوفيد-19: فرصة لتعزيز الابتكار.....29
4.1. موريتانيا.....29
1.4.1 التداعيات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد - 19 29
2.4.1 التداعيات الاجتماعيّة لأزمة كوفيد -19 30
3.4.1 التدابير الرئيسية التي اتخذتها السلطات الموريتانيّة لمجابهة أزمة الجائحة.....31
5.1 تونس 32
1.5.1 التداعيات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد -19.....32
2.5.1 التداعيات الاجتماعيّة لأزمة كوفيد -19.....35
3.5.1 التدابير الرئيسية التي اتخذتها السلطات التّونسيّة لمجابهة أزمة الجائحة.....36
4.5.1 أزمة كوفيد-19: فرصة لتعزيز الابتكار في تونس.....37
الفصل الثّاني: السّياسة النقديّة وسياسة الميزانيّة.....39
1.2 الجزائر.....42
1.1.2 السياسة النقديّة.....42
2.1.2 سياسة الميزانيّة.....47
2.2 ليبيا.....48
1.2.2 السياسة النقديّة.....48

2.2.2 سياسة الميزانيّة.....50
3.2. المغرب.....51
1.3.2 السياسة النقديّة.....51
2.3.2 سياسة الميزانيّة.....56
4.2 موريتانيا.....59
1.4.2 السياسة النقديّة.....59
2.4.2 سياسة الميزانيّة.....62
5.2 تونس 65
1.5.2 السياسة النقديّة.....65
2.5.2 سياسة الميزانيّة.....69
الفصل الثالث: الوضع الحالي للقطاع المصرفي المغاربي خلال أزمة كوفيد-19: خطط اسمراريّة النّشاط.....76
3 . 1 الجزائر.....78
1.1.3 الوضع الحالي للقطاع المصرفي..... 78
2.1.3 خطط اسمراريّة النّشاط لدى المصارف الجزائريّة في مواجهة الأزمة.....80
3.1.3 التدابير الأخرى التي اعتمدها بنك الجزائر 81
2.3 ليبيا.....82
1.2.3 الوضع الحالي للقطاع المصرفي.....82
2.2.3 خطة اسمراريّة النّشاط.....83
3.3 المغرب 83
1.3.3 الوضع الحالي للقطاع المصرفي.....84
2.3.3 خطط اسمراريّة النّشاط لدى المصارف المغربيّة في مواجهة الأزمة.....85
3.3.3 التدابير الأخرى التي اعتمدها بنك المغرب.....87
4.3 موريتانيا 88
1.4.3 الوضع الحالي للقطاع المصرفي.....88
2.4.3 خطط اسمراريّة النّشاط لدى المصارف الموريتانيّة في مواجهة الأزمة.....88
3.4.3 التّدابير الأخرى التي اعتمدها البنك المركزي الموريتانيّ.....89
5.3 تونس 89
1.5.3 الوضع الحالي للقطاع المصرفي.....89
2.5.3 خطط اسمراريّة النّشاط لدى المصارف التّونسيّة في مواجهة الأزمة.....90
3.5.3 التّدابير الأخرى التي اتّخذها البنك المركزي التّونسي.....91
القسم الثّاني: دراسات وتحاليل.....96
I. تقييم الأداء المستدام لدى المصارف المغاربيّة.....97
1. I المقدّمة.....98
2. I التّطوّرات الحديثة للمسؤولية المجتمعيّة للمؤسسة في بلدان اتّحاد المغرب العربي.....100
3. I المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة في مواجهة كوفيد - 19 103
4. I تداعيات كوفيد-19 على المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة.....108
5. I المنهجيّة.....109

I. 6 وصف المتغيّرات 110
I. 7 إحصائيّات وصفيّة..... 112
I. 8 الخاتمة..... 113
II الاقتصاد غير المرصود في المنطقة المغاربيّة : هل تسمح الرّقمنة بمقاومة هذه الآفة ؟..... 114
II. 1 المقدّمة 115
II. 2 الأدبيّات..... 116
II. 1.2 الاقتصاد غير المرصود : التعريف..... 117
II. 2.2 الاقتصاد غير المرصود : طرق القيس والتقدير..... 118
II. 3.2 الاقتصاد غير المرصود والرّقمنة : الجانب النّظري 120
II. 3 لمحة عن وضعيّة الاقتصاد غير المرصود والرّقمنة في بلدان المغرب الكبير..... 122
II. 4 التحليل التجريبي..... 123
II. 1.4 معطيات..... 123
II. 2.4 تحليل النموذج..... 124
II. 5 خاتمة..... 128
الخاتمة العامّة..... 130
ملحق..... 131
المراجع..... 133

قائمة الجداول

الجدول 1.1.1. نسبة البطالة - الجزائر.....20
الجدول 2.1.1 عدد الأشخاص تحت عتبة الفقر - الجزائر.....21
الجدول 1.2.1. نسبة النّموّ - ليبيا.....23
الجدول 2.2.1. نسبة التّضخّم - ليبيا.....23
الجدول 3.2.1. نسبة البطالة - ليبيا.....24
الجدول 1.3.1. الاستثمارات الخارجية المباشرة.....27
الجدول 1.4.1. النسبة السنويّة لنموّ النّاتج المحلّي - موريتانيا.....30
الجدول 2.4.1. نسبة التضخّم - موريتانيا.....30
الجدول 3.4.1. نسبة البطالة - موريتانيا.....30
الجدول 1.5.1. الاستثمارات الخارجية المباشرة - تونس.....34
الجدول 1.1.2 نسبة السّوق النّقديّة - الجزائر.....43
الجدول 2.1.2. الكتلة النّقديّة - الجزائر.....43
الجدول 3.1.2. عجز الميزانيّة - الجزائر.....47
الجدول 4.1.2 التّداين الخارجيّ.....48
الجدول 1.2.2. عجز الحساب الجاري -ليبيا.....48
الجدول 2.2.2. الكتلة النّقديّة - ليبيا.....49
الجدول 3.2.2. الميزان التّجاري - ليبيا.....49
الجدول 4.2.2. النّفقات - ليبيا.....50
الجدول 5.2.2 الإيرادات النّفطيّة -ليبيا.....50
الجدول 6.2.2 حاصل الميزانيّة - ليبيا.....50
الجدول 1.3.2. . نسبة الفائدة المديريّة - المغرب.....52
الجدول 2.3.2.الكتلة النّقديّة M2 - المغرب.....53
الجدول 3.3.2. عجز الميزانيّة - المغرب.....57
الجدول 4.3.2. الدّيون - المغرب.....58
الجدول 1.4.2. عجز الحساب الجاري - موريتانيا.....62
الجدول 2.4.2. حاصل الميزانيّة - موريتانيا.....63
الجدول 3.4.2. الاحتياطيّات - موريتانيا.....64
الجدول 4.4.2. قيمة الدّين الخارجي.....64
الجدول 1.5.2. الكتلة النّقديّة - تونس.....66
الجدول 2.5.2. قروض تمويل الاقتصاد.....67
الجدول 3.5.2. عجز الميزانيّة - تونس.....70
الجدول 4.5.2. عجز الحساب الجاري - تونس.....71
الجدول 5.5.2. الدّين العمومي - تونس.....72
الجدول 6.5.2. نسبة الدّين الخارجي من إجمالي الناتج المحلّي.....72
الجدول 1.1.3. الإيداعات تحت الطلب - الجزائر.....78
الجدول 2.1.3. قروض تمويل الاقتصاد - الجزائر.....78
الجدول 3.1.3. نسبة انتشار الخدمات المصرفية عن بعد- الجزائر.....79

الجدول 4.1.3. أمثلة من خطط استمراريّة النّشاط التي بلورتها المصارف الجزائريّة.....80
الجدول 1.2.3. الأصول الذّاتيّة من صنف 1 و 2 (Tier 1 و Tier 2) - ليبيا.....82
الجدول 1.3.3. مجموع الإيداعات - المغرب.....84
الجدول 2.3.3. القروض المصرفيّة - المغرب.....84
الجدول 3.3.3. الدّيون العالقة.....85
الجدول 4.3.3. نسبة انتشار الخدمة المصرفية عن بعد - المغرب.....85
الجدول 5.3.3. أمثلة من خطط استمراريّة النّشاط التي بلورتها المصارف المغربيّة.....85
الجدول 1.4.3. الائتمان المحلي -موريتانيا.....88
الجدول 1.5.3. نسبة الانتشار البنكي - تونس.....89
الجدول 2.5.3. أمثلة من خطط استمراريّة النّشاط التي بلورتها المصارف التّونسيّة.....90
الجدول I.1. أنشطة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة لدى بعض المصارف المغاربيّة
لمكافحة كوفيد-19 104
الجدول I.2 وصف المتغيّرات.....110
الجدول I.3. إحصائيّات وصفيّة.....112
الجدول II.1 نتائج اختباري ADF و PP. 125
الجدول II.2 اختبارات التشخيص.....125
الجدول II.3 اختبار الإدماج المشترك..... 126
الجدول II.4. نموذج الانحدار الذّاتي، العلاقات على المدى الطويل (المتغيّرة التّابعة،
حجم الاقتصاد غير المرصود).....127
الجدول II.5. نموذج الانحدار الذّاتي ، العلاقات على المدى القصير
(المتغيّرة التّابعة ، حجم الاقتصاد غير المرصود).....128

قائمة الرّسوم

الرّسم 1.1.1. نسبة النموّ السنوي للناتج الدّاخلي الخام -الجزائر.....19
الرسم 2.1.1. نسبة التضخّم السنوي - الجزائر.....20
الرسم 1.3.1. إجمالي الناتج المحلّي الخام- المغرب.....25
الرسم 2.3.1. نسبة البطالة - المغرب.....26
الرسم 3.3.1. نسبة التّضخّم - المغرب.....26
الرّسم 1.5.1. القيمة المضافة لمختلف الأنشطة- تونس.....32
الرسم 2.5.1. نسبة التّضخّم - تونس.....33
الرّسم 3.5.1. عدد الوافدين غير المقيمين والعائدات السياحيّة - تونس.....34
الرّسم 4.5.1. البطالة - تونس.....35
الرّسم 1.1.2.الحساب الجاري للخزينة - الجزائر.....42
الرّسم 2.1.2. تصدير المحروقات السّائلة - الجزائر.....44
الرّسم 3.1.2. الواردات - الجزائر.....45
الرّسم 1.3.2.نسبة الفائدة المديرية - المغرب 51
الرّسم 2.3.2. الميزان التّجاري - المغرب.....56
الرّسم 1.4.2. الكتلة النّقديّة- موريتانية.....59
الرّسم 2.4.2. نسبة الصّرف - موريتانيا.....60
الرسم 3.4.2. . نسبة الفائدة المديريّة - موريتانيا.....61
الرّسم 1.5.2. نسبة الفائدة المديريّة - تونس.....65
الرّسم 2.5.2. نسبة الصّرف - تونس.....66
الرّسم 3.5.2. الميزان التّجاري - تونس.....69
الرّسم 4.5.2. الدّين الخارجي - تونس.....73
الرّسم 1.2.3. الإيداعات المصرفيّة - ليبيا.....83

قائمة المختصرات بالحروف اللاّتينيّة

ADD	وكالة التنمية الرّقميّة
ARDL	نموذج الانحدار الذّاتيّ ذي التأخيرات المُرتّبة
BAM	بنك المغرب
BCA	البنك المركزي الجزائريّ
BCM	البنك المركزي الموريتاني
CBL	البنك المركزي اللّيبي
CCB	مستند المحافظة على رأس المال
CDC	صندوق الإيداعات والأمانات
CDG	صندوق الإيداع والتّدبير
CGEM	العام لمقاولات المغرب
CRA	الهلال الأحمر الجزائري
CVE	هيئة اليقظة الاقتصاديّة
DD	التنمية المستدامة
DSGE	نموذج التوازن العام الدّينامي العشوائي
ESG	الاهتمامات البيئيّة والاجتماعيّة والخاصّة بالحوكمة
FIPA	وكالة النّهوض بالاستثمار الخارجي
FMI	صندوق النّقد الدّولي
GNA	حكومة الوفاق الوطني
HCP	المندوبيّة السامية للتخطيط
IDE	الاستثمار الخارجي المباشر
INS	المعهد الوطني للإحصاء
INSP	المعهد الوطني للصحّة العموميّة
IRSET	معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة
ISR	استثمار مسؤول مجتمعيّا
LCR	معدّل تغطية السّيولة
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
MIMIC	نموذج تعدّد العوامل وتعدّد الأسباب
OCDE	منظّمة التّعاون والتّنمية الاقتصاديّة
ODD	أهداف التّنمية المستدامة
OIT	المنظّمة الدّوليّة للعمل
ONG	منظّمة غير حكوميّة

ONU	منظّمة الأمم المتّحدة
PCA	خطّة استرسال النّشاط
PIB	النّاتج الدّاخلي الخام
PLL	خطّ الاحتراز والسّيولة
PME	المؤسّسة الصّغيرة والمتوسطة
ROA	العائد على الأصول
ROE	العائد على الأصول الذّاتيّة
RSE	المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة
TCER	نسبة الصّرف الفعلي الحقيقي
TIC	تكنولوجيات الإعلام والاتصال
TMM	متوسّط نسبة السّوق النّقديّة
TPE	المؤسّسات الصّغيرة جدّا
TPME	المؤسّسات الصّغيرة جدا والصّغيرة والمتوسّطة
TVA	الضّريبة على القيمة المضافة
UMA	اتّحاد المغرب العربي

المقدّمة العامّة

لقد دفعت جائحة كوفيد-19 محيط الأعمال العالمي الى أدنى مستوياته منذ الحرب العالميّة الثانية. فعلا، وحسب تقديرات الصندوق الدّولي لسنة 2020، شهد الاقتصاد العالمي انكماشا قُدّر بنحو 3.5%، وذلك بسبب غلق الحدود وإجراءات الحجر الصّحي المُعتمدة. وقد تأثرت المنطقة المغاربيّة بدورها، بهذه الأزمة، خاصة من خلال إنهيار أسعار النفط.

ورغم ذلك، وبفضل السّياسات النّقديّة الحذرة التّي إعتمدتها مختلف المصارف المركزيّة المغاربيّة، تمكّنت السّيولة البنكيّة من البقاء في مستوى مقبول. وإجراءات التحسين هذه، هي عموما ثمرة تدابير سياسات نقديّة اتُّخذت بهدف تخفيض نسبة الإحتياطيات الإلزاميّة وزيادة عتبات إعادة تمويل السّندات العموميّة القابلة للتداول، وتمديد مدّة إعادة التمويل وتلبية مطالب البنوك في إعادة التمويل. وقد حفّزت هذه الظرفية، بشيء من المفارقة، بروز فرص جديدة لدى المصارف المغاربيّة.

ففي هذا السّياق، أدّت المصارف المغاربيّة دورا أساسيّا. فقد تبنّت بالخصوص مقاربة تخطيط باعتماد خطط استمراريّة النشاط (PCA)، لضمان المحافظة على العمليات والخدمات المصرفيّة. لقد كانت الأزمة فعلا مُسرّعا لنزْعات جديدة.

تسريع المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة (RSE)

منذ بداية السنوات الألفين (2000)، بدأ إدراكٌ جديد للمسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة، يفرض نفسه في بلدان إتّحاد المغرب العربي. لقد تطّور هذا المفهوم بسرعة حتّى وإن ظلّت الممارسة غير مثبّتة. لقد شاهدنا خلال السّنوات الألفين تزايدا ذا بال للتّوعية حول المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة.

ساهم عدد معيّن من العوامل الدّاخليّة والخارجيّة في تركيز مفهوم المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة، في منطقة المغرب العربي. يتعلّق الإمر أساسا بهياكل التعديل مثل الوكالات الحكوميّة والعناصر المعياريّة كالحركات الإجتماعيّة والمنظمات غير الحكوميّة الوطنيّة والدّوليّة، ومواقف المسيّرين والحوافز المتّصلة بتبنّ أفضل للممارسات، دون أن ننسى الضّغوط التي تُحدثها الشركات متعدّدة الجنسيات، بالأخّصّ تجاه مزوّديها وشركائها.

التسريع بمقاومة هشاشات القطاع غير الرّسمي

أمّا الظاهرة الأخرى داخل المجتمع المغاربي، أي القطاع غير الرّسمي، فقد أظهرت حدودها أمام أزمة الجائحة. ففي بلدان إتّحاد المغرب العربي، كشفت تأثيرات الأزمة الصّحيّة فعلا، عن هشاشة العاملين في القطاع غير النّظامي، وهم المتضرّرون بأكثر خطورة، إذ أنّهم لا يتمتّعون بالموارد الضّروريّة للتصدّي إلى الضغوط النّاجمة عن الأزمة. لقد ألحقت هذه الأخيرة ضربة قاسية بالمجهودات المبذولة للقضاء على الفقر والهشاشة وهو الهدف الأوّل لمنظمة الأمم المتّحدة، في مجال التنمية المستدامة. فبلدان المنطقة المغاربية قد تضرّرت منذ عقود من ظاهرة الاقتصاد الخفيّ. لقد بدت هذه الآفة بمثابة الضّرر الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يُفلح الاّ في استغلال الشّغّالين المُفقّرين وفي شلّ قدرة أهل القرار العموميّين على تمويل الخدمات الأساسية وهي ضروريّة لبلوغ أهداف التّنمية المستدامة. فالاقتصاد الخفيّ يُشكّل عقَبة وحاجزا بالنّسبة الى مناخ أعمال المؤسّسات المسجّلة في السّوق الرّسميّة. وقد تكون له أيضا انعكاسات خطيرة على أشكال الأداء الاقتصادي، عندما يُشوّه الإحصائيات الرّسميّة والوضع الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي في بلد ما. كما أن القطاع غير الرّسمي يُلحق الضرر بالميزانيات العموميّة ويُقلّص القاعدة الجبائيّة.

الرّقمنة والخروج من تداول النقود

يشكّل الاقتصاد الخفيّ مشكلا أساسيا بالنسبة الى بلدان المنطقة المغاربية وهو يمثّل عقبة أساسية أمام تحقيق أهداف التّنمية المستدامة لأفق 2063. فيكون من المناسب أن تُدرج مكافحة هذه الظاهرة ضمن أولويات السّلطات العموميّة، إذ أنّ تقليص حجمه قد يكون مفيدا، للقطاع الخاصّ وللحكومة في الآن نفسه. فبالنسبة الى المؤسّسات، يُتيح إدماج الاقتصاد الخفيّ في الإطار الرّسمي فُرَصا جديدة لتطوير أنشطتها من خلال وصول أيسر إلى مصادر التمويل المصرفي. أمّا بالنسبة إلى العاملين، فإنّ الإدماج في الاقتصاد الرّسمي يسمح بتوسيع الحقوق التّي يُمكن للأُجراء المطالبة بها على غرار الحماية الاجتماعية. أضف إلى ذلك أنّ هذا الإدماج يُرفّع طاقة السّلطات على تعبئة موارد الميزانيات العموميّة وعلى ترفيع قدراتها على تمويل كل التّدابير الرّامية الى النّهوض بتنمية مستدامة.

وبالتالي، ولكي يُستَفادَ من مزايا هذا الإدماج في القطاع الرسمي، فإنّ التّعرف على الأنشطة المعنيّة وتقييم الموارد غير الرسمّية داخل بلدان المنطقة المغاربيّة، لا مفرّ منهما لمجابهة هذه الآفة.

فالعديد من الأدوات الرّقمية تسعى إلى الاستجابة لهذه الغاية الضروريّة، لإضفاء الطابع الرّسمي على الاقتصاد. إلاّ أنّ المجهودات ينبغي مواصلتها حتّى يُضممن إدماج اجتماعي واقتصادي أفضل.

وبغاية توسيع تأثير الرّقمنة، يجب أن تحرص السلطات على تأهيل البُنى التّحتيّة الضّروريّة للتحوّل الرّقمي ليكون الإدماج المالي الرّقمي جذّابا للمؤسّسات، أكثر مما لو كانت تنشط في السّوق غير الرّسميّة. فإذا ما كانت مزايا إضفاء

الطابع الرّسمي، مثل الوصول الى التمويل، أوسع فعلا من مزايا الاقتصاد الخفيّ، تكون المؤسّسات الاقتصادية غير الرّسميّة قابلة أكثر للإقدام على عملية الانضمام الى الطابع الرّسمي. فالخروج من المعاملات النّقديّة (Décashing) يمثّل بديلا مهمّا لمجابهة الاقتصاد الخفيّ. فعلا ، لا يكون تقليص تداول النقود جذّابا الاّ إذا ما كانت وسائل إجراء العمليات المالية الرّقمية مُتوفّرة على نطاق واسع وذات تكلفة ضعيفة. فعلى الحكومات أن تنتهج كذلك سياسات رامية الى دعم الاستثمارات الموجّهة لتكنولوجيات الإعلام والإتّصال (TIC) ، مع إحداث منظومات تبسّط الإجراءات الإداريّة لضمان تسجيل المؤسّسات الاقتصادية و تُوفّر في نفس الوقت المنح والتخفيضات الجبائيّة.

المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة: " التوقيع الجيني" للمصارف المغاربية

لقد التزمت أغلب المصارف المغاربيّة باعتماد المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة، واعتبرت أنّ المجتمع يمثّل جزءا لا يتجزّأ من نموذجها الاقتصادي، وذلك حتّى عندما تكون الموارد نادرة. ومصارف بلدان إتّحاد المغرب العربي واعية بما لها من رهانات صُلب المجتمع، وقد انخرطت في أنشطة اجتماعية وبيئيّة مختلفة، بالأخصّ خلال أزمة كوفيد-19. لقد مثّلت هذه الجائحة الأخيرة فرصة للتسريع بالتمشّي المتبنّي للمسؤولية المجتمعية للمؤسّسة (RSE) في القطاع المصرفي المغاربي. فالعديد من المصارف شملتها مسائل مختلفة مرتبطة بالمسؤوليّة مثل مسائل الصّحّة والتربية والتنمية الريفيّة والتطهير والقروض الصغرى إلخ.

ورغم أنّ القطاع المصرفي قد أبدى اهتمامه بإدماج التنمية المستدامة ضمن استراتيجياته، فإنّ ممارساته بخصوص صياغة التقارير (Reporting) ما زالت غير كافية. فنادرة هي المصارف التّي تُصرّح بأنشطتها وفق مبادئ المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة. فمعايير ترقيم الممارسات حسب المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة، هي فعلا أقلّ تجانسا من تلك المتعلّقة بالترقيم المالي. فأغلب المصارف تستعمل في الوقت الحالي، الممارسات حسب المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة كأداة تسويق، وكثير منها لا يبذل إلاّ مجهودا رمزيّا لصالح المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة بصفة جانبيّة، على غرار الهبات الممنوحة إلى مؤسّسات خيريّة و جمعيات غير حكوميّة والإشراف على بعض التظاهرات إلخ.. والقليل منها يتمتّع بفلسفة حقيقيّة في المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة، تكون معرّفة بجلاء ضمن استراتيجياتها.

وفي الواقع، تُعرّف العديد من المصارف المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة حسب وسائلها وسياقاتها الذّاتيّة. فالنتيجة النّهائيّة هي أنّ كلّ أنشطة المؤسّسة المُجراة باسم المسؤوليّة المجتمعية، تُمثّل بالأساس عملا خيريّا أو امتدادا له. إنّه لمن الضّروري أن نُرفّع في إدراك البنوك لمساهمتها النشيطة في التنمية المستدامة، كجزء لا يتجزّأ من الممارسات الجيّدة. ويكون من الحكمة بمكان أن تركّز المصارف المغاربيّة على الميادين التّي يحتاج إليها المجتمع، ويكون ذلك بفهم جيّد لتلك الميادين. وهذا سيَضمن بدوره، التقدّمَ في مجال المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة. وإنّه لمن المهّم كذلك أن تُدمج معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) ضمن سياساتها الإستثماريّة، قصد استجلاب مستثمرين جدد

مهتمّين بنموّ مستدام وبنجاحات على المدى البعيد، وأن تكون بالتّالي مواكبة للدّول المتقدّمة. ويمكن أن يتمّ هذا بواسطة إقامة ثقافة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، من خلال تدعيم التعليم والتدريب على مبادئ المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة داخل المنظومة التربويّة ومن خلال تعزيز الحوار مع الأطراف المعنيّة وتطوير فكر المسؤوليّة المجتمعيّة داخل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة، وكذلك الشفافيّة والوصول الى معلومات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) والرّقمنة.

فالحاجة الحالية تتمثّل في صياغة سياسات استراتيجيّة ناجعة، وفي تبنّي أدوات مختلفة حتّى يُمكن تفعيل فكر المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة بالشكل الأفضل ودفعه نحو أهدافه: النموّ البيئي والاجتماعي والاقتصادي.

يتكوّن التقرير السّنوي لإتحاد المصارف المغاربيّة لعام 2020 من جزئيين:

خصّص الجزء الأوّل إلى "قراءات في اقتصاديّات بلدان اتّحاد المغرب العربي وتأثير كوفيد-19"، وركّز على تطوّرات الظرفيّة الاقتصادية وكذلك على السياسة النقدية وسياسات الميزانية في البلدان الخمسة للمغرب العربي. و قد وُجّهت نقطة خصوصيّة لتبيّن الوضع الحالي للقطاع المصرفي المغاربي خلال أزمة كوفيد-19، مع تسليط الضوء بالخصوص على خطط استمراريّة النشاط (PCA) التّي تبنّتها المصارف المغاربيّة.

والجزء الثاني من هذا التقرير، تحت عنوان "دراسات وتحاليل" خُصّص لتفحّص معمّق لموضوعين أساسيّين: تقييم الأداء المستدام لدى المصارف المغاربيّة ودراسة الاقتصاد الخفيّ في المنطقة المغاربيّة، استنادا الى مسألة جوهريّة: هل أنّ الرّقمنة قادرة على مكافحة الاقتصاد غير الرّسمي؟

القسم الأوّل

قراءات في اقتصاديّات بلدان اتّحاد المغرب العربي وتأثير كوفيد -19

الفصل الأوّل

الظرفيّة الاقتصاديّة في بلدان اتّحاد المغرب العربي:

التّحدّيات والفُرص النّاجمة عن أزمة كوفيد- 19

مقدمـــة

مثّلت جائحة كوفيد-19 أزمة عالميّة ستكون تأثيراتها متعدّدة وتاريخيّة. فقد دفعت محيط الأعمال العالمي إلى أدنى مستوياته منذ الحرب العالمية الثانية. فعلا، وحسب صندوق النقد الدّولي، شهد الاقتصاد العالمي سنة 2020 انحسارًا قُدّر بنحو 3،5 % بسبب غلق الحدود وإجراءات الحجر الصحّي التي تمّ اعتمادها. وتوقّع البنك الدّولي في توقّعاته الأخيرة أنّ إجمالي الناتج الخام العالمي لن يبلغ إلاّ حوالي 84.000 مليار دولار أمريكي سنة 2020 و87.000 مليار سنة 2021، أي بخسارة تراكميّة بأكثر من 10.000 مليار دولار، قياسًا بالوضعيّة التي كان من الممكن أن تحصل بلا جائحة. لقد أضرّت الأزمة إضرارا عريضا، النّسيج الاقتصادي الدّولي وبالأخصّ البلدان المصدّرة للمواد الأوّليّة، من جرّاء انخفاض أسعار النّفط. ولكن حسب الشركة الفرنسيّة لتأمين التجارة الخارجيّة، (Coface)ستكون سنة 2021 سنة الإنتعاشة بنسبة نموّ قدرها 4،3 % كمعدّل نموّ منتظر على الصّعيد العالمي. فمن المفروض، إن لم يحدث طارئ ما، أن تستعيد التجارة الخارجيّة حركيّتها بزيادة أحجام قدرها 6،7 % (-5،2 % سنة 2020). وستكون الإنتعاشة متفاوتة حسب البلدان. فالبلدان المتقدّمة لن تسترجع في نهاية 2021 مستوى ناتجها الدّاخلي الخامّ لما قبل الأزمة. أمّا آسيا والبلدان الصّاعدة عمومًا، فإنّها ستجذب بقيّة البلدان.

وعلى غرار أغلب بلدان العالم، تضرّرت المنطقة المغاربيّة بعمق من الأزمة الصّحّية وانهيار أسعار النفط، إذ سجّلت نسبة سلبيّة قدرها -16،7 % سنة 2020، مقابل 3،42 % قبل سنة.

وستتجاوز تأثيرات الأزمة الصّحّية الأنشطة الاقتصاديّة إذ لحقت كذلك الوضع الاجتماعي في بلدان المغرب العربي. وقد شملت أزمة كوفيد-19 كلّ الطّبقات الاجتماعيّة. إلاّ أنّ الأُسر ذات الدّخل الضعيف وكذلك العاملين في القطاع غير الرّسمي، هم الذين تضرّروا بشكل أخطر بما أنّهم لا يتمتّعون بما يكفي من موارد، للصّمود أمام الضّغوط النّاجمة عن الأزمة. وهذه الأخيرة قسمت ظهر المجهودات المبذولة للقضاء على الفقر والهشاشة، وهو أوّل أهداف التنمية المستدامة لمنظمة الأمم المتحدة.

وأمام هذه الأزمة، اتّخذت بلدان المغرب العربي عدّة تدابير اقتصاديّة واجتماعيّة لمرافقة ودعم المؤسّسات والأفراد الأكثر هشاشة، مثل وضع صِيَغ تُمكّن من تأجيل دفع الجباية وتسديد القروض المصرفيّة.

وإن ثمّة أمر أثبتته الأزمة، فهو أنّها مثّلت فرصة سانحة للتحوّل إلى اقتصاد رقمي أكثر فأكثر، بفضل تسريع تفعيل وإطلاق مشاريع رقميّة.

1.1 الجزائر

1.1.1 التأثيرات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد-19 في الجزائر

- **النموّ الاقتصادي**

إذ أنّ الجزائر تُمثّل أوّل مُصدّر للغاز في إفريقيا، يخضع النموّ الاقتصادي [الجزائري] بشكل بارز، للمحروقات السائلة التي تمثّل 95 % من الصّادرات. لذا أضرّ تراجع سعر النفط خلال السنوات الأخيرة، بالنسيج الاقتصادي في البلاد. ففي سنة 2020 وفي سياق كان فيه النموّ الاقتصادي تحت ضغط قويّ بعدُ (0،2 % خلال الثلاثيّة الرابعة لسنة 2019)، وجدت الجزائر نفسها أمام أزمة اقتصاديّة حادّة بسبب صدمتين: الأزمة الصّحّية لكوفيد-19 وانهيار أسعار النّفط التي لم تزد سوى تعميق الأزمة. فحسب المعطيات المنشورة من قبل الدّيوان الوطني للإحصائيات، شهدت الجزائر تراجعًا قدره 3،9 %.

الرّسم 1.1 .1-نسبة النموّ السنوي للناتج الدّاخلي الخام بالجزائر.

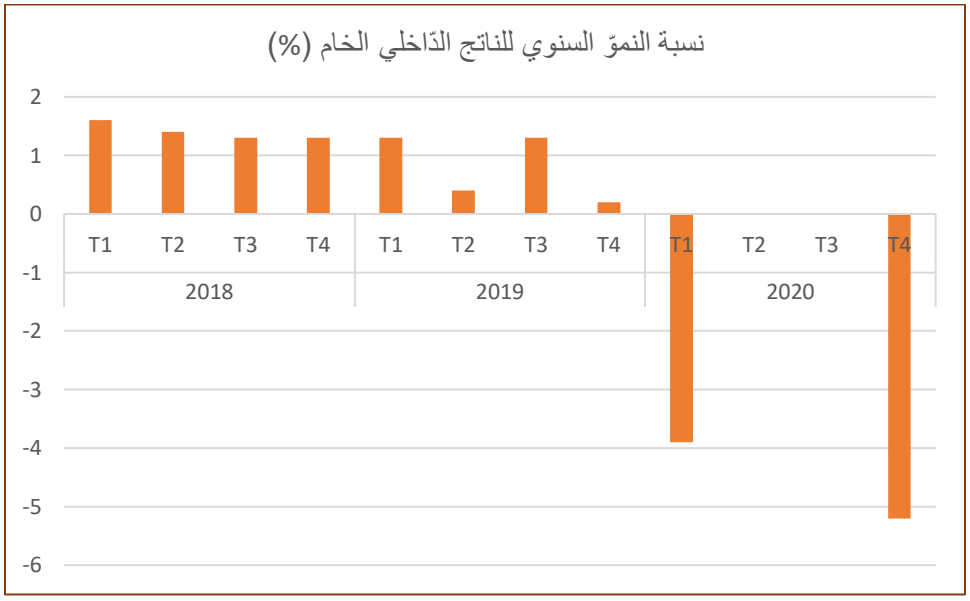

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

- **التضخّم**

رغم الظرفيّة غير المسبوقة التي مرّت بها البلاد عقب انهيار أسعار النّفط وأزمة كوفيد-19، نجحت الجزائر في ضمان استقرار الأسعار والمحافظة على القُدرة الشرائيّة. فنسبة التضخّم لم تدرك سوى 2،4 % خلال الثلاثيّة الرّابعة لسنة 2020 مقابل 2،7 % في السنة السابقة.

الرسم 1.1-2 نسبة التضخّم السنوي -الجزائر

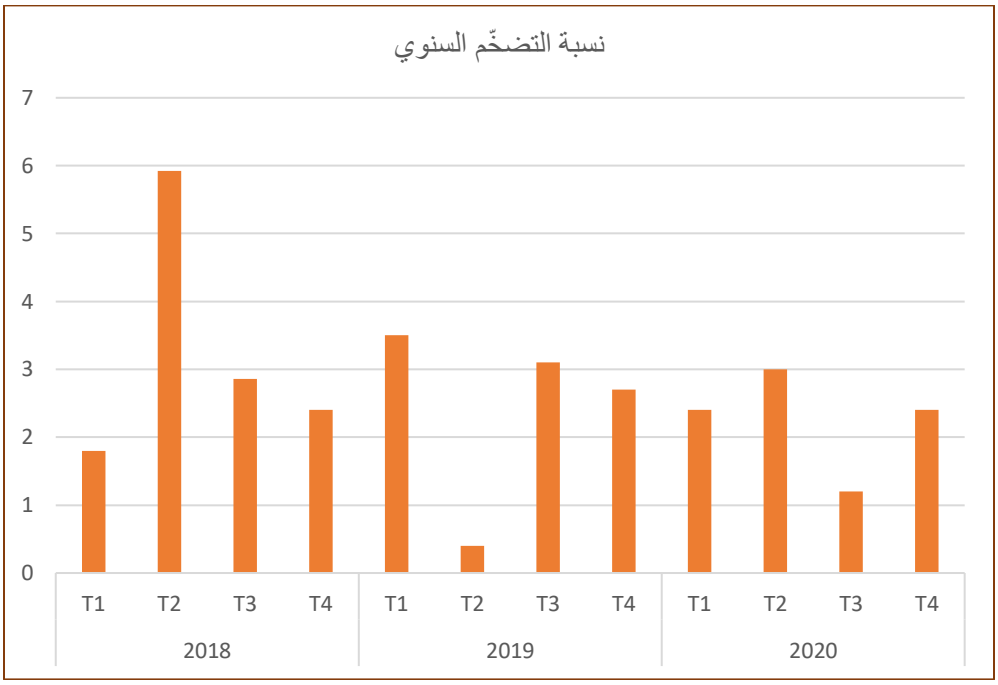

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

- **البطالة**

كانت سوق الشغل في الجزائر، كما هو الشأن في كامل أنحاء العالم، ضحيّة الأزمة الصّحّية الحاليّة. فعلا، تجاوزت نسبة البطالة 14 % سنة 2020، مقابل 11 % في السنة السابقة. وحسب توقّعات البنك الدّولي، قد تبلغ البطالة 14،3 % سنة 2021 و14،7 % سنة 2022.

الجدول 1.1.1- نسبة البطالة -الجزائر

السنوات	2018	2019	2020
نسبة البطالة (%)	11,7	11,4	14,1

المصدر: https://knoema.fr/

2.1.1 التداعيات الاجتماعية لكوفيد-19

إلى جانب التأثيرات السلبيّة في القطاع الاقتصادي بالبلاد، ولّد انخفاض أسعار المحروقات السّائلة وانتشار الأزمة الصّحّية انعكاسات مُضرّة، على القطاعات الاجتماعيّة والتنمية البشريّة.

- **الفقروهشاشة الأسر**

على غرار كلّ الأماكن الأخرى وبسبب تدابير الحجر الصّحّي المعتمدة خلال أزمة الجائحة، واجهت المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة خسائر ضخمة هدّدت تواصل أنشطتها وقدرتها على التسديد. لقد عمّقت الأزمة الصّحّية الفقر في الجزائر. فعلا، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر مستوى أعلى بقليل، ليبلغ 1،9 مليون شخص سنة 2021. يعني هذا أنّ عدد الفقراء قد تزايد بنحو 200.000 شخص منذ 2020. وخلافا لذلك بلغ عدد الفقراء سنة 2019 وسنة 2018 ما لا يقلّ عن 1،3 مليون شخص.

الجدول 2.1.1-عدد الأشخاص الذين يعيشون دون عتبة الفقر -الجزائر

السنوات	2018	2019	2020	2021
عدد الأشخاص الذين يعيشون دون عتبة الفقر(بالمليون)	1,3	1,3	1,7	1,9

المصدر: https://fr.statista.com/

- **القطاع غيرالرسمي والهشاشة**

في هذا السّياق العسير للغاية، رأى عدد كبير من العاملين وضعيتهم تتهشّى وأضحوا يواجهون ضغوطًا ماليّة حادّة. والعاملون في القطاع غير الرّسمي هم المهدّدون أكثر من غيرهم. وفي الجزائر، تمامًا على غرار البلدان المجاورة، يمتصّ الاقتصاد غير الرّسمي قسما كبيرًا من العاملين الذين لا يتمتّعون بأيّ شكل من أشكال الحماية الاجتماعيّة.

3.1.1. التّدابيرالتي اتّخذتها الحكومة الجزائرية استجابةً للتحدّيات المرتبطة بالأزمة

اعتمدت الجزائر سلسلة من التّدابير لمحاصرة التأثيرات الكارثيّة للأزمة.

- **تفعيل التّدابيرلتأجيل بعض أصناف الجباية**

قرّرت السّلطات الجزائريّة، في إجابة للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعيّة للأزمة، تأجيل تصريح ودفع الجباية على المداخيل، لفائدة الخواصّ والمؤسّسات. أضف إلى ذلك إدخال المرونة على الآجال التعاقديّة وتعليق الخطايا بالنسبة إلى المؤسّسات التي سجّلت تأخيرًا في تنفيذ الصّفقات العمومية.

- **مساعدة الأشخاص الذين هم في وضع هشاشة**

خصّص قانون المالية التكميلي المنشور بتاريخ 4 جوان 2020، بغاية مكافحة الفقر، عشرين (20) مليار دينار لمنح تُسند للمعطّلين عن العمل بسبب الكوفيد-19، وكذلك 11،5 مليار دينار لإجراء تحويلات لفائدة الأسر الفقيرة.

- **دعم القطاع الخاصّ عن طريق المنظومة الماليّة**

قصد دعم المؤسّسات الجزائريّة التي عُلّقت أنشطتها أو التي تضرّرت بعمق بفعل الأزمة الصّحّية، أجّلت البنوك الجزائريّة بستة أشهر، آجال القروض التي وصلت إلى تاريخ 31 مارس 2020.

الأزمة الصّحّية: فرصة للابتكار

- **التعليم عن بعد**

تمكنت الجزائر خلال أزمة كوفيد-19 هذه، من مجابهة انعكاسات تدابير الحجر الصّحّي على تواصل العمل البيداغوجي. وكان ذلك بتعزيز التعليم عن بُعد. مثّل اللّجوء إلى التعليم عن بعد حلّا ظرفياً، ولكنّه مثّل أيضًا نمطا جديدًا للتّعلّم، سيفرض نفسه في المستقبل.

- **الإدارة عن بعد**

قصد تبسيط الإجراءات الإداريّة لفائدة المواطنين في فترة الأزمة الصّحّية، عمدت السلطات العموميّة الجزائريّة إلى انتهاج استراتيجيات تطوير الإدارة الإلكترونيّة. طُبّق التحوّل الرّقمي للإدارة الجزائرية على عدّة مستويات: رقمنة الوثائق والجذاذات الإداريّة وتعميم قاعدة البيانات اعتمادًا على رقم التعريف الوطني (NIN)، تمّ تحديث شبكة الأنترنات الحكوميّة لضمان الترابط بين الوزارات.

- **الدّفوعات الإلكترونيّة**

في إطار التوقّي من انتشار كوفيد-19، ركّزت البلاد لفائدة المواطنين، صيغًا جديدة للدّفع عن بعد. لذلك، تزايد عدد العمليات المالية عبر الأنترنات تزايدًا هامّا منذ الأزمة الصّحّية.

لقد حقّقت الجزائر عدّة خطوات من التقدّم التكنولوجي لصالح تنمية الخدمات المالية الرّقميّة: فالتّرابطيّة عالية الدّفق للجوّال هي أعلى في الجزائر من المتوسّط المسجّل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) (البنك الدّولي، 2021). فاعتماد تبنّي الأدوات الرقميّة داخل القطاع البنكي سمح بتحسين سرعة الخدمات الماليّة وبخفض كلفتها، دون المجازفة بالسلامة والمصداقيّة.

ولقد اكتسبت المنصّات الكبرى للتجارة الإلكترونيّة أهمّيّة متزايدة. فالمنصّة ذات الوجهة الإفريقيّة "جوميا" دخلت إلى الجزائر للالتحاق بالمنصّات الوطنيّة مثل "واد كنيس" و"باتوليس" و"إيديال فورس". وقد استفاد المُشغّلون في قطاع الاتّصال عن بعد، من طاقة منظومة DFS على تيسير الدّفوعات وعرض خدمات مثل الطّاقة الشّمسيّة والتأمين والقروض (البنك الدّولي – 2021).

2.1 ليبيا

1.2.1. التداعيات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد-19

انهارت النسبة السنويّة للنموّ الاقتصادي في ليبيا بأكثر من 60 %. تعلّق الأمر بأقوى تراجع للناتج الدّاخلي الخام منذ ثورة 2011. ولكن، حسب توقّعات صندُوق النقد الدّولي لمنتصف أفريل 2020، يُنتظر أن يتقوّى اقتصاد البلاد بفضل نموّ إيجابي للناتج الدّاخلي الخام خلال السنوات القادمة.

وإذ أنّ البلاد خاضعة أساسا لتصدير المحروقات السّائلة، فإنّها قد تحمّلت خسائر ضخمة في العائدات النفطيّة، بسبب انخفاض سعر النفط. لقد انهارت الصّادرات اللّيبيّة من النفط بنحو 71 % سنة 2019[1]. فعلا، قد يكون متوسط إنتاج النفط يوميّا قد تراجع بأكثر من 66 % قياسًا بسنة 2019 حسب منظمة البلدان المصدّرة للنّفط.

- **النموّ الاقتصادي**

الجدول 1.2.1 -نسبة النموّ -ليبيا

	2018	2019	2020
نسبة النموّ السنوي للناتج الدّاخلي الخام (%)	10.9	4	-60,3

المصدر: البنك المركزي الليبي

إن كانت الأزمة الحاليّة غير مسبوقة من حيث حجمها، فإنّها قد ضربت بقسوة تطوّر الأسعار في ليبيا. لقد ازدادت نسبة التضخّم لتدرك أكثر من 22 % سنة 2020 مقابل 4،56 قبل ذلك بسنة.

- **التضخّم**

الجدول 2.2.1-نسبة التضخّم -ليبيا

	2018	2019	2020
نسبة التضخم	1,2 (سلبي)	4,56	22,26

المصدر: https://fr.statista.com/

- **البطالة**

تظلّ البطالة في ليبيا مرتفعة إلى حوالي 18% خلال السنوات الأخيرة. فحسب المعطيات التي نشرتها "ستاتيستا" بلغت بطالة النّساء سنة 2020 نسبة 24،7 % بينما ارتفعت نسبة بطالة الشباب إلى أكثر من 50 %.

[1] المصدر: Statista.com

الجدول 3.2.1- نسبة البطالة-ليبيا

	2018	2019	2020
نسبة البطالة (%)	18,47	18,56	18,69

المصدر: https://fr.statista.com/

2.2.1. التداعيات الاجتماعيّة لأزمة كوفيد-19

- **فقر الأُسر وهشاشتها**

لقد عمّقت أزمة كوفيد-19 التحدّيات التي يُواجهها بلد كان سكّانه قد تضرّروا بعدُ من انعكاسات الحرب. إضافة إلى ذلك، أثّر انهيار أسعار الموادّ الأوّليّة تأثيرًا خطيرًا في المواطنين اللّيبيّين إذ أن ظروف عيشهم ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطوّر أسعار المحروقات، وهي تمثّل جزءًا كبيرًا من إجمالي الناتج المحلّي.

- **الأنشطة غير الرّسميّة والهشاشة**

نظرا لما لحقه من هشاشة بفعل السّياق الظرفي، انخرط قسم كبير من السّكّان في نهج الأنشطة غير الرسميّة لمواجهة تأثيرات الأزمة.

3.2.1. التّدابير التي اتّخذتها الحكومة

قصد تخفيف التأثيرات الضّارّة للأزمة الصّحّية، أعلنت السّلطات اللّيبيّة عن تخصيص مبلغ أوّليّ قدره 500 مليون دينار ليبي (حوالي 1 % من النّاتج الدّاخلي الخام) لمساعدة السكّان المتضرّرين من الأزمة. وفي هذا الإطار أعلن البنك المركزي اللّيبي أنّ المبلغ الإجمالي للأموال المنفقة لمقاومة جائحة كورونا، قد بلغ حوالي 1،3 مليار دينار ليبيّ.

3.1. المغرب

1.3.1. التداعيات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد-19 في المغرب

- **النموّ الاقتصادي**

تعرّض المغرب سنة 2020 لأوّل تراجع اقتصادي منذ بداية سنوات 1990. وحسب المعطيات التي نشرتها المندوبيّة السّامية للتخطيط (HCP)، تراجعت القيمة الإضافية الفلاحيّة بأكثر من 8 % في الثلاثية الثالثة لسنة 2020، بمثابة انزلاق سنوي، مقابل انخفاض بقدر 5 % لنفس الفترة، سنة قبل ذلك. وقد شهدت القطاعات غير الفلاحيّة كذلك تباطأ سبّبته تدابير الحجر الصّحّي. فعلا، تراجعت القيمة المضافة غير الفلاحيّة بنسبة 3 % خلال الثلاثية الثالثة

لسنة 2020 مقابل زيادة بقدر 3 %، سنة قبل ذلك. فهكذا، تراجع حجم إجماليّ الناتج الدّاخلي بنسبة 7 % في الثلاثية الثالثة لسنة 2020، مقابل زيادة بـ 2 % في الثلاثية الثالثة لسنة 2019.

والتدابير المعتمدة لمجابهة أزمة الجائحة تنزع إلى تحسين الوضع ألاقتصادي. لقد انحَسَر إجماليّ النّاتج الدّاخلي بنسبة 15 % خلال الثلاثية الثانية ثمّ تحسّن خلال الثلاثية الثالثة إثر الإنتعاشة.

الرسم 1.3.1-1. إجماليّ الناتج المحلّي الخام -المغرب

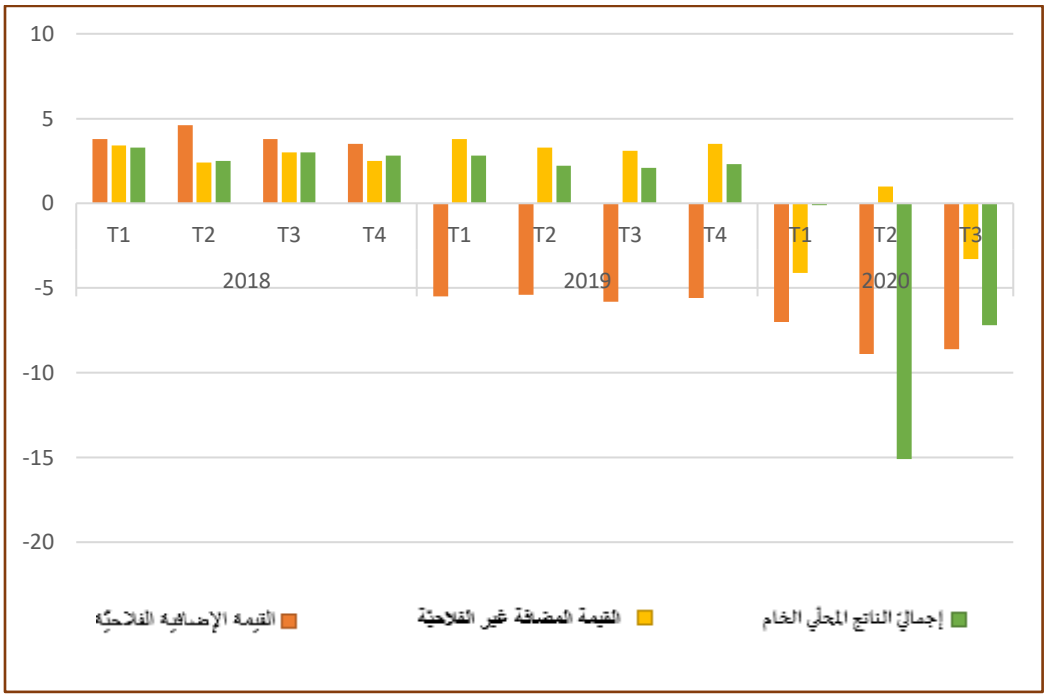

المصدر: المندوبيّة السّامية للتخطيط HCP

- **البطالة**

أثّرت أزمة الجائحة سلبًا كذلك، في سوق الشغل المغربيّة: فقد تعمّقت نسبة البطالة في الثلاثيّة الثالثة لسنة 2020 لتبلغ درجة قياسيّة قدرها 12،7 %. وحسب المعطيات التي نشرتها المندوبيّة السامية للتخطيط، سجّل الاقتصاد خسارة صافية بـ 581000 موطن شغل، قياسا بالسنة السابقة. كما أنّ حوالي ثلثي العاملين قد أوقفوا نشاطهم خلال الحجر الصّحّي، بينما تعرّض 62 % منهم إلى نقص في المدخول.

الرّسم 2-3.1. نسبة البطالة-المغرب

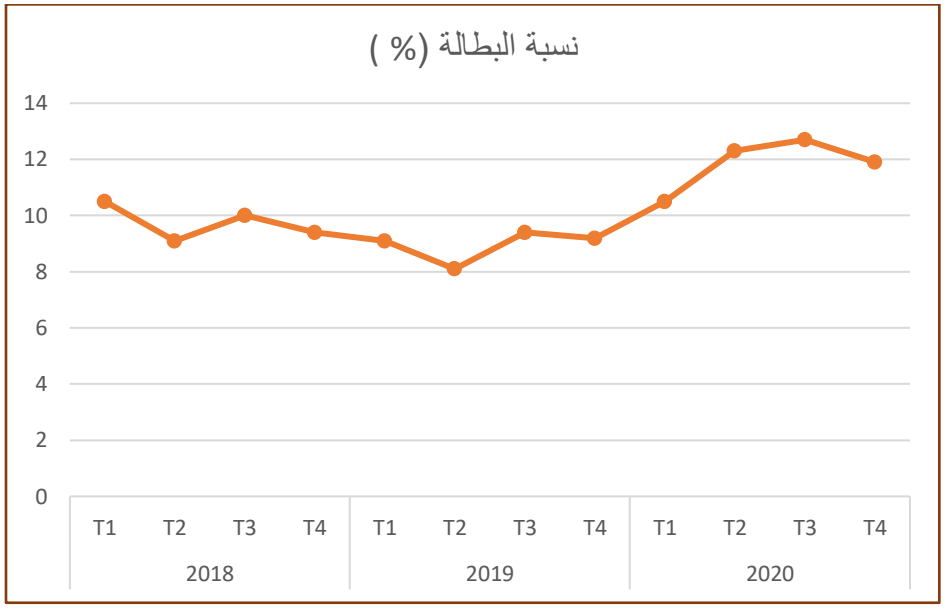

المصدر: المندوبيّة السّامية للتخطيط HCP

- **التضخّم**

تظل نسبة التضخّم مستقرّة في المغرب ويبدو أنّ التأثيرات السلبيّة لكوفيد-19 لم تلحقه. فمن البديهي حينئذ أن البلاد قد نجحت في ضمان استقرار الأسعار.

الرّسم 3-3.1. نسبة التضخّم-المغرب

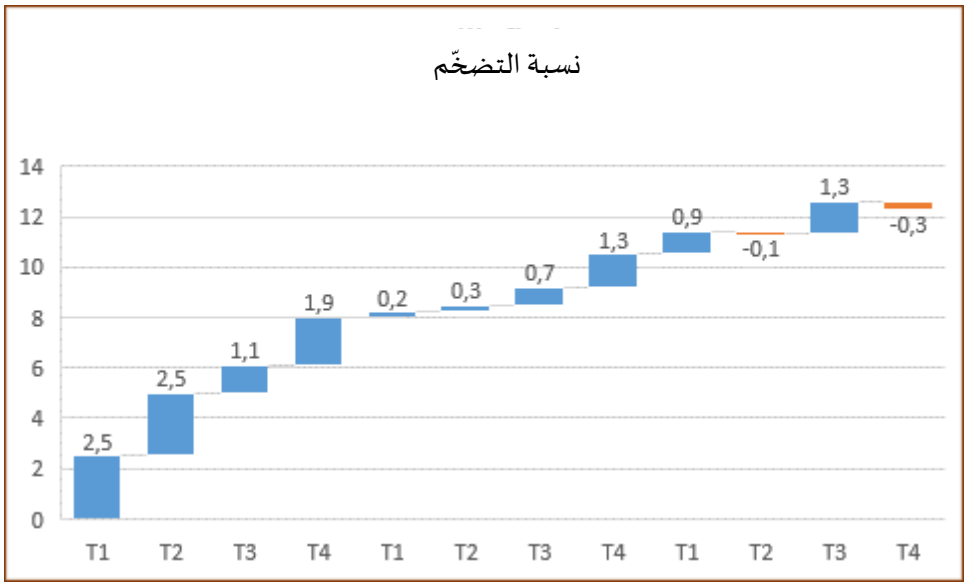

المصدر: المندوبيّة السّامية للتخطيط HCP

- **الاستثمارات الخارجيّة المباشرة**

نظرا لضبابيّة الوضع الاقتصادي في العالم عموما واقتصاد المغرب خصوصًا، انهارت قيمة الاستثمارات الخارجيّة المباشرة (IDE) لتستقرّ عند 2304 مليون درهم سنة 2020، مقابل 3948 مليون درهم سنة 2019.

الجدول 1.3.1. الاستثمارات الخارجيّة المباشرة (IDE)

	2O18	2019	2020
الاستثمارات الخارجيّة المباشرة بمليون درهم	2941	3948	2304

المصدر: ديوان الصّرف

- **السّياحة**

على غرار البلدان الأخرى في المنطقة المغاربيّة، تأثّر القطاع السّياحي بالأزمة الصّحّية التي تزامنت مع غلق الحدود. فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OCDE) يمكن أن يتجسّم هذا التأثير في تراجع قدره 45 % بالنسبة إلى السياحة الدّوليّة سنة 2020، وستكون عودة النشاط السّياحي تدريجيّة. تتوقّع الجامعة الوطنيّة للسياحة إنتعاشة بداية من أفريل 2021، مع خسارة في العُملة الأجنبيّة مُقدّرة بنحو 138 مليار درهم على امتداد ثلاث سنوات.

2.3.1. التداعيات الاجتماعية لأزمة كوفيد-19

- **الفقر والهشاشة**

لقد رفّعت الأزمة الصّحّية مستوى الفقر في المغرب. فعلا، حسب المعطيات التي نشرتها المندوبية السامية للتخطيط، كانت الأزمة الصّحّية سبب زيادة نسبة الفقر على الصعيد الوطني، إذ مرّت هذه النسبة من 1،7 % قبل الأزمة إلى 11،7 % خلال الحجر الصّحي. والهشاشة لحقت بالأخص المناطق الحضريّة حيث تزايدت نسبة الفقر أكثر ممّا في المناطق الرّيفيّة.

- **الأنشطة غير الرسميّة والهشاشة**

لقد لحقت أزمة كوفيد-19 بسوق الشغل المغربيّة والتأثير سيكون على الأرجح محسوسا من قبل أولئك الذين لهم عمل غير رسمي والذين يمثلون ما يقارب 80 % من مواطن الشغل في المغرب حسب تقديرات المكتب الدّولي للعمل. فهؤلاء العاملون هم الأكثر هشاشة أمام التّفقّر والعدوى إذ أنّهم لا يتمتّعون بالضمان الاجتماعي ولا بنظم الدّعم الضروريّة (الأمم المتحدة 2020).

3.3.1. أهمّ التدابير التي اتخذتها السلطات المغربيّة لمجابهة أزمة الجائحة

- **دعم القطاع الخاص عن طريق القطاع المصرفي**

أعلن بنك المغرب، قصد دعم المؤسّسات والخواصّ، عن سلسلة من التدابير الرّامية إلى تيسير الوصول إلى القروض البنكيّة من خلال تعزيز طاقة البنك المركزيّ على إعادة تمويل البنوك. فالمصارف لها فعلا إمكانية الوصول إلى كلّ وسائل إعادة التمويل (الدرهم أو العملة الأجنبيّة). والتدابير التحوّطيّة المعتمدة كانت تهدف إلى مساعدة البنوك على تغطية السيولة والأصول الذّاتيّة واحتياطيات الدّيون. وقد وضع بنك المغرب كذلك خطّ قروض لإعادة التمويل، لفائدة المؤسّسة الصّغرى والمتوسطة ومتناهية الصّغر. وقد يسّر صندوق الإيداع والتصرّف بدوره الحصول على تمويل لفائدة المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة ومتناهية الصّغر، من خلال اتخاذ بعض التدابير الاستثنائيّة مثل تمديد آجال تسديد القروض إلى ثلاثة أشهر.

- **إحداث صندوق خاصّ ولجنة يقظة اقتصاديّة لإدارة الجائحة**

وإذ تمّت تغذيته بمساهمات القطاع العمومي والمؤسّسات والخواصّ، قُدّر الصندوق الخاصّ بإدارة آثار الأزمة الصّحّية بـ 32 مليار درهم في نهاية أفريل 2020. وتمثل الهدف الرئيسي لهذا الصندوق في تحديث البنى التحتيّة الصحّيّة وتخفيف تأثير الجائحة الاجتماعي. وفي نفس هذا الإطار أُحدثت لجنة يقظة اقتصاديّة (CVE) لاتخاذ المبادرات اللاّزمة لتحسين الوضعيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة في البلاد.

- **تقليص الهشاشة**

وفّرت لجنة اليقظة الاقتصادية، قصد مكافحة الهشاشة، مساعدة ماليّة للأفراد العاملين في السّوق الرّسميّة وفقدوا مدخولهم بسبب الحجر الصّحّي. فقد تحصّل هؤلاء العاملون على مبالغ متراوحة بين 800 و1200 درهم حسب حجم الأُسر: 800 درهم شهريّا للأسر المتركّبة من فردين أو أقلّ، و1000 درهم شهريّا للأسر المتركّبة من ثلاثة إلى أربعة أفراد و1200 درهم شهريّا للأسر المتكوّنة من أكثر من أربعة أفراد.

- **تفعيل تدابير إرجاء دفع الضرائب**

أمّا بالنّسبة إلى المؤسّسات الرّسميّة والمسجّلة، فقد عُلّق دفع كلّ الرّسوم الاجتماعيّة إلى 30 جوان 2020. كما عُلّقت كلّ عمليات التفقد الجبائي. كما أمكن للمؤسّسات التي كان رقم معاملاتها دون 20 مليون درهم سنة 2019 تأجيل تصاريحها الجبائيّة إلى 30 جوان.

4.3.1. أزمة كوفيد-19: فرصة لدعم الابتكار

تمكّن المغرب من استغلال بعض المزايا من هذه الأزمة بما أنّها شكّلت عاملا أساسيّا في نجاح المغرب في تجسيد خُطى تقدّم في مجال المحافظة على صفقات سِلعٍ وخدمات في زمن الأزمة وبإمكانه أن يواصل ازدهاره مستقبلا.

- **تعزيز التبادل الإلكتروني**

لقد آثرت الإدارة، كإجابة للأزمة الصّحّية، التبادل الإلكتروني لمقاومة عدوى الجائحة بواسطة تدعيم استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال (TIC): فعلا اتّخذت وزارة الاقتصاد والماليّة وإصلاح الإدارة، بالتعاون مع وكالة التّنمية الرقميّة (ADD)، عدّة تدابير كإحداث مكتب ضبط رقمي وشبابيك إلكترونية للمراسلات.

- **الدّفع بالهاتف المحمول**

من بين مزايا أزمة كوفيد-19 أن الدّفع عن بُعد قد شهد ازدهارًا هامًّا. وللتشجيع على اعتماد مثل هذا الدّفع أقرّ قانون الماليّة لسنة 2020 لفائدة التجّار الذين يستخدمون الدّفع عن بعد، تخفيضات بـ 25 % من القاعدة الخاضعة للضريبة بالنسبة إلى رقم المعاملات المُنجز بواسطة الدّفع عبر الهاتف المحمول.

- **التعليم عن بعد**

لقد تمّ تجسيم التعليم عن بعد، في المغرب كما في بقية بلدان المغرب الكبير، بفضل الأزمة الصّحّية. فعلا، ركّزت وزارة التربية العديد من الأدوات المختلفة لضمان تواصل السنة الدّراسيّة: إحداث منصّات رقميّة وبثّ دروس عبر قنوات تلفزيّة.

4.1. موريتانيا

1.4.1. التداعيات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد-19 في موريتانيا

- **النموّ الاقتصادي في موريتانيا**

لم تَسْلَمْ موريتانيا من التراجع الاقتصادي الذي شمل العالم بأسره سنة 2020 عقب الأزمة الصّحّية كوفيد-19. لقد انهار إجماليّ الناتج الدّاخلي بنسبة 3،6 % بعد أن كان قد تزايد بنسبة 6،7 % . لقد تأثّرت تغيّرات إجماليّ الناتج الداخلي الخام بانخفاض الأسعار العالميّة للمواد الأوليّة المعدنيّة بما أنّ الصّناعات الاستخراجية تمثّل حصّة هامّة من أنشطة البلاد الاقتصاديّة.

الجدول 1.4.1-النسبة السنوية لنمو إجماليّ الناتج الدّاخلي-موريتانيا

	2018	2019	2020
النسبة السنوية لنمو إجماليّ الناتج الدّاخلي	3,6	6,7	-3,6

المصدر: البنك المركزي الموريتاني

- **التضخّم في موريتانيا**

لقد استقرّ التضخّم في موريتانيا سنة 2020 عند نسبة 3،9 % مقابل 2،3 % قبل ذلك بسنة، وظلّ تطوّر الأسعار مستقرّا، مبرزًا المجهودات المبذولة في البلاد للتحكّم في التّضخّم.

الجدول 2.4.1-نسبة التضخّم -موريتانيا

	2018	2019	2020
نسبة التضخّم	3,1	2,3	3,9

المصدر: البنك المركزي الموريتاني

- **البطالة في موريتانيا**

ظلّت نسبة البطالة مستقرّة خلال السنوات الأخيرة وكانت دون 10 %. ولم تتأثّر سوق الشّغل بأزمة كوفيد-19، الأمر الذي يبرز المجهودات التي بذلتها البلاد لمكافحة البطالة.

الجدول 3.4.1-نسبة البطالة -موريتانيا

	2018	2019	2020
نسبة البطالة (%)	9,46	9,55	9,61

المصدر: https://fr.statista.com/

2.4.1. التداعيات الاجتماعيّة لأزمة كوفيد-19

- **الفقر والهشاشة**

الأشخاص الفقراء هم المتضرّرون أكثر بالصّدمات الصّحّية والاقتصاديّة التي طالت العالم بأسره. فحسب توقّعات البنك الدّولي قد تمرّ النسبة الدّولية للفقر (1،9 دولار يوميّا، بتساوي المقدرة الشرائيّة مع سنة 2011) من 5،5 % سنة 2019 إلى 6 % سنة 2020. هذا يعني أنّ أكثر من 25.000 شخص قد ينزلقون إلى الفقر المدقع. وإذا ما تحقّق هذا السيناريو، سيتدنّى أكثر من 42.000 موريتاني تحت العتبة الدّوليّة للفقر.

- **الأنشطة غير الرّسمية والهشاشة**

بإمكان التأثير السلبي للظرفية الحالية أن تنعكس كذلك على العاملين في القطاع غير النظامي، الذين لهم طاقة محدودة على الادّخار والذين لا يتمتّعون بالخدمات العموميّة (الاجتماعيّة). وحسب معطيات المسح الوطني حول الشغل والقطاع غير الرّسمي في موريتانيا لسنتي 2012 و2017، تمثّل الأنشطة غير النظاميّة أكثر من 56 % من الإنتاج الجملي.

3.4.1.التدابير الرئيسيّة التي اتخذتها السلطات الموريتانيّة لمجابهة أزمة الجائحة

- **دعم القطاع الخاصّ بواسطة القطاع المالي**

اتخذ البنك المركزي الموريتاني تدابير رامية إلى إضفاء مرونة على شروط السّيولة ودعم تمويل الاقتصاد، وبالأخصّ ما يلي: تخفيض نسبة الفائدة المديريّة من 6،5 % إلى 5 % وتخفيض النسبة الهامشية للقرض من 9 % إلى 6،5 % وتخفيض الاحتياطي الإلزاميّ من 7 % إلى 5 %.

- **إحداث صندوق طوارئ**

لقد خصّصت الحكومة حوالي 80 مليون دولار (1،1 % من الناتج الدّاخلي الخام) للشراءات المستعجلة من المواد والتجهيزات الطبّيّة، ومنح مساعدة لفائدة 30.000 أسرة فقيرة ولتقديم دعم مالي للمؤسسات الصّغرى الفرديّة.

- **إرجاء بعض الضرائب**

لقد ألغت السلطات الموريتانيّة الرّسوم الجمركيّة والرّسوم على الواردات من السّلع الأساسيّة وأشارت إلى أنّها ستتّخذ تدابير إضافيّة بقدر ما قد ستتمّ تعبئته من موارد إضافيّة.

الأزمة الصّحّية: فرصة للابتكار

- **التعليم عن بعد**

لقد دعّمت البلاد، بهدف ضمان تواصل البرامج البيداغوجيّة، إجراءات التدريب عن بعد، وأحدثت في إطار الشراكة مع إيطاليا مؤسسة "التعليم عن بعد – موريتانيا" (E.learning Mauritanie) وهي أوّل مؤسّسة موريتانيّة انتهجت درب تأويج استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتّصال في منظومة التعليم العمومي والخاصّ. كما أنّ وزارة التعليم الثانوي والتكوين التقني والمهني قد ضمنت كذلك بثّ دروس عبر القناة الوطنيّة حتى تسمح للتلاميذ بمتابعة الدّروس عن بُعدٍ.

5.1. تونس

1.5.1. التداعيات الاقتصاديّة لأزمة كوفيد-19 في تونس

- **النموّ الاقتصادي**

لم يَسلم الاقتصاد التونسي من التراجع الاقتصادي المخيّم حاليّا على العالم بأسره. وتُبيّن المعطيات حول تطوّر النموّ الاقتصادي سنة 2020 والتي نشرها المعهد الوطني للإحصاء (INS)، تراجعا لإجمالي للناتج الدّاخلي الخام قدره 8،8 %. لقد حصل هذا إثر انكماش كلّ القطاعات الاقتصاديّة باستثناء قطاع الفلاحة والصّيد البحري (4،4 % مقابل 0،4 % سنة قبل ذلك) الذي شهد زيادة قياسيّة في صادرات زيت الزيتون وقد ولّدت مداخيل بحوالي 896 مليون دينار تونسي خلال الأشهر الثلاثة الأولى لسنة 2020 (المنظمة العالميّة للتجارة 2020). وإجراءات الخروج من الحجر الصّحّي بصفة تدريجيّة قد اتّخذت في ماي 2020 نزعة إلى تحسين النّموّ الاقتصادي، قياسًا بالثلاثيّة الثانية، إلاّ أنّ الاقتصاد لم يكن قادرًا على إدراك مستوى نموّ إيجابيّ.

الرّسم 1.5.1-القيم المضافة لمختلف الأنشطة – تونس

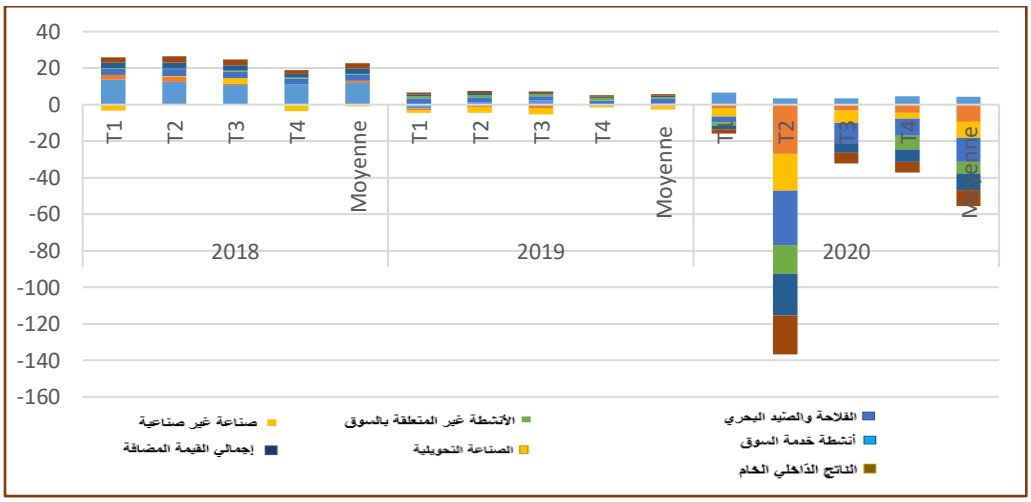

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- **التضخّم**

لقد بلغت نسبة التضخّم في تونس 4،5 % خلال الثلاثيّة الرّابعة لسنة 2020 متمسّكة هكذا بأخفض مستوياتها منذ سنة 2018، مثلما يوضّحه الجدول الموالي.

وينتج هذا الانخفاض حسب المعهد الوطني للإحصاء عن تخفيض أسعار المواد الغذائيّة وخدمات مهن الإطعام والفندقة ومنتجات النّقل وخدماته.

الرّسم 2.5.1-نسبة التضخّم – تونس

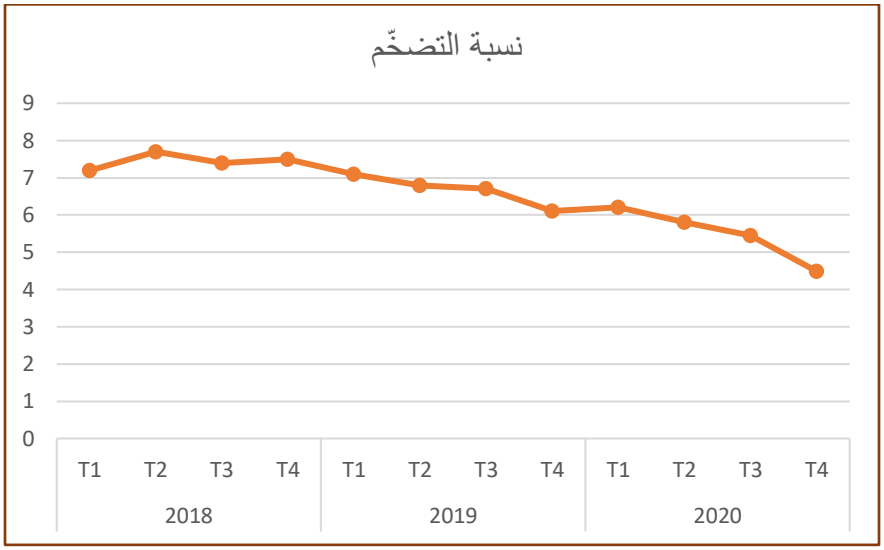

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- **السياحة**

لقد تضرر قطاع السياحة كثيرًا من جرّاء غلق الحدود وإجراءات الحجر الصّحّي المعتمدة خلال أزمة كوفيد-19. وقد أعلن البنك المركزي التونسي في تقريره الدّوري عن الظرفيّة الاقتصاديّة أن أدفاق السيّاح الأجانب قد شهدت تراجعا قدره 82،1 % مقابل زيادة بـ15،4 % سنة قبل ذلك، لكي تعود إلى 1،4 مليون سائح. لهذا السّبب، استقرّت الإيرادات السياحيّة في مستوى 2018 مليون دينار سنة 2020 مقابل 5628 مليون دينار سنة 2019.

الرّسم 3.5.1-عدد الوافدين غير المقيمين والمداخيل السياحيّة – تونس

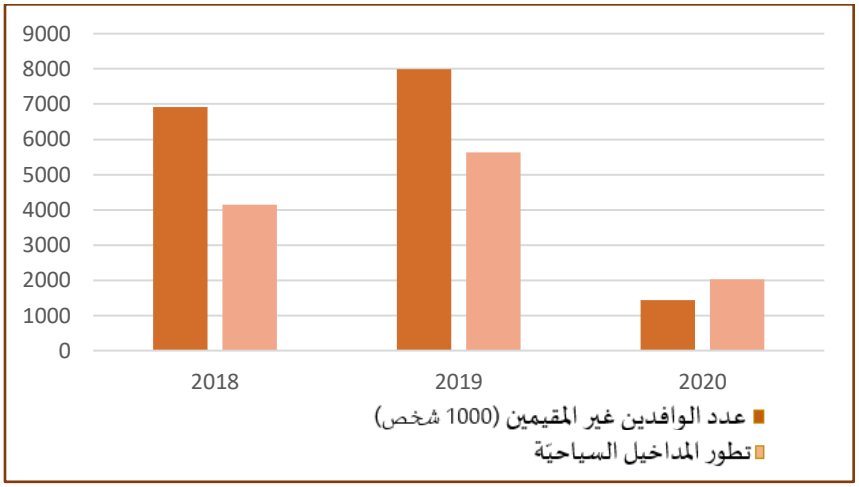

المصدر: البنك المركزي التونسي

- **الاستثمارات المباشرة الخارجيّة**

لقد بلغت الاستثمارات الخارجية المباشرة في جوان 2020 ما قدره 1074.1 مليون دينار تونسي مقابل 1251.5 قبل ذلك بسنة. يفسّر هذا التراجع الطّفيف بتراجع النشاط الاقتصادي ارتباطا بأزمة الجائحة. وتتوزّع الاستثمارات الخارجيّة المباشرة، حسب وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، بين قطاعات الطّاقة (41،2 %) والصّناعات المعمليّة (53،4 %) والخدمات (4،6 %) والفلاحة (0،8 %).

الجدول 1.5.1 الاستثمارات الخارجيّة المباشرة – تونس

	جوان 2018	جوان2019	جوان 2020
الاستثمارات الخارجيّة المباشرة (بمليون دينار تونسي)	1072,9	1251,5	1074,1

المصدر: وكالة النهوض بالاستثمارات الخارجيّة – تونس

- **البطالة**

كان لانهيار النشاط الاقتصادي النّاجم عن أزمة كوفيد-19 تأثير عميق في الشغل. فقد انتقلت نسبة البطالة من 15،3 % في الثلاثيّة الثانية من سنة 2019، إلى 18 % خلال الثلاثيّة الثّانية لسنة 2020.

الرّسم 4.5.1- البطالة – تونس

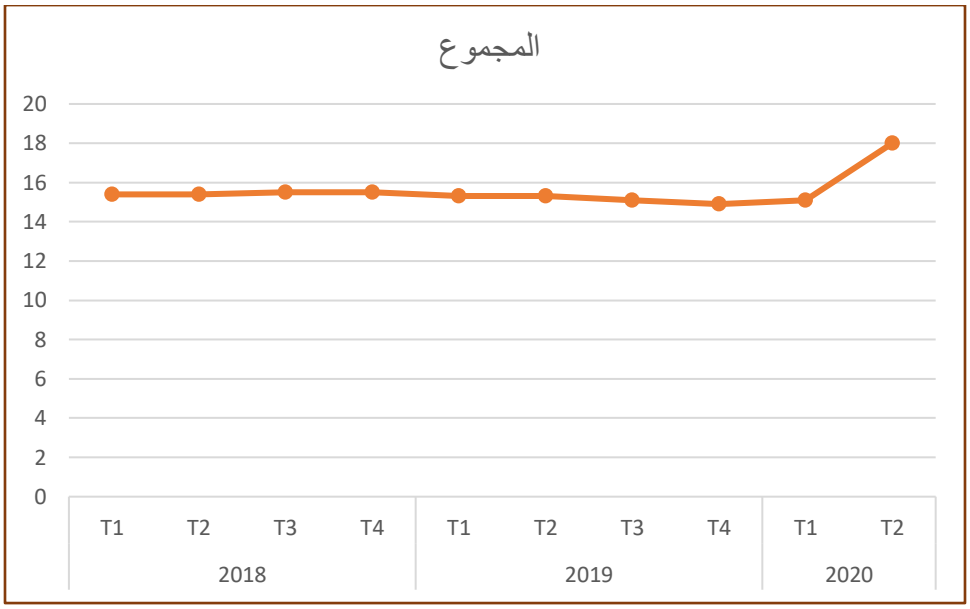

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

2.5.1. التداعيات الاجتماعيّة لأزمة كوفيد-19

لقد وجدت البلاد التونسية نفسها، على غرار البلدان المغاربيّة الأخرى، مواجهة للانعكاسات الخطيرة الناجمة عن أزمة كوفيد-19 الصّحّية.

- **فقر الأسر وهشاشتها**

حسب المعطيات التي نشرتها المنظمة الأممية (اليونيسف) في جويلية، 2020 ولّد شهرًا الحجر الصّحّي متوسّط خسارة في القدرة الشرائيّة للأسر قدرها 7 % (12 % بالنسبة إلى الفقراء). وحسب نفس الدّراسة، سجّلت نسبة الفقر ارتفاعًا قدره 4،5 %، أي بحوالي نصف مليون مُفقّر جديد. كما شملت الهشاشة أيضا الأطفال دون سن 18، إذ ارتفع عدد الأطفال الفقراء من 685.000 إلى 900.000. وبيّنت نتائج المسح الذي أنجزه البنك الدّولي في ديسمبر 2020 أنّ ثلث المستجوَبين كانوا يخشون ألاّ يمتلكوا ما يكون ضروريّا لشراء الأغذية. وقد كانت هذه الخشية أوضح بالنسبة إلى أفقر الأشخاص وإلى الرّيفيّين.

- **الأنشطة غير الرّسميّة والهشاشة**

لقد أضرّت أزمة الجائحة بكلّ القطاعات وبالأخصّ القطاع غير النّظامي الذي لم ينفكّ عن الانتشار خلال السنوات الأخيرة. فهو يُشغّل 53 % من اليد العاملة حسب تقديرات المنظمة الدّوليّة للعمل (2018). لقد تضخّم هذا الصّنف من الشغل ونجح في اتخاذ عدّة أشكال: البيع عند حافات الطّرقات والتجارة غير الرّسميّة للسلع على الحدود مع ليبيا والجزائر والتهرّب الجبائي إلخ. وبما أنّ العاملين غير النظاميّين غير مسجّلين وأنّهم محرومون من الحماية الاجتماعيّة، فإنّهم قد تضرّروا بخطورة من تدابير الحجر الصّحّي، بما أنّهم لا يجدون الإمكانيات اللاّزمة لاقتناء المنتجات الأساسيّة.

3.5.1. التدابير الرئيسيّة التي اتخذتها السلطات التونسيّة لمجابهة أزمة الجائحة.

- **إحداث صندوق التضامن كوفيد-19**

لقد أحدثت الحكومة، صندوق التضامن 1818 بإشراف وزارة الماليّة وذلك لضمان مواجهة أفضل للانعكاسات السلبيّة لأزمة الجائحة. وتمكّنت الحكومة، بفضل الاعتماد على مساهمات تطوّعيّة، من تجميع أكثر من 200 مليون دينار تونسي.

- **تفعيل تدابير تهدف إلى إرجاء دفع بعض الضّرائب**

بغاية دعم المؤسّسات، أعادت السلطات العموميّة جدولة دفع الضرائب إلى حدود ثلاثة أشهر، كما علّقت ظرفيّا بعض الخطايا وأجّلت دفع المساهمات الاجتماعيّة.

- **تقليص الهشاشة**

بغاية دعم الأشخاص الذين كانوا في وضعيّة تأزّم حادّ، قدّمت السّلطات العموميّة التونسيّة خدمات لفائدة العاطلين وللعاملين المتحصّلين على أجر شهري دون ألف دينار تونسي، كما خصّصت 300 مليون دينار تونسي لفائدة الأشخاص الذين لم يكن لهم الحق إلاّ في الحصول على 50 % من أجورهم. كما خصّصت الدّولة 150 مليون دينار تونسي لفائدة الفقراء وذلك في شكل منحة استثنائيّة.

كما وفّرت تحويلات قدرُ الواحد منها 200 دينار، وذلك لأكثر من 600.000 شخص يعملون في القطاع غير النظامي وغير متمتّعين بمنظومة الضمان الاجتماعي.

- **دعم القطاع الخاص بواسطة القطاع المالي**

لقد طلب البنك المركزي التونسي من المصارف، وبغاية دعم القطاع الخاصّ، إرجاء الدّفوعات على القروض الجارية بعدُ، وذلك لفترة تتراوح بين 3 و6 أشهر وكذلك حذف المصاريف على الدفوعات الإلكترونيّة وعمليات السّحب قصد التوجّه نحو المعاملات غير النقديّة.

4.5.1 أزمة كوفيد-19: فرصة لتعزيز الابتكار في تونس

لقد أفرزت الأزمة الصّحّية فعلا عدّة مخاطر اقتصاديّة واجتماعيّة، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع تونس من استخلاص بعض الدّروس. فعلا، دفعت أزمة كوفيد-19 إلى وعي بأهمّيّة الرّقمنة.

- **الإدارة الإلكترونيّة (عن بُعد)**

ركبت الإدارة التونسيّة في فترة الأزمة الصّحّية قطار الرّقمنة. ولتدعيم هذا التمشّي فُعّلَ مرسوم حكومي في جانفي 2020 لضبط صيغ وإجراءات التبادل الإلكترونيّة بين الإدارة والمستعملين.

- **التعليم عن بعد**

لقد أطلقت وزارة التربية، قصد إتمام البرامج المدرسيّة وضمان التواصل البيداغوجي، فناة تلفزيّة تربويّة تبثّ دروسًا سجّلها أساتذة، وكذلك منصّات ولوج مجاني للتعليم عن بُعد، مع دعوة المدرّسين إلى توفير دعائم دروس منشورة على الخطّ. كما أنّ وزارة تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتحوّل الرقمي حرصت كذلك على التنويه باستعداد المُشغلين الثلاثة للخطوط الهاتفيّة، لتوفير الدّخول المجاني إلى منصّات التعليم عن بعدُ، عبر الشبكات الخاصّة بالجوّال.

- **الدفع بواسطة الهاتف المحمول**

لا مفرّ من أن تكون رقمنة العمليات الماليّة ذات أهمّية فائقة لتخفيف مخاطر انتشار الجائحة. كما أنّه لا شكّ بالمرّة بأن الرّقمنة تسمح كذلك بمقاومة التهرّب الجبائي وغسل الأموال وبضمان إدماج مالي أفضل وإضفاء الصبغة النظاميّة على الاقتصاد. ومن بين المبادرات المعتمدة يُمكن ذكر مثال مؤسّسة "أوريدو – تونس" التي وزّعت بطاقات "موبيكاش" (Mobicash) المجانية لدفع تكاليف بعض الخدمات عن بعد.

الخاتمـــــة

قد تواجه بلدان المغرب العربي تراجعا اقتصاديّا خطيرًا نتيجة أزمة كوفيد-19 الصّحّية وانهيار أسعار المحروقات، الذي كان له تأثير كارثي في اقتصاد المنطقة المغاربيّة التي بدأت تشهد بَعدُ صعوبات اقتصاديّة واجتماعيّة.
تعرض البلدان المغاربيّة طاقات كامنة هامّة من المفروض أن تسمح لها باستعادة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لما قبل الأزمة.

كما بإمكانها أيضا أن تفكّر في إحداث تغيير جذري باعتماد برامج تنمية مستدامة في المنطقة. فالضّبابية تجاه المستقبل، تمثّل فعلا فرصة جيّدة للتسريع بالتحوّل الرقمي، أي أحد مفاتيح التنميّة المستدامة. فمن المعلوم أنّ بلدان المغرب العربي قد دعّمت خلال أزمة كوفيد-19، التعلّم عن بعد، قصد ضمان تواصل التعليم. ولكن هذا الإجراء لا ينبغي أن يكون ظرفيّا بل ينبغي أن يفرض نفسه مستقبلا كأولويّة من الدرجة الأولى.

كما دعّمت بلدان المغرب العربي كلّ إدارات القطاعين، العمومي والخاصّ، التي انتهجت درب التحوّل الرقمي. إلاّ أنّ هذه المبادرة ينبغي أن تكون بداية مجهود أوسع.

الفصل الثّاني

السياسة النقديّة وسياسة الميزانيّة

مقدمـــــــة

تتّبع أغلب البلدان المغاربيّة وبصفة إجماليّة سياسات ميزانيّة عموميّة وسياسات نقديّة سليمة. وعلى غرار أغلب بلدان العالم، تضرّرت بلدان المغرب العربي تضرّرًا شديدًا من جائحة كوفيد-19. فالتكلفة الاقتصاديّة للجائحة لا مثيل لها سابقا في المغرب العربي، وتواصل المنطقة مكافحة الجائحة. لذا، اتخذت أغلب المصارف المركزيّة تدابير تهدف إلى تعزيز أُطر سياساتها النقديّة...

فبفضل سياسة نقديّة حذرة اعتمدها بنك الجزائر (BA)، تصاعد مستوى السّيولة البنكيّة بنسبة 36،8% (منتقلا من 462 مليار دينار جزائري في نهاية الأشهر التسعة الأولى من السّنة إلى 632 مليار دينار جزائري في موفّى 2020). وحسب بنك الجزائر، يمثّل هذا التحسّن ثمرة تدابير سياسة نقديّة قرّرها بنك الجزائر، بخصوص تخفيض نسبة الاحتياطات الإلزاميّة، والزيادة في عتبات إعادة تمويل السندات العموميّة القابلة للتداول، وتمديد مدّة إعادة التمويل بما بين 7 أيّام إلى شهر والتلبية الكلّيّة لمطالب البنوك بخصوص إعادة التمويل.
وعلى غرار ذلك شهدت السيولة النقديّة في البنك المركزي الموريتاني كذلك زيادة في نهاية سنة 2020. ففي هذا الإطار قرّر البنك المركزي الموريتاني ترفيع نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبّق على البنوك من 5 % إلى 6 %، مع المحافظة بلا تغيير على مجمل النسب الأخرى، بهدف تثبيت الأسعار عند الاستهلاك.

وواصلت المؤشرات النقديّة ومؤشرات الميزانية في المغرب تسجيل مستويات نموّ هامّة خلال العقدين الأخيرين. ورغم الوضعيّة الحرجة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، يظلّ مستوى التّضخّم مُتحَكّمًا فيه. كما تظلّ نسبة الفائدة المديريّة أيضا مستقرّة في مستوى 1،5 %.

وقد شهدت هذه السنة في تونس، بفضل التدابير التي اتّخذها البنك المركزي التونسي، تحسّنا في المؤشّرات النقديّة ومؤشّرات الميزانيّة، مثل ترفيع مستوى الكتلة النّقديّة (M3) التي انتقلت من 10 % سنة 2019 إلى 11،2 % سنة 2020. وحسب البنك المركزي التونسي، يفسّر هذا التسريع الطفيف بالتأثيرات المتراكمة والمتداخلة على الدّولة، لكلّ من تطوّر الدّيون الصافية (18،7 % مقابل 12،7 %) ومساهمة القروض لتمويل الاقتصاد (9،3 % مقابل 3،6 %)، وفق نسق متواصل أكثر من نظيره في سنة 2019.

يخضع الاقتصاد اللّيبي أساسًا، إلى صادرات الغاز والنفط. ورغم زيادة الإنتاج النفطي منذ شهر سبتمبر (إذ بلغ 1،2 مليون برميل يوميّا في شهر ديسمبر). يُشار إلى أنّ حاصل الميزانيّة وحاصل الحساب الجاري اللّيبي قد تدهورَا بعمق سنة 2020) وسجّلا خسائر بلغت تباعًا 73،8 % و59،8 % من إجماليّ الناتج الداخلي (البنك الإفريقي للتنمية)، وسيكون التصويب صعبا.

هكذا، تؤدّي المصارف المركزيّة في بلدان اتحاد المغرب العربي دورًا مهمّا في استقرار المنظومة الماليّة المغاربيّة. وقد أُجبرت أحيانا على اعتماد سياسات تقييديّة لمجابهة انعكاسات جائحة كوفيد-19.

يعرض هذا الفصل التّدابير الرئيسيّة التي تبنّتها المصارف المركزيّة المغاربيّة والأرقام الأساسيّة المتصلة بسياساتها النقديّة وسياسات ميزانيّاتها.

1.2 الجزائر

1.1.2السياسة النقديّة

- **الحساب الجاري**

الرّسم 1.1.2. -الحساب الجاري للخزينة -الجزائر

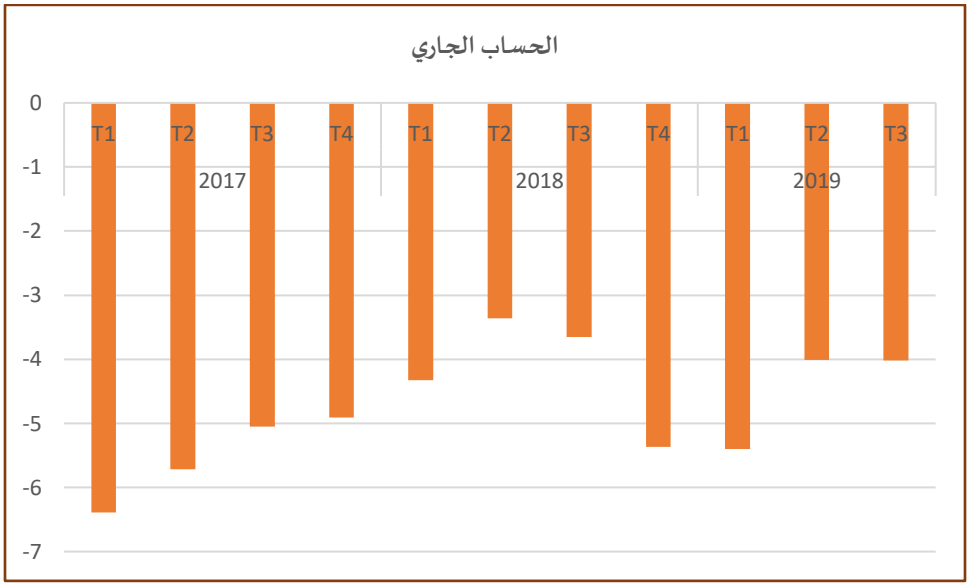

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

كانت الفوائض السنويّة الكبيرة التي سجّلها حساب الخزينة الجاري (أكثر من 10 % من إجماليّ النّاتج الدّاخلي بين 2005 و2012) قد سمحت للجزائر في الماضي بتركيم احتياطيات هامّة من العُملة الأجنبيّة وبتقليص ديْنها العمومي. إلاّ أن انقلابا سريعًا وهيكليّا لفائض الحساب الجاري للخزينة قد طرأ إثر صدمة أسعار النفط سنة 2014. فاحتياطيات الصّرف التي بلغت 195 مليار دولار أمريكي سنة 2013 (حوالي ثلاث سنوات من تغطية الواردات) قد تراجعت بقوّة في شهر ديسمبر 2019. فالانحسار القوي الذي سجّلته صادرات الطاقة بسبب جائحة كوفيد-19 سيؤثّر في القطاع الخارجي (قطاع التجارة الخارجيّة) سنة 2020. فبالنسبة إلى التأثير الاقتصادي، خصّص القانون 20 مليار دولار أمريكي للمنح الموجّهة إلى العاطلين عن العمل بسبب جائحة كوفيد-19 و11،5 مليار دولار أمريكي خُصّصت للتحويلات لفائدة الأسر الفقيرة. وبصفة إجمالية وقصد التكيّف مع المحيط الجديد لأسعار النفط المنخفضة، اعتمد قانون المالية التكميلي تقليصًا للنفقات الجارية وبراس المال، بنسبة 5،7% (أي 2،2 % من الناتج الدّاخلي الخام لسنة 2019)، قياسًا بقانون المالية الأوّلي لسنة 2020.

- **نسبة الفائدة المديريّة**

الجدول 1.1.2-نسبة السوق النقدية-الجزائر

	2017	2018	2019	2020
نسبة السوق النقدية	2,99%	-	-	3%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

لقد خفّض بنك الجزائر يوم 15 مارس، نسبة الاحتياطيات الإلزاميّة من 10 % إلى 8 % وكذلك سعر الفائدة الرّئيسي، بخمس وعشرين (25) نقطة أساس، إلى حدود 3،25 %.

وأعلن بنك الجزائر في 30 أفريل أنه خفّض سعر الفائدة الرئيسيّ من 3،25 % إلى 3 %، وكذلك معدّل الإحتياطي الإلزاميّ من 8 % إلى 6 %، وأنّه خفّض مستويات حطّ قيمة السندات العموميّة المستخدمة في عمليات إعادة التمويل.

وأعلن بنك الجزائر يوم 14 سبتمبر تخفيضا في معدّل الإحتياطيات الإلزاميّة للبنوك من 6 % إلى 3 % وتنشيط عمليات السّوق المفتوحة (Open Market) لمدّة شهر.

- **الكتلة النقديّة**

تشير الوضعيّة النقديّة في الجزائر إلى توسّع في الكتلة النقدية بالمعنى الواسع (M2). فحسب المعطيات التي نشرها بنك الجزائر، تطوّرت الكتلة النقديّة بصفة ذات دلالة، بنحو 7 % سنة 2020. وكنتيجة للأزمة الحاليّة يتمّ تداول قسط هام من الكتلة النقديّة خارج القطاع المصرفي الرسمي، وقد بلغ هذا القسط 6140.7 مليار دينار في مُوفّى سنة 2020.

الجدول 2.1.2 الكتلة النقديّة – الجزائر

السنة	2019	2020
الكتلة النقديّة بمليار دينار جزائري	16 506,6	17 682,7

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

- **تصدير المحروقات السائلة**

الرّسم 2.1.2. تصدير المحروقات السائلة-الجزائر

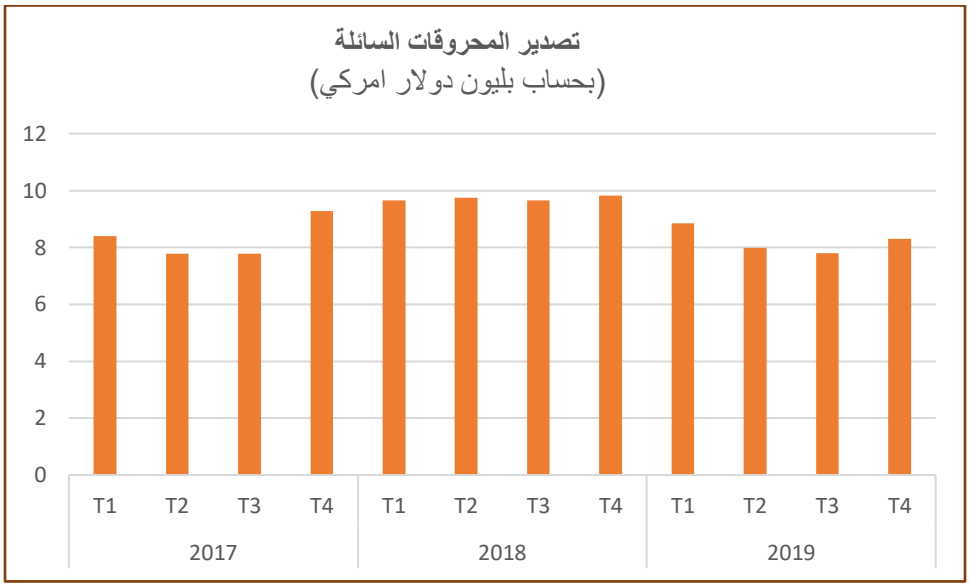

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

الاقتصاد الجزائري مُفرط الخضوع للأنشطة المتصلة بالمحروقات (النفط وخاصّة الغاز). فإنتاج هذا القطاع يمثل حوالي 40 % من إجماليّ الناتج الدّاخلي الخام و94 % من الصّادرات وثلث المقابيض الجبائيّة. ومنذ سنة 2014 برزت عدّة مخانق أضحت تحدّ من طاقة البلاد على النموّ. وبالتالي لم يقوَ النموّ الاقتصادي عمومًا، على الإلتحاق بنسق النموّ الدّيمغرافي (متوسّط 2 %). فالإتّجاه التنازلي لإنتاج المحروقات السائلة وتدهور البنى التحتيّة كمنتوج رديء لنقص الاستثمار ولأشكال نجاعة النموذج الاقتصادي الذي تديره الدّولة، عناصر تُمثل أهمّ المشاكل الهيكليّة للنموذج الاقتصادي الجزائري. كما أنّ تباطأ الاستهلاك الخاصّ وتجميد الاستثمارات العموميّة بسبب تقلّص النّفقات قد عرقلا كذلك النشاط الاقتصادي في السنوات الأخيرة.

لقد ضربت جائحة كوفيد-19 بقسوة الاقتصاد الجزائري والحال أنّ ديناميّة النموّ الاقتصادي كانت ضعيفة. فالانخفاض الشديد لأسعار المحروقات السائلة وإجراءات التباعد الجسدي بغاية محاصرة انتشار الفيروس، أثّرت بعمق في النشاط. ويتوقع صندوق النقد الدّولي انحسارًا للناتج الدّاخلي الخام ليدرك -67 % سنة 2020 وانتعاشة قدرها +3،4 % سنة 2021، بدفع من زيادة أسعار المحروقات وبفعل تدارك آلي.

تخضع الحسابات الخارجيّة للجزائر خضوعا كبيرًا لمبيعاتها من النفط والغاز، أي لأسعار النفط المُحدّدة على المستوى الدّولي. والجزائر هي المنتج الثالث للنفط في إفريقيا (بعد نيجيريا وأنغولا) ومن المفروض أن يُوفّر مخزونها

تزويدًا لمدّة تقارب 22 سنة، تنضاف إلى نسب الاستخراج الحالي. ومن ناحية أخرى تُعدّ احتياطيّات الجزائر من الغاز الطبيعي في المرتبة العاشرة ضمن أهم احتياطيات العالم، ومن المفروض أن تُوفّر منتوجا لمدّة 54 سنة إضافيّة.

- **الواردات**

الرّسم 3.1.2-الواردات – الجزائر

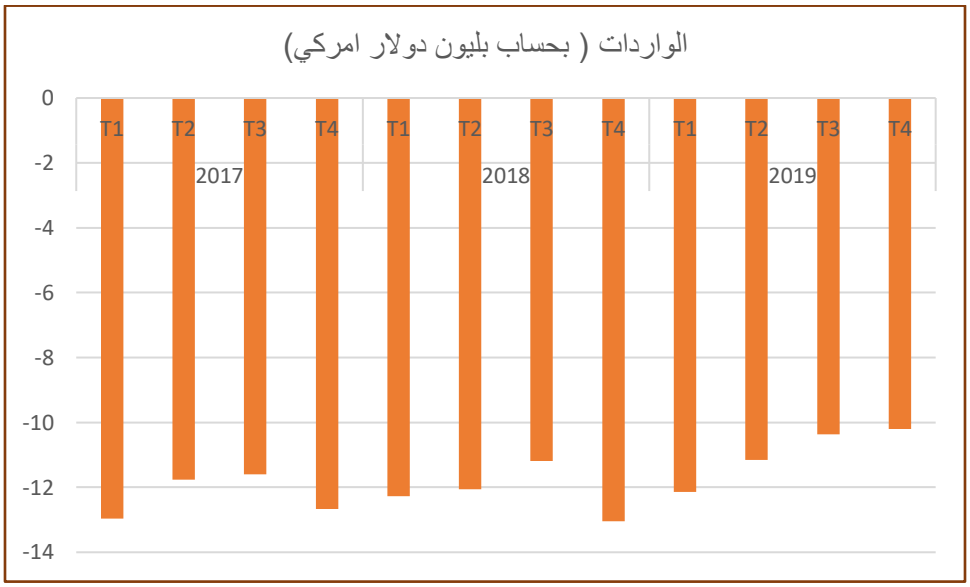

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

نتيجة لأزمة كوفيد-19، أعلنت السّلطات عن عدّة تدابير رامية إلى تقليص فاتورة التوريد، على الأقلّ بعشرة (10) مليار دولار أمريكي (6 % من إجماليّ الناتج الدّاخلي). فقد منعت السلطات تصدير العديد من المُنتجات، خاصّة المواد الغذائيّة والطّبّيّة ولوازم حفظ الصّحّة. وأعلنت الحكومة يوم 11 أكتوبر 2020 أنّ المنعَ السابق لتوريد سيارات دون 3 سنوات، سيتواصل العمل به.

- **تدابير البنك المركزي الجزائري لمواجهة كوفيد-19**

تدابير جبائيّة

لقد تمّت مناقشة خطة وطنيّة من أجل انتعاشة اجتماعيّة-اقتصاديّة وذلك خلال ندوة عُقدت يومي 18 و19 أوت. من بين ما تهدف إليه هذه الخطّة ضمان الأمن الغذائي والصّيدلي والنّهوض بمناخ أعمال مناسب وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية وكذلك التّجارة الدّوليّة والإستثمارات الخارجيّة المباشرة. وصدر في 4 جوان قانون ماليّة

تكميلي. وهو يتضمّن احتياطيات بمبلغ 70 مليار دينار جزائري لتخفيف التأثيرات الصّحّيّة والاقتصاديّة الناجمة عن أزمة كوفيد-19.

فبالنسبة إلى قطاع الصّحّة، تضمّن ذلك 3،7 مليار للمواد الطبيّة و16،5 مليار للمنح المخصّصة لأعوان الصّحّة و8،9 مليار لتنمية قطاع الصّحّة. أمّا بالنسبة إلى التأثيرات الاقتصاديّة فقد خصّص القانون 20 مليارا كمنح للعاطلين بسبب كوفيد-19 و11،5 مليار للتحويلات لفائدة الأُسر المعوزة. وبصفة إجمالية وقصد التكيّف مع المحيط الجديد لأسعار النفط المنخفضة، توقع مكتب SFL تقليصًا للنّفقات الجارية وبرأس المال بنسبة 5،7 % (أي 2،2 % من الناتج الدّاخلي الخام سنة 2019)، قياسًا بقانون الميزانيّة الأوّلي لسنة 2020. وكإجابة للتأثير الاقتصادي في الأسر والمؤسّسات، اتُّخذت تدابير تقييديّة وأعلنت السّلطات أيضا: (1) إنّ تصريح ودفع الضريبة على الدّخل بالنسبة إلى الخواص والمؤسّسات قد تمّ إرجاؤهما باستثناء المؤسّسات الكبرى و(2) إنّ الآجال التعاقديّة ستُدخل عليها مرونة كما أنّ الخطايا المُسلّطة على المؤسّسات المتأخّرة في تنفيذ الصّفقات العموميّة سيتمّ تعليقها.

تدابير نقديّة

لقد خفّض بنك الجزائر بتاريخ 15 مارس 2020 نسبة الاحتياطيات الإجباريّة للبنوك من 10 % إلى 8 % وكذلك سعر الفائدة الرئيسيّ بخمس وعشرين نقطة أساس إلى 3،25 %.

وفي 30 أفريل 2020 أعلن بنك الجزائر أنّه خفّض سعر الفائدة الرئيسيّ من 3،25 % إلى 3 %، وأنّه خفّض معدّل احتياطيّه الإجباريّ من 8 % إلى 6 %، وبأنّه خفّض تراجع القيمة للسّندات العموميّة المستخدمة في عمليات إعادة التمويل.

وفي 14 سبتمبر 2020 أعلن بنك الجزائر عن تقليص نسبة الاحتياطيّات الإجباريّة من 6 % إلى 3 % وعن تنشيط عمليّات السوق المفتوحة (Open Market) لمدّة شهر.

وفي 14 أكتوبر 2020 أعلن بنك الجزائر أنّ المرونة المُدْخلة على المُتطلّبات التحوّطيّة للبنوك والتي تمّ الإعلان عنها في أفريل 2020، سيتمّ تمديدها إلى مُوفّى السنة.

وفي 6 جانفي 2021 أعلن بنك الجزائر أنّ المرونة المُدخلة على المتطلّبات التحوّطيّة للبنوك والمعلنة لأوّل مرّة في أفريل 2020 سيتمّ تمديدها إلى 31 مارس 2021.

2.1.2.سياسة الميزانيّة

أ. توازن ميزانيّة الدّولة

- **عجز الميزانيّة**

الجدول 3.1.2-عجز الميزانيّة-الجزائر

السنة	2017	2018	2019	2020
عجز الميزانيّة (% من الناتج الدّاخلي الخام)	6,40%	7,8 %	5%	15%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

إثر صدمة أسعار النفط لسنة 2014 انتقل الدّين العمومي بسرعة من 8،7 % سنة 2015 إلى 38،3 % سنة 2018. وبصفة متزامنة، بدأ دخل الفرد ينخفض بداية من 2016 وشرعت زيادة كبيرة للغاية في نسبة التضخّم (وصلت إلى 8 %) تنخر المقدرة الشرائيّة لدى الأسر.

في هذا السياق، سعت الحكومة إلى دعم المداخيل بواسطة إجراءات نفقات مثل ترفيع الأجر الأدنى واعتماد تخفيف جبائي لفائدة المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة. ورغم ذلك فإنّ هذه النفقات النشيطة قد غذّت عجز الميزانيّة الذي قفز إلى -15،3 % من إجمالي الناتج الدّاخلي سنة 2016 (مقابل -0،4 % من إجمالي الناتج الدّاخلي سنة 2013). لقد تمّ التحكّم من جديد في عجز الميزانية (-5 % من إجمالي الناتج الدّاخلي سنة 2019)، بفضل تخفيضات هامّة في النّفقات، وبالأخصّ في مجال الاستثمار العمومي.

ورغم ذلك، ومع دفع النّفقات المرتبطة بكوفيد-19 ومع تراجع مداخيل المحروقات وإيرادات جبائية أخرى، يتوقّع صندوق النقد الدّولي أن يدرك عجز الميزانيّة -15 % من إجمالي الناتج الدّاخلي سنة 2020. وفي هذا السياق يقدّر الصندوق أنّ الدّين العمومي سيصل إلى 53 % سنة 2020، أي أعلى بكثير من المستوى المنخفض للغاية لسنة 2015 (8،8 % من إجمالي الناتج الدّاخلي).

ب. حَجم الدّين العمومي

- **الدّين الخارجي**

الجدول 4.1.2. التداين الخارجي-الجزائر

السنة	الدّين الخارجي العمومي ((% من الناتج الدّاخلي الخام)
2019	2,3%
2020	1,9%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من البنك الدولي

عقب ضغوطات كبرى حول تسديد الدّيْن خلال سنوات 1990، تمّ اعتماد سياسة نشيطة بخصوص الدّين الخارجي، قصد تخليص تبعيّة البلاد تجاه الافتراض الخارجي. وإجمالا، يقع مستوى الدّين الخارجي بالجزائر في مستويات منخفضة (1،9 % من إجمالي الناتج الدّاخلي سنة 2020). كما أنّ احتياطيّات واسعة من العملة الأجنبيّة (حتى وإن كانت في اتّجاه تنازلي) تسمح للبلاد بإخماد الصّدمات.

2.2 ليبيا

1.2.2 السياسة النقديّة

الحساب الجاري

الجدول 1.2.2-عجز الحساب الجاري – ليبيا

السنة	2019	2020
عجز الميزان الجاري (% من الناتج الدّاخلي الخام)	0,3%	59,8%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

إن الإنتاج اللّيبي من النفط والغاز-وهو يمثل قرابة 60 % من إجمالي الإنتاج الاقتصادي وأكثر من 90 % من الإيرادات الجبائيّة ومن إيرادات الصّادرات -قد انهار بسرعة منذ بداية سنة 2020.

لقد انكمش الاقتصاد الليبي انكماشا شديدًا بسبب الانخفاض الكبير لأسعار النفط وانهيار الإنتاج النفطي بأكثر من 90 %، بسبب النّزاع. وقد أشار البنك المركزي اللّيبي في بداية ديسمبر إلى أنّ الحكومة قد خسرت خلال الأشهر العشرة من سنة 2020، ما لا يقلّ عن 11 مليار دولار من إيرادات تصدير النفط، بسبب توقّف الإنتاج وتصدير البترول، وكذلك بسبب اضطراب منظومات الدّفع.

وحسب تقديرات صندوق النقد الدّولي، من المفروض أن تبلغ صادرات البترول قمّة لثلاثة عشر شهرًا قدرها 1،24 مليون برميل يوميّا في شهر ديسمبر 2020. إلاّ أنّ انخفاض الإيرادات النفطيّة خلال أكبر جزء من السّنة كانت له

انعكاسات وخيمة على الاقتصاد النفطي وغير النفطي إذ اتّسع بذلك عجز الحساب الجاري مدركا 59،8 % من اجمالي الناتج الدّاخلي سنة 2020 مقابل 0،3 % فقط سنة 2019.

- **الكتلة النقديّة**

الجدول 2.2.2-الكتلة النقديّة -ليبيا

السنة	مارس 2020
الكتلة النقدية (M1) بمليون دينار ليبي	110374,1
الكتلة النقدية (M2) بمليون دينار ليبي	113613,1

المصدر: المؤلفون، اعتمادا على البنك المركزي اللّيبي

لقد تحسّنت الكتلة النقديّة بقدر 2 % في سبتمبر 2020 قياسا بنهاية سنة 2019 إذ تراجعت العملة المتداولة خارج البنوك بحوالي 870 مليون دينار ليبي. واحتياطيات الصّرف الصّافية تناقصت، عاكسة بذلك انخفاض الصّادرات، في حين أنّ القرض الصّافي لفائدة الحكومة قد ارتفع، مجسّدًا تزايد العجز.

- **الميزان التّجاري**

الجدول 3.2.2-الميزان التّجاري-ليبيا

السنة	2020 (مارس)
الصادرات بمليون دينار ليبي	38787,9
الواردات بمليون دينار ليبي	-24034,1
الميزان التجاري بمليون دينار ليبي	14753,8

المصدر: المؤلفون، اعتمادا على البنك المركزي اللّيبي

منذ سنة 1963، تمتّعت ليبيا عمومًا بميزان تجاري إيجابي. فكلّ صادراته تقريبا يمثّلها النفط الخام. أمّا الواردات فإنّها تتكوّن من التجهيزات المخصّصة لصناعات النفط والبناء ومن الآلات الفلاحيّة والمواد الاستهلاكيّة والمنتجات الفلاحيّة. والشركاء الرّئيسيون بالنسبة إلى واردات البلاد هم الصّين وكوريا الجنوبيّة وتركيا وإيطاليا والبلدان المجاورة، مصر وتونس. أمّا الصّادرات فتكاد تقتصر كليّا على النفط، وتُوَجّه عمومًا إلى إيطاليا ومصر وبلدان أخرى من الاتحاد الأوروبي وإلى الولايات المتحدة الأمريكيّة.

2.2.2. سياسة الميزانيّة

- **النّفقات**

الجدول 4.2.2-النفقات – ليبيا

السنة	2019	2020
النفقات بحساب مليار دينار ليبي	44,16	36,2

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

لقد قلّصت الحكومة نفقاتها الذّاتية بقدر 22 %، قياسا بسنة 2019، أي في مستوى 36،2 مليار دينار ليبي، مع تقليص ضخم في عدد موظفي القطاع العمومي. تُمثّل الأجور والجرايات حوالي 60 % من ميزانية الحكومة اللّيبيّة وهو من بين أكبر الميزانيات.

- **موارد الميزانيّة**

الجدول 5.2.2-الإيرادات النفطيّة – ليبيا

السنة	2019	2020
الإيرادات النفطية (بحساب مليار دولار امريكي)	22,4 (-92,2%)	1,7

المصدر: المؤلفون، اعتمادا على مصرف ليبيا المركزي

لقد تراجعت العائدات اللّيبية المتأتّية من النفط والغاز، بنسبة 92 % سنة 2020. وقد صرّح مصرف ليبيا المركزي بأنّ عائدات سنة 2020 قد تراجعت إلى 652 مليون دولار مقابل 7،04 مليار دولار سنة 2019.

- **حاصل الميزانيّة**

الجدول 6.2.2- حاصل الميزانيّة -ليبيا

السنة	2019	2020
حاصل الميزانية (% من الناتج الدّاخلي الخام)	9,9%	-59,3%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من البنك الدولي

لقد تقهقر حاصل الميزانية العامّة في ليبيا سنة 2020 ليدرك 59،3 % من إجمالي النّاتج المحلّي.

- **تدابير البنك المركزي الليبي لمواجهة كوفيد-19**

تدابير جبائية

أعلنت حكومة الوفاق الوطني في ربيع 2020 عن تخصيص محفظة أوّليّة بـ 500 مليون دينار ليبي (قرابة 1 % من إجمالي الناتج الدّاخلي) موجّهة للنّفقات الطّارئة المرتبطة بكوفيد-19. وفي بداية جانفي 2021 صرّح مصرف ليبيا المركزي بأنّ إجمالي المبلغ الفعلي للأصول التي أُنفقت سنة 2020 في مقاومة جائحة كوفيد-19 قد بلغ حوالي 1،3 مليار دينار ليبيّ. وفي مجهود يرمي إلى حماية احتياطيات متراجعة الحجم، أعلنت حكومة الوفاق الوطني في منتصف أفريل، عن تخفيض أجور الموظفين بنسبة 20 %.

3.2 المغرب

1.3.2 السياسة النقديّة

- **نسبة الفائدة المديرية**

الرسم 1.3.2 -نسبة الفائدة المديرية – المغرب

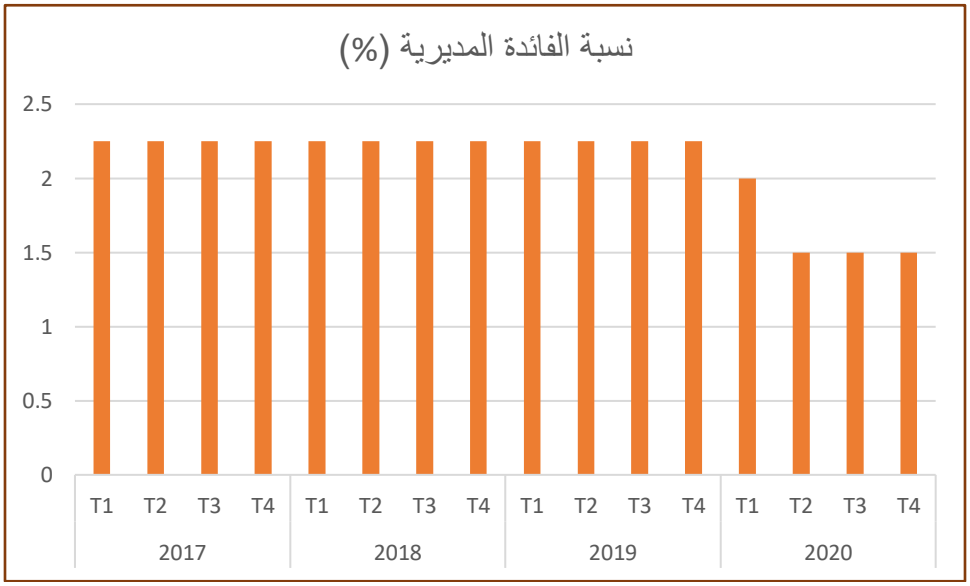

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

لقد خفّض المغرب من نسبة الفائدة المديريّة إلى 1،5 % وسرّح مبلغ 3،3 مليار دولار لمكافحة فيروس كورونا. كما ركّزت المملكة أيضا لجنة يقظة اقتصاديّة (CVE) لتفحّص الوضع الاقتصادي بالمغرب في مواجهة أزمة فيروس كورونا ولاتّخاذ التّدابير المناسبة. وقد اتخذت اللجنة بعدُ، بعض التدابير المتّصلة بالجباية والتشغيل والإنتعاشة الاقتصاديّة.

- **نسبة الصّرف**

الرّسم 1.3.2- نسبة الصّرف -المغرب

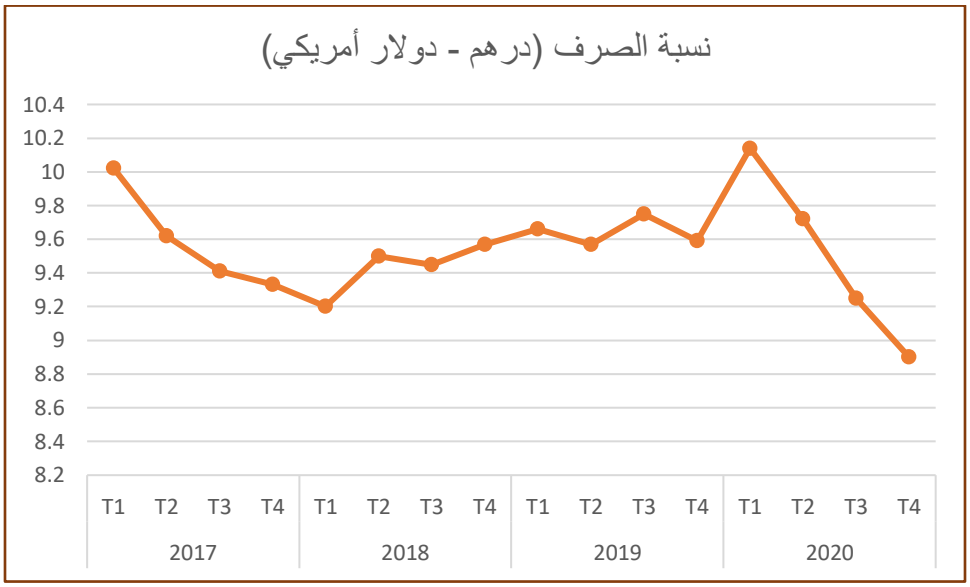

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

إنّ الاستقرار السّياسي في المغرب والإصلاحات المُدخلة على السّياسات الهيكليّة والمتّصلة بالاقتصاد الكلّي، عوامل حسّنت جاذبيّة البلاد للمستثمرين الأجانب. نشير بالخصوص إلى أنّ البنك المركزي المغربي قد بادر بنجاح، بإضفاء المرونة التدريجيّة على نظام الصّرف (توسيع نطاق الصّرف بـ5 %) منذ سنة 2018. وفي الوقت الذي عادت فيه البلاد بنجاح إلى الأسواق الماليّة سنة 2019، شُدّدت بقوّة شروط إعادة التمويل الخارجي بسبب سياق ضبابيّ سنة 2020. وفي أفريل 2020، لجأ المغرب إلى خط الوقاية والسيولة لدى صندوق النقد الدّولي (حوالي 3 مليارات دولار)، قصد إعادة تشكيل المخمّدات الخارجيّة ومجابهة التأثير الاقتصادي لكوفيد-19.

وفي إطار انتقال تدريجيّ ومنظّم، إلى نظام صرف ذي مرونة أكثر، وسّعت السّلطات نطاق تذبذب قيمة الدّرهم بـ +/- 5 % (مقابل +/-2،5 %) يوم 6 مارس 2020.

وفي 7 أفريل 2020، إشترت السلطات المغربيّة جميع الموارد المتاحة (حوالي 3 مليارات دولار أمريكي أو240 % من الحصّة وحوالي 3 % من إجمالي الناتج الدّاخلي)، في إطار خطّ الوقاية والسّيولة. فهذا الاقتناء سيساعد السّلطات على تحديد التأثير الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 كما سيسمح للمغرب بالمحافظة على مستوى مناسب من الاحتياطيّات الرّسميّة لتخفيف الضّغوط على ميزان المدفوعات.

- **الكتلة النّقديّة**

واصلت الكتلة النقديّة في سبتمبر 2020 تزايدها لكي تدرك 1160 مليار درهم مقابل 995 مليار درهم، سنتان قبل ذلك.

لقد طُبع هذا التطوّر بالتقدّم السريع للتداول النقدي الذي تزايد بـ 50،4 مليار درهم مقابل 16،6 مليار درهم سنة 2019 و14،2 مليار درهم كمتوسّط خلال السنوات الخمس الأخيرة. كما أنّها اتسمت كذلك بانتشار 62،3 مليار درهم من الإيداعات تحت الطلب، أي ما يُعادل ضعف متوسط النّسق منذ سنة 2015 (بنك المغرب 2020).

الجدول 2.3.2-الكتلة النّقديّة (M2) – المغرب

السنة	سبتمبر 2018	سبتمبر 2019	سبتمبر 2020
الكتلة النقدية M2 (مليار درهم)	995,7	1044,1	1160,9

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من بنك المغرب

- **تدابير بنك المغرب لمواجهة كوفيد-19**

تدابير جبائيّة

لقد أحدثت السّلطات صندوقا خاصّا موجّها إلى إدارة الجائحة، بنحو 3 % من إجمالي الناتج الدّاخلي. وقد موّلته الحكومة ومساهمات تطوّعيّة لهياكل عموميّة وخاصّة، على أن تسحب هذه المساهمات من الجباية. ويغطّي هذا الصّندوق تكاليف تأهيل المنشآت الطبّيّة والدعم الموجّه للمؤسسات والأسر المتضرّرة بالجائحة. والمؤسّسات بأقلّ من 500 أجير عُطّلوا وقتيّا، والتي شهدت تقلّصا لرقم معاملاتها بأكثر من 50 %، رُخّص لها بإرجاء دفع المساهمات الاجتماعيّة إلى تاريخ 30 جوان، أمّا أجراؤها الذين عُطّلوا عن العمل وقتيّا والمسجّلين في صندوق التقاعد، فقد تقاضوا 2000 درهمٍ شهريّا ورُخّص لهم في تأجيل تسديد ديونهم إلى 30 جوان. وفي شهر أفريل 2020 كان ما يقارب مليون عامل، منتمين إلى 134.000 مؤسّسة، مؤهّلين للحصول على تلك التحويلات الماليّة. كما أمكن أيضا للمؤسّسات والأسر أن ترجئ دفع الضريبة على الدّخل إلى 30 سبتمبر 2020. إضافة إلى ذلك قرّرت الحكومة تسريع الدّفوعات إلى المزوّدين قصد إسناد المؤسّسات. ووسّعت الحكومة تلك التحويلات الاجتماعيّة لتشمل الأجراء الظّرفيّين الذين فقدوا شغلهم، كما أُجّل مُجدّدًا دفع المساهمات الاجتماعيّة لبعض القطاعات (بما في ذلك السّياحة) إلى نهاية مارس 2021.

كما اتّخذت الحكومة تدابير لإسناد الأسر العاملة في القطاع غير الرّسمي. كما أنّ الأسر المتمتّعة بالتأمين على المرض دون مساهمة، قد تحصّلت على تحويلات شهريّة بالهاتف المحمول، تتراوح بين 800 و1000 درهم (80-120 دولار

أمريكي) منذ شهر أفريل، حسب تركيبة الأُسر. أمّا الأسر الأخرى غير المتمتّعة بمنظومة التأمين على المرض دون مساهمة (RAMED)، فكان بإمكانها طلب مساعدة نقديّة إثر تسجيل عن بُعد.

ففي شهر أفريل، تمّت تغطية 85 % من الأسر العاملة في القطاع غير الرّسمي والمؤهّلة إلى المساعدة. كما أجّلت الحكومة التاريخ الأقصى لأداء الضريبة على الدّخل بالنسبة إلى الخواصّ، وذلك من نهاية أفريل إلى نهاية جوان 2020. كما منحت إعفاء جبائيّا بالنسبة إلى التعويضات التكميليّة التي حوّلتها المؤسّسات لفائدة العاملين في القطاع الرّسمي، إلى حدود 50 % من متوسط الأجر الشهري الصّافي. كما أنّ مرسوما تمّت المصادقة عليه في 6 أفريل 2020، رخّص للحكومة ترفيع الإقتراضات الخارجيّة، مع تجاوز السّقف المصادق عليه في قانون مالية سنة 2020.

وبتاريخ 6 أوت 2020 أعلنت السّلطات عن خطّة لإسناد الإنتعاشة الاقتصاديّة ومستويات التشغيل. وقد نصّت الخطّة على تعبئة 120 مليار درهم، أساسا في شكل ضمانات قروض للمؤسّسات وتمويل مخصّص لـ «صندوق الاستثمار الاستراتيجي» المُحدث مؤخّرًا.

تدابير نقديّة

لقد خفّض البنك المركزي نسبة الفائدة المديريّة بـ 75 نقطة أساس وذلك ليبلغ مستوى منخفض غير مسبوق قدره 1.5%منذ مارس 2020. وبغاية إسناد المؤسّسات، ثمّ تعليق تسديد القروض بالنسبة إلى المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة والعاملين المستقلين، وذلك إلى تاريخ 30 جوان. وقرّرت الهيئة المغربية لسوق الرّساميل، وبغاية تقليل التقلبات ألمالية أن تُراجع نحو الانخفاض عتبات التغاير القصوى التي يمكن تطبيقها على الأدوات المالية المُدرجة في بورصة الدّار البيضاء.

و اعتبارا للطلب المتزايد بخصوص إسناد بالسيولة للمنظومة المصرفيّة (بالدرهم و في نفس الوقت باليورو و الدولار الأمريكي)اختار بنك المغرب مقاربة ذات ثلاثة جوانب, قصد ترفيع تزويد القطاع المصرفي بالسيولة: (اوّلا) توسيع تشكيلة الضمانات المقبولة بالنسبة إلى الجرايات و ضمانات القروض لإدماج أدوات الدّين العمومي و الخاص (بما في ذلك قروض الرهنيّة).(ثانيا) زيادة و تمديد عمليات إعادة التمويل من قبل المصرف المركزي لدعم القروض البنكية لفائدة المؤسّسات الصغرى و المتوسّطة و(ثالثا) توفير تبادل الخدمات (swaps) للبنوك الوطنيّة.

ومن ناحية أخرى قرّر بنك المغرب العودة بالاحتياطيات الإلزاميّة إلى الصّفر (انطلاقا من 2%) وذلك لترفيع التزويد بالسيولة ولتيسير إعادة تمويل لمساهمة البنوك في دعم مؤسّسات القروض الصّغرى وتعاضديات الإقراض.

وفي 29 مارس2020 قرّر البنك المركزي اتّخاذ التدابير التحوّطيّة والترتيبيّة التالية قصد إسناد القطاع المصرفي: (أوّلا) يُرخص للبنوك بأن تنزل تحت نسبة تغطية السيولة (LCR) بقدر 100% إلى نهاية جوان 2019، و (ثانيا) تُعلّق شروط التزويد الاحتياطي بالنسبة إلى القروض المستفيدة بتعليق وقتي للتسديدات إلى نهاية جوان 2019، ثمّ (ثالثا) تحفظ

وسادة حفظ رأس المال (CCB) بخمسين (50) نقطة لمدّة سنة. ومن ناحية أخرى دعا المصرف المركزي البنوك إلى تعليق دفع المرابيح بالنسبة إلى سنة 2019. وفي فيفري 2021 مدّد المصرف المركزي تخفيض وسادة حفظ الأصول الذّاتيّة إلى شهر جوان 2022.

وفي 24 أفريل 2020 أدخل مراقب التأمينات مرونة على بعض متطلبات التزويد، قصد تخفيف تأثير كوفيد – 19 في قطاع التأمين.

ومن ناحية أخرى وضع المغرب تيسيرا لتمويل القروض من صنف "ضمان أكسجين"، وهو تيسير يقدم القروض إلى المقاولات الصّغرى والمتوسّطة بنسب فائدة مدعومة، مع ضمان بـ95% من صندوق الضمان المركزي.

وفي 15 ماي مُدّد هذا البرنامج إلى نهاية 2020 وأُلغيت شروط الضمان لتحسين وصول المقاولات الصّغرى والمتوسّطة إليه. وقد استفادت من هذا التيسير 50.000 مقاولة (مؤسّسة) بقيمة إجماليّة بلغت 1.6% من اجمالي الناتج الدّاخلي.

ومن ناحية أخرى، ستسمح الحكومة بتقديم قرض دون فائض يدرك مبلغا أقصى بـ15.000 درهم ويُمنح إلى العاملين المستقلّين، مع فترة تسديد بثلاث سنوات وفترة إمهال بسنة. كما ألغت الحكومة الفوائد المُرسّمة على قروض الارتهان (الى 3000درهم شهريّا) والقروض الاستهلاكية (الى 1500 درهم شهريّا) المراكمة إلى جوان 2020، لفائدة كلّ الأسر التّي تحمّلت خسائر في المداخيل.

وأعلنت الحكومة يوم 21 ماي 2020 تيسيرا ماليّا لما بعد الأزمة هو " ضمان انطلاقه" لدعم المقاولات (المؤسّسات) التي ستوفّر تمويلا لتغطية حاجيّاتها من أموال الاشتغال، وذلك بنسبة فائدة مدعومة (نسبة فائدة قصوى بـ 4%). كما أن ضمانة سياديّة بـ 95% ستقدّم إلى المقاولات الصّغرى والمتوسّطة بقيمة تعادل ما يصل إلى 10% من رقم المعاملات السنوي. أمّا المؤسّسات الكبيرة فإنّها تتمتع بضمانة سياديّة بما بين 80 و90% من قيمة القروض وهي مُسَقّفة إلى ما يعادل شهرا من رقم المعاملات بالنسبة إلى أغلب القطاعات. وأمام المقاولات مدّة 7 سنوات للتسديد، مع فترة إمهال بسنتين. كما أنّ الحكومة ستضمن القروض الممنوحة إلى المؤسسات العموميّة التي تقدّمها المصارف حصريّا لخلاص المزوّدين. وفي نهاية شهر أكتوبر قدّمت البنوك في إطار هذا التيسير قروضا بلغت قيمة قاربت 2.5% من إجمالي الناتج الدّاخلي لفائدة حوالي 25.000 مقاولة. وفي 5 أكتوبر أطلقت الحكومة تيسيرا جديدا لتمويل الشركات العقّاريّة (ضمان انطلاقة للنهوض العقّاري). وفي 6 جانفي 2021 مدّدت الحكومة اعتماد آليّة «ضمان انطلاقه» إلى نهاية مارس 2021.

2.3.2 سياسة الميزانيّة

أ. توازن ميزانيّة الدولة

- **الميزان الجاري**

تبيّن معطيات الثلاثيّة الأولى بالنّسبة إلى المبادلات الخارجيّة، أن الواردات كما الصّادرات، قد شهدت تراجعا في انزلاق سنوي. فعلا، تعمّق عجز الميزان التجاري ليصل إلى 21122 مليون درهم مقابل 16847 مليون درهم خلال نفس الفترة من السنة السّابقة. فحسب المعطيات التي نشرتها الدوريّة الشهريّة حول الظّرفية الاقتصادية والنقديّة والماليّة شمل تراجع الصّادرات مجموع القطاعات، مع تراجع خاص لبيوعات النسيج والجلود بـ 26.3% والسيّارات بنسبة 23.3% والفسفاط ومشتقاته بنسبة 5.6%. أمّا تراجع الواردات فإنّه من ناحيته، يعكس أساسا تخفيف الفاتورة الطاقيّة بنسبة 33.7%، وتراجعا بقدر 23.1% لمشتريات المنتجات الاستهلاكية المنهاة وبقدر 18.1 %لمشتريات سلع التجهيز.

وخلال الثلاثيّة الرابعة ومع العودة إلى النشاط الاقتصادي إثر الحجر الصحّي، تحسّن وضع الواردات والصّادرات مساهما هكذا في تحسين عجز الميزان التّجاري.

الرّسم 2.3.2-الميزان التّجاري-المغرب

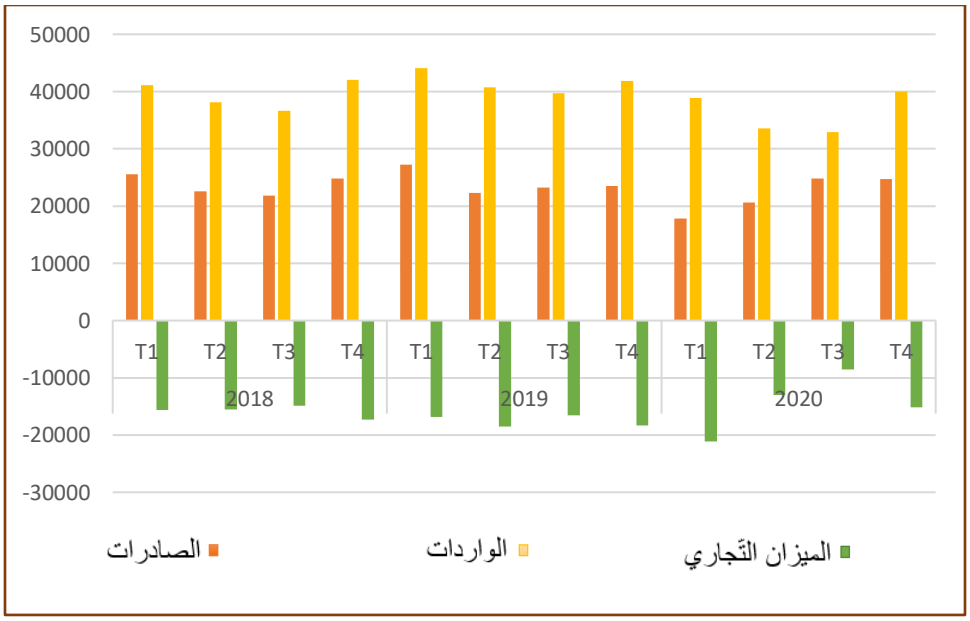

المصدر: المؤلفون اعتمادا على مكتب الصّرف

- **عجز الميزانيّة العموميّة**

- الجدول 3.3.2-عجز الميزانية – المغرب

السنة	عجز الميزانية (%إجمالي النّاتج المحلي)
2017	3,50%
2018	3,70%
2019	4,10%
2020	5,6%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

لقد تزايدت بشدّة النفقات التجاريّة في الصحّة والحماية الاجتماعيّة قصد تدارك انعكاسات الجائحة. فقطع ذلك مجهودات تطهير الميزانية التي بادرت بها الحكومة الوطنية خلال السنوات الأخيرة. ونظرا لانخفاض المداخيل (فقدت المداخيل العاديّة الصّافية 10.5% كانزلاق سنوي في الثلاثيّة الأولى من سنة 2020)، قُدّر عجز الميزانيّة من قبل صندوق النقد الدولي بـ5.6% سنة 2020. كما أنّ نسبة الدّين، قياسا بإجمالي الناتج الدّاخلي، قد قفزت إلى 76.9% سنة 2020 (مقابل 65.8% سنة 2019).

وقد مثّل انخفاض سعر النفط، نبأً جيّدا بالنسبة إلى الواردات المغربيّة، إلاّ أنّ ذلك لم يُمكّن من تدارك إلاّ جزئيّا، التأثير السلبي لكوفيد-19. ومن المفروض أن يتعمّق عجز الميزانيّة والعجز الجاري في المغرب ليدرك تباعا 8.9% و8.2%. ودعم الحكومة لمجهودات مقاومة الجائحة، من المفروض أن يرُفّع الدين العمومي سنة 2020 (66.8% من إجمالي الناتج الدّاخلي)، ولن يتراجع هذا الدين على الأرجح إلاّ بعد سنة 2024.

لقد تضررت جميع القطاعات بأزمة كوفيد-19.

باستثناء الصّناعات الاستخراجيّة، شهدت كل صناعات القطاع الثاني، انخفاضا في القيمة المُضافة، على غرار القطاع الفلاحي والقطاع الثالث (بالأخص السياحي والأنشطة المتصلة).

- **القطاع الفلاحي**

اعتبارا لثروة التربة في المغرب، يسيطر القطاع الفلاحي على الاقتصاد. فهذا القطاع يُشغّل قرابة 34% من اليد العاملة ويُسهم في 11.4% من اجمالي الناتج الدّاخلي (البنك الدّولي 2019).

وقد ركزت الحكومة خلال السنوات الأخيرة على هذا القطاع من خلال خطّة "المغرب الأخضر" وصندوق التنمية الفلاحية. ولمزيد إثبات هذا التّوجّه، رُفّعت ميزانيّة وزارة الفلاحة لسنة 2011 بـ 14% (إلى 14.8% مليار درهم). إلاّ أن

القطاع قد تضرر بعمق سنة 2020 بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وكذلك من جرّاء شتاء جاف بصفة غير عاديّة. لذلك تراجع الانتاج النهائي من الحبوب الرئيسيّة (القمح الليّن والقمح الصلب والشعير) بنسبة 39% قياسا بالسنة السابقة (حسب إدارة الاستراتيجيا والاحصاءات في وزارة الفلاحة). وقُدّر انخفاض القيمة المضافة الاجماليّة للقطاع الفلاحي بـ 5.8% سنة 2020.

وإجمالا، يظلّ المغرب كذلك كثير الهشاشة تجاه تراجع أهميّة القطاع الفلاحي (15% من الانتاج و20 % من الصّادرات). لقد كان عام 2020 سنة متوسّطة من حيث الانتاج بما قيمته 52 مليون قنطارا).

- **قطاعا السّياحة والسيّارات**

لقد استقرّ قطاع السيّارات سنة 2019، كنتيجة مباشرة للصعوبات التي اعترضت صناعة السيارات في اوروبا. وعكسا لذلك، قدّم القطاع السيّاحي نتائج إيجابيّة بفضل زيادة عدد الوافدين من أسواق جديدة، من بينها الصّين (ارتفع العدد الاجمالي للزوّار، بنسبة 8.2% سنة 2019). وفي سنة 2020، سيكون الانكماش غير المسبوق لقطاعي السّياحة والسيّارات، أهمّ محرّكات تراجع الاقتصاد.

ويتوقّع صندوق النقد الدّولي لسنة 2021، نموّا للاقتصاد المغربي بنسبة + 5%، بفضل العودة الى حالة طبيعية لإنتاج زراعات الحبوب والانطلاق الجديد لمشاريع البنية التحتيّة وتوسّع قطاع الصّناعة المعمليّة وعودة الطلب العالمي وعودة النشاط السياحي تدريجيّا.

ب. حجم الدّين العمومي

الجدول4.3.2- الدّيون – المغرب

السنة	2018	2019	2020
الدّين الخارجي للخزينة (بحساب مليار درهم)	148,0	161,5	199,5
الدّين الداخلي للخزينة (بحساب مليار درهم)	574,6	585,7	632,9
حجم الدّين المباشر (بحساب مليار درهم)	692,3	722,6	747,2

المصدر: المؤلفون اعتمادا على بيانات بنك المغرب

لقد تطوّرت قيمة الدّين العمومي المباشر بنسبة 11.4 %قياسا بمستواها سنة 2019، مع زيادة بـ 8.1% لمُكوّنها الدّاخلي وبـ 23.5% لمُكوّنها الخارجي.

4.2 موريتانيا

1.4.2. السّياسة النقدية

- **الكتلة النقدية**

الرّسم 1.4.2-الكتلة النقدية – موريتانيا

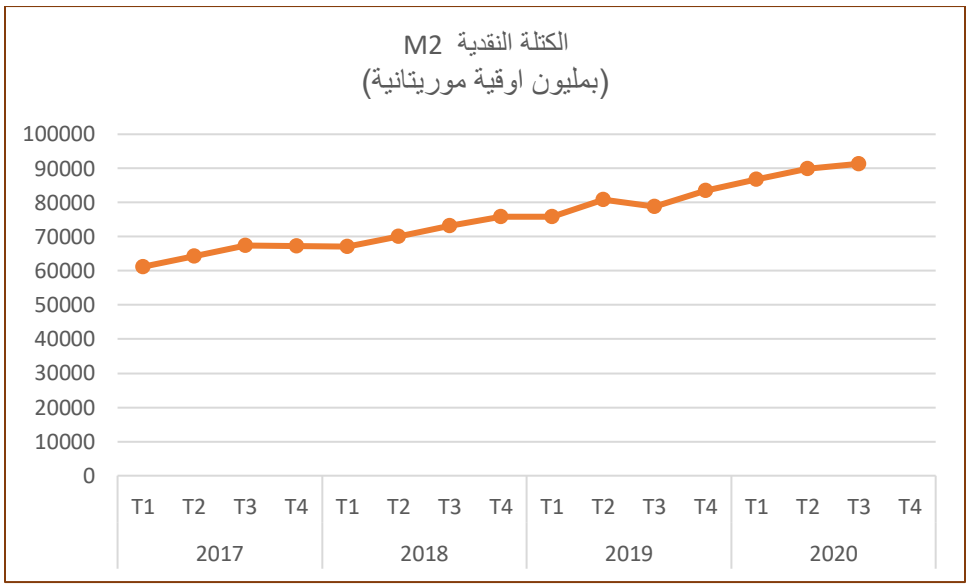

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

لقد تباطأت القروض الموّجهة الي الاقتصاد رغم انتشار نقدي هام دعّمته سياسات متسامحة ومداخيل أجنبية.

شهدت الكتلة النقديّة في موريتانيا توسّعا بأكثر من 100.000 مليون أوقيّة موريتانيّة سنة 2020. وقد تسارع نموّ الكتلة النقديّة بالمعنى الواسع، الى مستوى 21 % في انزلاق سنوي في شهر ديسمبر بسبب التراكم الشّديد لأصول خارجية صافية، من قبل المصارف والبنك المركزي الموريتاني، وبسبب مشتريات الذهب التقليدي غير المعالج من قبل البنك المركزي الموريتاني. وقصد امتصاص جزء من فائض السّيولة، عاد البنك المركزي الموريتاني الى عمليات امتصاص السّيولة على امتداد 7 أيام وقلّص نسبة الاحتياطيات الالزاميّة الى 6% في شهر ديسمبر، بعد تخفيضها من 7 الى 5 %في شهر مارس.

- **نسبة الصرف**

الرّسم 2.4.2- نسبة الصرف – موريتانيا

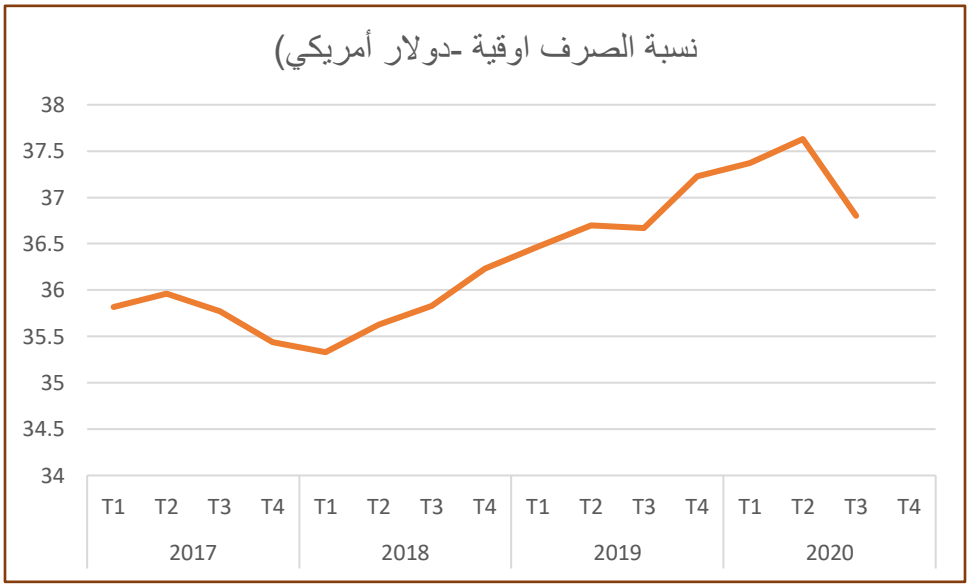

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

واصلت السلطات المحافظة على نطاق صرف ضيّق مع الدّولار الأمريكي. وبالتالي أدرك معدّل نسبة الصرف الفعلي الحقيقي (TCER2) أوج مستوياته في شهر ماي، قبل أن ينخفض بسبب تراجع قيمته. وفي ديسمبر 2020, ارتفعت نسبة الصرف قياسا بالدّولار الأمريكي بقدر 2.3% كانزلاق سنوي بدون اعتبار التضخّم (و 2.7% باعتبار القيمة الاسمية)، و انخفضت تلك النسبة قياسا باليورو بـ 8.2 % كانزلاق سنوي بدون اعتبار التضخم (6.3% باعتبار القيمة الاسمية).

وقد واصلت شروط التبادل تحسّنها بقوّة سنة 2020 بفضل تزايد متواصل لأسعار معدن الحديد والذهب، يرافقه انخفاض أسعار النفط.

[2] نسبة الصرف الفعلي الحقيقي

- **نسبة الفائدة المديرية**

الرّسم 3.4.2-نسبة الفائدة المديرية – موريتانيا

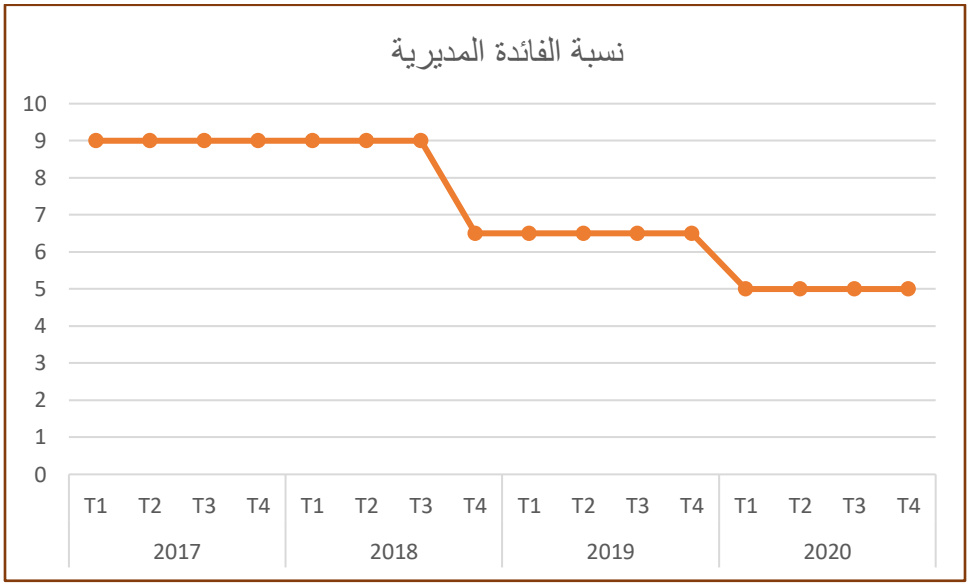

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

اتّخذ البنك المركزي اجراءات رامية الى اضفاء المرونة على شروط السيولة وتعزيز تمويل الاقتصاد، وبالأخصّ تخفيض المعدّل التوجيهي من 6.5% الى 5% وتقليص نسبة الهامشيّة للإقراض من 9% الى 6.5%.

- **تدابير البنك المركزي الموريتاني لمواجهة كوفيد-19**

تدابير جبائية

أعلنت الحكومة يوم 25 مارس عن إحداث صندوق طوارئ بحوالي 80 مليون دولار (1.1% من اجمالي الناتج الدّاخلي) مخصّص للمشتريات المستعجلة من المواد والتجهيزات الطبيّة ومن أجل تقديم منح لفائدة 30.000 أسرة فقيرة ودعم ماليّة المؤسّسات الصّغيرة الفرديّة. كما الغت الحكومة الضرائب الجمركية والرسوم المُوظّفة على الواردات من السّلع الأساسيّة، كما أعلنت انّها ستتخذ تدابير اضافيّة بقدر ما تتمّ تعبئته من موارد إضافيّة. وفي 6 ماي 2020 صادقت الحكومة على ميزانيّة تكميليّة تضمّنت نفقات اضافيّة لفائدة الصحّة والمواد الطبيّة والحماية الاجتماعية. ولدعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة وتخزين المواد الغذائيّة والمصاريف الملائمة لمجابهة الجائحة (حوالي 260 مليون دولار أي قرابة 3.9% من اجماليّ الناتج الدّاخلي).

وللمساعدة على توفير موارد أساسيّة لبرامج الصحّة والحماية الاجتماعية، صادق مجلس صندوق النقد الدولي يوم 23 أفريل 2020 على منح موريتانيا تمويلا استعجاليّا قدره 95.68 مليون وحدة حق السحب الخاص- DTS - (حوالي 130مليون دولار) بعنوان آلية القرض السريع.

لقد أُكملت المراجعة السادسة والأخيرة للبرنامج الحكومي المدعوم بآلية الاقتراض الموسّعة لصندوق النّقد الدّولي يوم 3 مارس 2021 الأمر الذي أتاح إنفاقا نهائيّا قدره 16.56 مليون وحدة حق السحب الخاص (حوالي 23.5 مليون دولار). إضافة الى إنفاق 36.8 مليون وحدة حق السحب الخاص (52.2 مليون دولار) يوم 2سبتمبر 2020، عند انهاء التفحّص الخامس. لقد تحصلت البلاد على تمويل بحوالي 95 مليون دولار بعنوان مبادرة تعليق خدمة الديّن وهو بصدد الاستفادة مجدّدا من نفس المبادرة. وقد أطلقت نداء لشركائها في التنمية بخصوص تمويل إضافي وتخفيف للدّين.

تدابير نقديّة

اتّخذ البنك المركزي تدابير رامية الى اضافة المرونة على شروط السيولة وإلى دعم تمويل الاقتصاد وبالأخصّ: تقليص نسبة الفائدة المديريّة من 6.5% إلى5% وتقليص نسبة الاقتراض الهامشي من 9 إلى 6.5% وكذلك تخفيض الاحتياطيّات الإلزاميّة لدى البنوك من 7% الى 5%. وفي ديسمبر 2020 أُعيدت هذه النسبة الى 6%.

2.4.2. سياسة الميزانيّة

أ. توازن ميزانيّة الدّولة

- **الحساب الجاري**

الجدول 1.4.2 عجز الحساب الجاري -موريتانيا

السنوات	2018	2019	2020
عجز الحساب الجاري (% من اجمالي النّاتج المحلي)	8,6%	3,8%	3,3%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

كان تطوّر العناصر الخارجيّة أقوى من المتوقّع بسبب صلابة الصّادرات من معدني الحديد والذّهب وبفعل دفوعات ضخمة قدّمها المانحون.

لقد أدركت أسعار معدن الحديد مستويات قياسيّة في نهاية سنة 2020 بسبب الطلب العالمي المرتفع وتعطّل العرض. وقد تداركت الصّادرات الضخمة للمواد الأوليّة الانخفاض الشديد لصادرات الصيد البحري، وهو انخفاض أدّى،

عندما انضاف الى ضعف قيمة الواردات بسبب التباطؤ الدّاخلي، الى عجز أضعف من المتوقّع للحساب الجاري. والمدفوعات الضخمة التي قدّمها المموّلون وتعليق خدمة الدّين، قد دعّما النتيجة الإيجابيّة للتجارة ودفعا الاحتياطيات الدّوليّة الخام إلى بلوغ 1542 مليون دولار في نهاية 2020 (5.9 شهرا من الواردات غير الاستخراجيّة) وقد تزايدت تلك الاحتياطيات بـ 407 مليون على مدى السّنة.

لقد تحسّنت وضعيّة المبادلات بنحو 21% سنة 2019، مفرزة زيادة في الصّادرات بنسبة 22%، في حين أنّ الواردات (باستثناء توريد رساميل مموّلة لأنشطة خارج القطاعات الاستخراجيّة) لم ترتفع إلاّ بـ 6% بسبب زيادة توريد المواد الغذائيّة. ونتيجة لذلك انتقل عجز الحساب الجاري من 8.60% من اجمالي الناتج الدّاخلي سنة 2018 إلى نسبة 3.8% سنة 2019 (باستثناء واردات الرساميل المموّلة خارج القطاعات الاستخراجية وهي بلا تأثير بالنسبة إلى الاحتياطيات).

لقد تمكّن إنتاج معدَنَي الحديد والذهب من رفع التحديّات العمليّاتيّة التي طرحتها الجائحة، إذ ارتفعت قيمة الصّادرات من المواد الأوّلية المعدنيّة ارتفاعا شديدا. وبالتالي رغم أداء سيء لعمليات تصدير منتجات الصيد البحري، سينزل عجز الحساب الجاري (خارج واردات رؤوس الأموال المموّلة خارج القطاعات الاستخراجية) إلى 3.3 %من اجمالي النّاتج الدّاخلي سنة 2020 مقابل 3.8% سنة 2019.

- **حاصل الميزانيّة**

الجدول 2.4.2-حاصل الميزانيّة-موريتانيا

السنة	حاصل الميزانيّة (% من اجمالي النّاتج المحلي)
2017	- 0,04%
2018	3,2 %
2019	2,1 %
2020	1,3%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

لقد أثّر كل من تباطؤ الحياة الاقتصادية وتدابير الحجر الصحّي في مداخيل وتنفيذ الميزانيّة معا، رغم تسريع خلال الثلاثية الرابعة لسنة 2020 تجسّم عموما بفائض في الميزانيّة.

وقد تزايدت النفقات الاجتماعية بالأخصّ خلال الثلاثيّة الرابعة، بما أنّها كانت أرفع من نظيرتها سنة 2019. ففي المجموع، استنادا إلى إيرادات كانت أهمّ من المتوقّع، وإلى تنفيذ أخفض ممّا سمحت به الميزانيّة الإضافيّة لشهر ماي، وفّرت الميزانيّة فائضا أوّليّا ضخما قدرة 1.3% من إجمالي الناتج الدّاخلي.

- **الاحتياطيات**

الجدول 3.4.2-الاحتياطيات – موريتانيا

السنة	2019	2020
الإحتياطيات بمليون دولار	1136	1542
الإحتياطيات بحساب أشهر التوريد	5,8	6,1

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

سجّل انخفاض للاحتياطات الالزامية للبنوك من 7% الى 5% وتمت اعادة هذه النسبة إلى 6% في ديسمبر 2020.

ورغم تضخّم ضعيف، رفّع البنك المركزي الموريتاني بصفة وقائيّة، الاحتياطيات الالزاميّة وقام بعمليات تصرّف في السيولة بهدف امتصاص فائضها، الأمر الذّي يمكّن أن يُولّد زيادة في الأسعار.

كما نسجّل زيادة ضخمة في الاحتياطيات الرسميّة بلغت 1542 مليون دولار (6.1 شهرا من الواردات غير الاستخراجيّة) في نهاية شهر ديسمبر2020 مقابل 1136 مليون دولار (5.8 شهرا) عند نهاية ديسمبر 2019 (و824 مليون دولار في نهاية 2016)

ب. قيمة الدين العمومي

الجدول 4.4.2-قيمة الدّين الخارجي -موريتانيا.

السنة	2019	2020
قيمة الدّين الخارجي (مليون دولار امركي)	4,131	4,342

المصدر: المؤلفون اعتمادا على معطيات البنك المركزي الموريتاني.

قُدّرت قيمة الدّين الخارجي لموريتانيا بـ 4.342 مليون دولار أمريكي سنة 2020 أي ما يعادل 53.1% من إجمالي الناتج الدّاخلي، مقابل 4.131 مليون دولار أمريكي (أي 52.1%من إجماليّ الناتج الدّاخلي سنة 2019، مسجّلة هكذا زيادة بـ 5%. ويفسّر هذا التطوّر أساسا، باعتبار الأدفاق الصّافية، بالسّحوبات الجديدة التّي استقرّت في مستوى 360 مليون دولار أمريكي. كما يفسّر بدفع خدمة الدّين لقرض أساسي بـ 217.6 مليون دولار أمريكي.

5.2 تونس

1.5.2. السياسة النقديّة

- **نسبة الفائدة المديريّة**

الرّسم 1.5.2-نسبة الفائدة المديريّة -تونس

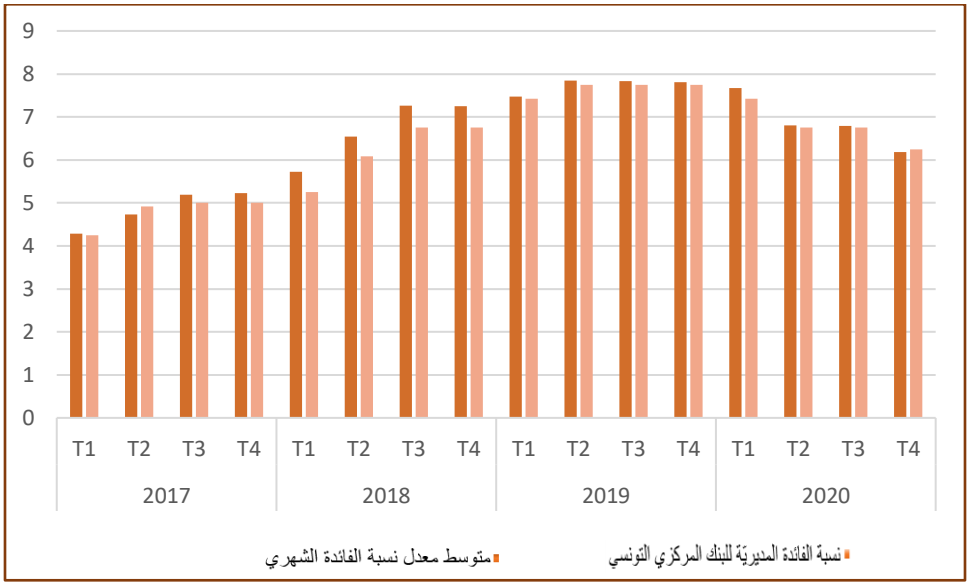

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

نظرا لأزمة كوفيد-19، خفّض البنك المركزي التونسي نسبة الفائدة المديريّة في مناسبتين من 100 إلى50 نقطة في مارس وأكتوبر، تباعا (لكي يدرك 6.25%). واتّخذ تدابير تنظيميّة متساهلة. كما طلب البنك المركزي التونسي من البنوك بأن تؤجّل وقتيّا الدفوعات الموظّفة على القروض (بما في ذلك قطاع السّياحة)، وعلّق مصاريف الدفوعات الإلكترونيّة وعلى عمليات السّحب. كما أجّل التاريخ الأقصى لتوزيع البنوك للأرباح، ومكّن البنوك المتجاوزة للنسبة القصوى للمعادلة بين القروض والإيداع، من مزيد الوقت لأدراكها. والبعض من هذه التدابير تمّ التمديد فيه إلى سنة 2021.

- **نسبة الصرف**

الرّسم 2.5.2-نسبة الصرف -تونس

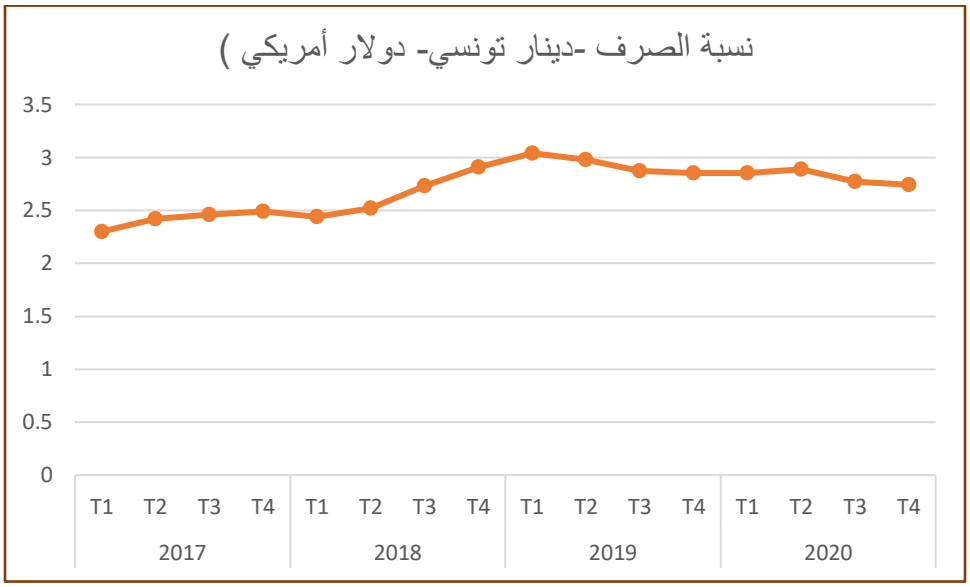

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

لقد شهدت نسبة صرف الدينار التونسي سنة 2020 تعديلا لمسارها المتراجع منذ سنة 2017، وذلك بنسبة ترفيع قيمة بنحو 5% مقابل الدّولار قياسا بنهاية سنة 2019.

- **الكتلة النقديّة**

شهدت الكتلة النقديّة تسارعا خلال سنة 2020 إذ تجاوزت 85500000 ألف دينار. ويعود هذا التطور إلى التأثيرات المتراكمة لتطوّر الدّيون الصافية للدولة وإلى القروض الموجّهة للاقتصاد وفق نسق كان أكثر تواصلا من نظيره سنة 2019، والحال أن الديون الخارجيّة الصّافية قد شهدت تباطؤا واضحا. (البنك المركزي 2020).

الجدول 1.5.2 الكتلة النقديّة -تونس

السنة	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	نوفمبر 2020
الكتلة النقديّة بحساب ألف دينار	70 148 348	77 879 682	85 512 553

المصدر: الإحصائيات الماليّة

- **القروض الموجّهة إلى الاقتصاد**

لقد تمادت قيمة القروض الموجّهة الى الاقتصاد في الازدياد وقُدّرت في نوفمبر 2020 بنحو 90449655 مليون دينار. ويُفسّر هذا التطور بإرجاء تسديد القروض المصرفيّة لفترة متراوحة بين 3 و6 أشهر وهو ارجاء قرّرته السّلطات العموميّة لإسناد النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص خلال الأزمة الصحيّة. وبالأخصّ، حسب المعطيات التي نشرها البنك المركزي التونسي، تزايدت القروض الممنوحة إلى المهنيين خلال سنة 2020 (+ 4.937 مليون دينار تونسي مقابل + 2.083 مليون دينار سنة 2019) والتي استفادت منها قطاعات الخدمات (+4.011 مليون دينار تونسي مقابل +1.830 مليون دينار تونسي) والصناعات (+745 مليون دينار تونسي مقابل +84مليون دينار تونسي) وكذلك الفلاحة والصيد البحري (+180مليون دينار تونسي مقابل + 168 مليون دينار تونسي). وبصفة موازية، شهدت القروض لصالح الخواص زيادة أيضا (+ 1420 مليون دينار تونسي مقابل 160مليون دينار تونسي).

الجدول 2.5.2-قروض تمويل الاقتصاد –تونس

السنة	ديسمبر 2018	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020
- القروض الموجهة إلى الاقتصاد (بحساب ألف دينار)	80 213 105	85 915 764	91 885 199

المصدر: المؤلفون اعتمادا على البنك المركزي التونسي

- **تدابير البنك المركزي التونسي لمواجهة كوفيد – 19**

تدابير جبائيّة

تمّ الإعلان يوم 21 مارس 2020 عن خطّة استعجاليّة بلغت 2،6 مليار دينار تونسي (2،3 % من إجمالي النّاتج المحلّي). وتمثّل جزء من هذه الخطّة في تدابير جبائيّة مباشرة أدمجت في ميزانيّة 2020 ثمّ مدّدت إلى ميزانيّة 2021. تضمّنت هذه التدابير الجبائيّة مساهمات تضامنية لتمويل الإجابات المتّصلة بكوفيد-19، كما تضمّنت تدابير لتوفير موارد ماليّة لفائدة القطاعات المتضرّرة. لقد أحدثت السّلطات صندوقا مخصّصا لتداعيات كوفيد-19 ("صندوق 1818") مموّلا بمساهمات تطوّعيّة. كما اقتطعت قيمة يوم عمل من أجور كلّ الأعوان الاقتصاديّين ورفّعت نسبة الضريبة على فوائد الإيداعات المصرفيّة، كما أدخلت ترفيعا استثنائيّا بـ 2 % للضريبة على الفوائد وذلك بالنسبة إلى الماليّة لفترة 2020-2021. وبغاية دعم المؤسّسات المعنيّة، سرّعت السّلطات بإرجاع الأداء على القيمة المضافة، كما أعادت جدولة تسديد مؤخّرات الجباية وعلّقت ظرفيّا بعض الخطايا. والتدابير المتعلّقة بالنفقات وفّرت تمويلا إضافيّا لفائدة قطاع الصّحّة (اقتناء الموادّ الصّحيّة) ولإحداث وحدات كوفيد-19 متخصّصة داخل المستشفيات، كما أسندت المؤسّسات والقطاعات المهنيّة والسّياحة بواسطة دعم للفائدة على القروض الموجّهة للاستثمار، وكذلك

العاطلين والعاملين المستقلّين. كما تمّ توسيع التحويلات الماليّة المباشرة نقدا لفائدة الأسر ذات الدّخل الضّعيف، كما أعيد تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي.

وتضمّنت التدابير الجبائيّة غير المباشرة آلية تسديد للضمان بالنسبة إلى القروض الجديدة الممنوحة إلى المؤسّسات المعنيّة، وكذلك إحداث عدّة صناديق خارج الميزانية قصد تمويل مؤسّسات القطاعات ذات الأولويّة واقتناء تجهيزات طبّيّة (علما وأنّ تمويل هذا الاقتناء ضمنهُ صندوق الإيداعات والضّمانات والمؤسّسة الماليّة للقطاع الخاصّ).

تضمّن قانون الميزانيّة لسنة 2021 تدابير إضافيّة لإسناد المؤسّسات والقطاعات المتضرّرة أكثر، وبالأخصّ السّياحة، ومن بين هذه التّدابير تمديد نظام ضمان الدّولة إلى نهاية 2021، والإعفاء من دفع الأداء على الشركات (IS) سنة 2021 وإسناد العاطلين عن العمل ظرفيّا بسبب صدمة كوفيد-19.

تدابير نقديّة

لقد خفّض البنك المركزي التونسي نسبة الفائدة المديريّة في مرحلتين بـ 125 نقطة -أساس مُجمّعة، في مارس وأكتوبر 2020. كما وسّع البنك عُلبة أدواته للتصرّف في السّيولات وذلك بإدخال آليّات إضافيّة لإعادة التمويل (بمواعيد متراوحة بين شهر و3 أشهر)، وكذلك بتوسيع الضّمانات التي يمكن قبولها لعمليات إعادة التمويل التابعة للبنك المركزي التونسي. كما أدخل البنك مرونة على رزنامة التعديلات الضروريّة لإدراك 120 % من نسبة القروض/الإيداعات لدى البنوك التي تجاوزت تلك المتطلّبات في الماضي. وفي جانفي 2021، راجع البنك المركزي منهجيّة احتساب الموجودات العامّة قصد الاستجابة للمشاكل المحتملة للاستقرار المالي، وهي مشاكل قد تنجم عن تعليق تسديد الدّين.

كما أعلن البنك المركزي التونسي عن حزمة من التّدابير لإسناد القطاع الخاصّ، إذ طلب من البنوك إرجاء الدفوعات على القروض الموجودة وتعليق المصاريف الموظّفة على الدفوعات الإلكترونيّة وعمليات السّحب. وطلب البنك المركزي من البنوك تأجيل تسديد القروض من قبل الأجراء لمدّة تتراوح بين 3 و6 أشهر حسب مستوى الدّخل الصّافي. ومن ناحية أخرى، أعلنت الحكومة عن مجموعة من التّدابير الماليّة المتضمّنة إحداث صندوق استثمار (600 مليون دينار تونسي) وضمان الدّولة للقروض الجديدة (1500 مليون دينار تونسي) وتفعيل آليّة تسمح للدّولة بتغطية الفارق بين نسبة الفائدة المديريّة ونسبة الفائدة الفعليّة على قروض الاستثمار (مُسقّفة إلى 3 نقاط مائويّة).

ومن ناحية أخرى، قرّر البنك المركزي التونسي بأن يُمدّد أيضا في تأجيل إرجاع القروض إلى شهر سبتمبر 2021 بالنسبة إلى القطاع السّياحي وقد تضرّر بالأزمة.

2.5.2. سياسة الميزانيّة

أ. توازن ميزانيّة الدّولة

- **الميزان الجاري**

لم تتأثّر المبادلات التجارية مع الخارج بأزمة الجائحة وذلك رغم غلق حدود البلاد. فحاصل الميزان التجاري بالنسبة إلى التجارة الخارجيّة بلغ – 1091.2 مليون دينار تونسي خلال الثلاثيّة الرّابعة لسنة 2020 مقابل – 1609.4 سنة 2019. لقد سجّلت القيمة الإجمالية للصّادرات زيادة طفيفة قياسا بالسّنة السّابقة، مثلما تشهد عن ذلك زيادة صادرات زيت الزّيتون. وبصفة موازية، شهدت قيمة الواردات سنة 2020 تراجعا طفيفا، إذ بلغت 4846 مليون دينار تونسي مقابل 5468 مليون سنة 2019 و5582 مليون سنة 2018. فالضغط على الواردات وانخفاض الأسعار العالميّة للطاقة بسبب أزمة كوفيد-19 قد قلّصا العجز التّجاريّ. أمّا انهيار الصّادرات والواردات خلال سنة 2020 فقد أرجَعَ الميزان التّجاري إلى 10 % من إجمالي الناتج المحلّي، الذي تتأتّى قرابة نصفه من العجز الطاقي (بفعل انخفاض الأسعار العالميّة للنفط).

الرّسم 3.5.2-الميزان التجاري – تونس

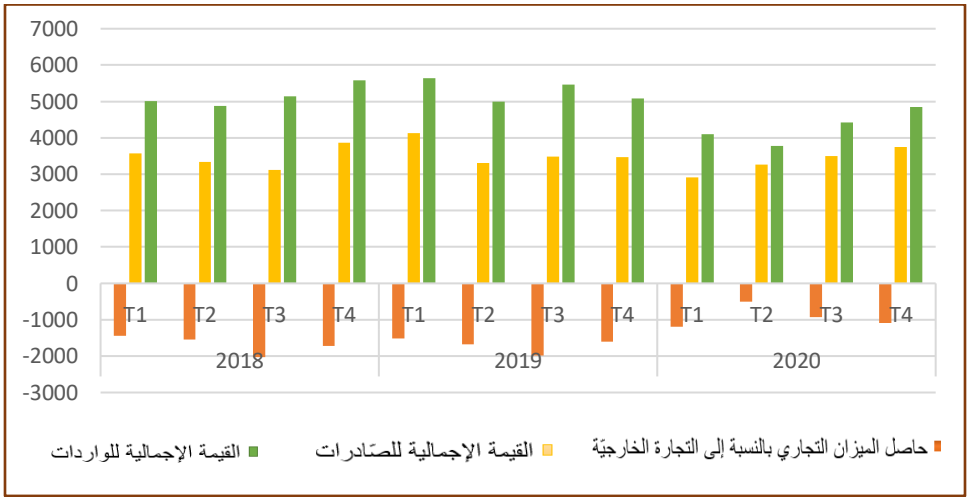

المصدر: المؤلّفون اعتمادًا على المعهد الوطني للإحصاء

- **عجز الميزانيّة**

بلغ عجز ميزانيّة تونس سنة 2020، نسبة 13،1 % من اجمالي الناتج المحلّي. لقد تراجعت المداخيل (خارج المنح) بنحو 9 % (بالانزلاق السنوي) إلى أكتوبر 2020، وذلك بالأخصّ، بسبب انخفاض المقابيض الجبائيّة، في حين أن الانتدابات الشغليّة الإضافيّة (من بينها حوالي 40 % في قطاع الصّحّة، بما في ذلك لمجابهة الجائحة) قد رفّعت كتلة أجور الوظيفة العموميّة إلى 17،6 % من إجمالي النّاتج المحلّي، وهذه من أعلى النسب في العالم. إنّ زيادة النفقات ارتباطا بالأجور

وبالتدابير المعتمدة كردّة فعل تجاه الأزمة، قد تمّ تداركهما بانخفاض نفقات الاستثمار ونفقات دعم المواد الطّاقيّة بسبب انخفاض أسعار النّفط. وقد اعتمدت السلطات بقوّة على موارد التمويل الوطنيّة (9،4 % من إجمالي الناتج المحلّي). وقد صادق البرلمان على السّماح للبنك المركزي التونسي بأن يُقرض بصفة استثنائيّة مبلغ 2،81 مليار دينار تونسي مباشرة للخزينة وذلك رغم تحفّظات شديدة من قبل البنك المركزي التونسي.

الجدول 3.5.2-عجز الميزانية – تونس

السنة	- عجز الميزانية (%من اجمالي الناتج المحلي)
2019	3,5 %
2020	13,1 %

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

لقد تضرّرت كلّ القطاعات من أزمة كوفيد-19

- **القطاع الفلاحي**

رغم أنّ الأنشطة الفلاحيّة وأنشطة الصّناعات الغذائيّة في السّوق المحليّة قد تضررت من جائحة كوفيد-19، ظلّ هذا القطاع من بين أكثرها صمودًا. تمثل الفلاحة قطاعًا أساسيّا في الاقتصاد التونسي إذ يُمثّل 10،4 % من إجمالي النّاتج المحلّي ويُشغّل 12،7 % من اليد العاملة (البنك الدّولي 2020). وقد سمح تحسين طرق الإنتاج في السنوات الأخيرة، بأن يتطوّر هذا القطاع وأن يتعصرن (غراسة الزياتين والأشجار المثمرة والنخيل) وفي الآن نفسه، بأن تتمكّن البلاد من إدراك مستوى الاكتفاء الغذائي. كما أنّ الفلاحة البيولوجيّة تُعدّ في أوج ازدهارها، إذ أضحت تونس من أكثر بلدان إفريقيا إنتاجًا. ويُمثّل زيت الزيتون أكبر قسط من الصّادرات الفلاحيّة وتليه التّمور والزّيتون ثم الغلال الطّازجة.

- **قطاع الصّناعة**

تمثّل الصّناعة 22،7 % من إجمالي النّاتج المحلّي وهي تُشغّل 32،5 % من اليد العاملة. والقطاعات الصّناعيّة موجّهة بالأساس نحو التصدير. والأزمة الاقتصاديّة الرّاجعة إلى جائحة كوفيد-19. قد تداعت على القطاع الصّناعي وبالأخصّ على قطاع النّسيج والملابس والقطاعات الفرعيّة للهندسة الميكانيكيّة والكهربائيّة. وقد عمّقت تدابير المراقبة وكذلك التقييدات انخفاض الطّلب الخارجي لمنتجات هذه القطاعات الفرعيّة فتقلّصت بذلك صادرات الهندسة الميكانيكيّة والكهربائيّة والنسيج.

- **قطاع الخدمات وقطاع السّياحة**

إنّ الاقتصاد التونسي موجّه بشكل واسع نحو قطاع الخدمات الذي يُمثل 61،7 % من إجمالي الناتج المحلّي، بما في ذلك قطاعان في أوج الإزدهار، هما قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتّصال وقطاع السّياحة. يشغّل قطاع الخدمات 54،8 % من اليد العاملة في البلاد. والسّياحة التي تضرّرت كثيرًا من الهجمات الإرهابيّة التي ضربت التراب التونسي، قد انتعشت بشكل بارز سنة 2019، إذ أنّ عدد الوافدين الدّوليّين قد ارتفع إلى 9،4 مليون شخص (زيادة بـ 13،6 % على مدى السّنة). بلغت نسبة نموّ قطاع الخدمات 0،6 %، أمّا مداخيل السّياحة فقد تراجعت بنحو 30 % بسبب تداعيات غلق الحدود الدّوليّة في مارس 2020. وعند حصول الغلق التّام للحدود في أفريل 2020 أُلغيت كلّ حجوزات السّيّاح الأجانب فسُجّل تراجع قُدّر بـ 80 % في القطاع السياحي التونسي. وكان النّقل هو القطاع الفرعي الخدمي الثّاني الأكثر تضرّرًا وسجّل خسارة قُدّرت سنة 2020 بـ 60 %.

ب. قيمة الدّين العمومي

- **عجز الحساب الجاري**

لقد تقلّص عجز الحساب الجاري التونسي سنة 2020 إذ بلغ 6،8 % من إجمالي الناتج المحلّي (مقابل 8،4 % في السّنة السابقة). في الثلاثيّة الثّالثة لسنة 2020 انهارت إيرادات السّياحة إلى 2،2 % من إجمالي النّاتج المحلّي (مقابل 5،1 % لنفس الفترة سنة 2019)، في حين أنّ إرسال الأموال أثبت صمودًا عند 6،6 % من إجمالي الناتج المحلّي (مقابل 6،2 % من إجمالي الناتج المحلّي لنفس الفترة سنة 2019): وبالتّالي، أُرجع عجز الحساب الجاري إلى 7،4 % من إجمالي النّاتج المحلّي في الثلاثيّة الثّالثة من سنة 2020، مقابل عجز بلغ 9 % في نفس الفترة من سنة 2019.

الجدول 4.5.2-عجز الحساب الجاري – تونس

السنة	عجز الحساب الجاري (% من اجمالي الناتج المحلي)
2019	8,4%
2020	6,8%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

- **الدّين العمومي**

الجدول 5.5.2-الدّين العمومي – تونس

السنة	الدّين العمومي ((% من اجمالي الناتج المحلي)
2017	70,2%
2018	77,9%
2019	72,2%
2020	84,8%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

لقد بلغت نسبة الدّين العمومي 84،8 % ومن المفروض، حسب التقديرات المحيّنة لصندوق النّقد الدّولي في أكتوبر 2020، أن تدرك 86،2 % سنة 2021 ثمّ 88،2 % سنة 2022.

وتوقّعت ميزانية سنة 2021 تغطية حوالي 70 % من حاجة تمويل الميزانيّة الخام (15،4 % من إجمالي النّاتج المحلّي) بواسطة إقتراضات خارجيّة، بما في ذلك إصدارات على السّوق بنسبة 5،3 % من إجمالي الناتج المحلّي (حوالي 2،2 مليار دولار)، الأمر الذي قد يُعرّض الميزانيّة إلى بعض المخاطر. ويتوقّع صندوق النقد الدّولي بالنّسبة إلى سنة 2021، حاجة أرفع لتمويل الميزانيّة (18،3 % من إجمالي الناتج المحلّي، مقابل 17،2 % من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2020)، وكذلك تمويلا داخليّا أهمّ نسبيّا، قياسًا بالميزانية.

- **الدّين الخارجي**

الجدول 6.5.2-نسبة الدّين الخارجي من إجمالي النّاتج المحلّي – تونس

السنة	الدّين الخارجي، قياسا بإجمالي النّاتج المحلّي
2018	97,4%
2019	92,8%
2020	94,7%

المصدر: المؤلفون، انطلاقا من "داتاستريم"(Datastream)

بلغت نسبة الدّين الخارجي من إجمالي النّاتج المحلّي 97،4 % سنة 2018 ثمّ انخفضت إلى 92،8 % سنة 2019.ويعود التّحسّن المسجّل سنة 2019 إلى ارتفاع قيمة العُملة (وقد انطلق في فيفري 2019 وتواصل خلال سنة 2020)، وإلى

تقلّص عجز الحساب. وقد قُدّر الدّين الخارجي بـ 94،7 % من إجمالي الناتج المحلّي سنة 2020، منها 74 % على الأجل المتوسط والطّويل و80 % بعنوان الدّين الخارجي العمومي.

الرّسم 4.5.2-الدّين الخارجي – تونس

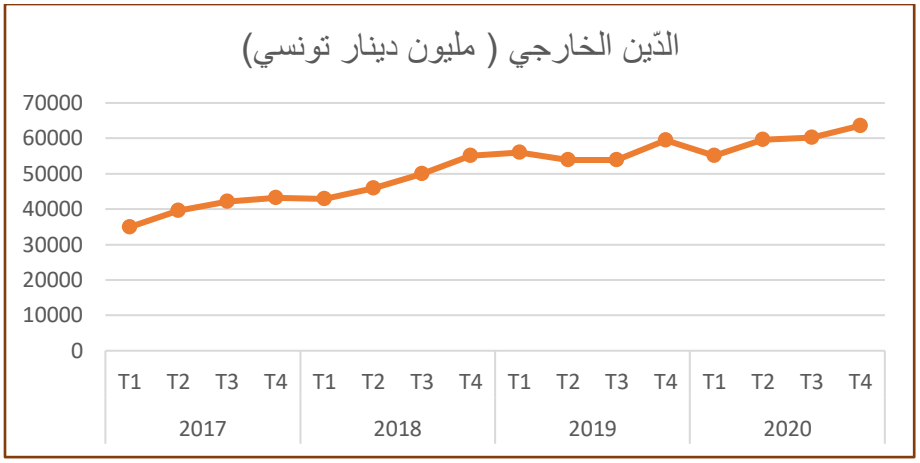

المصدر: المؤلّفون، اعتمادًا على "داتاستريم" (Datastream) والبنك المركزي التونسي

بلغ الدّين الخارجي التونسي أوجًا تاريخيّا قدره 63600 مليون دينار تونسي في ديسمبر 2019، مقابل 59400 مليون دينار تونسي في السنة السابقة.

تتميّز وضعيّة الدّين الخارجي لتونس بنسبة منخفضة لنسبة الفائدة وبآجال طويلة نسبيّا وبقسط معتبر للدّين الميسّر وبجزء هامّ للهِبَة ضمن الدّين الخارجي الجديد. وهذا ما يجعل الدّين الخارجي التونسي صلبًا نسبيّا أمام أغلب الصّدمات.

وحسب صندوق النّقد الدّولي، مازالت ثمّة بعض العوامل التي قد تُسهم في تخفيف المخاطر المتّصلة بتحمّل ثقل الدّين. فأوّلا، حافظت تونس على إمكانيّة الولوج إلى التمويل ضعيف التكلفة، إذ أنّ نسب الفائدة الفعليّة ظلّت دون مستوى التضخّم خلال السنوات الأخيرة. فقرابة نصف الدّين العمومي التونسي يُرجع إلى واهبين ضمن العلاقات الثنائيّة وإلى مؤسّسات متعدّدة الأطراف، لها نسب متوسط فائدة منخفضة ولها آجال طويلة المدى نسبيّا. ومن ناحية أخرى، كان جزء من الإصدارات التّونسيّة الرّقاعيّة السابقة باليورو، مغطّاة بضمانات سياديّة من طرف ثالث (الحكومتان الأمريكية واليابانيّة). وثانيًا، ظلّ تعرّض البنوك إلى الدّين السّيادي، ضعيفًا نسبيّا إلى حدّ الآن، حتّى وإن ارتفع هذا الدّين سنة 2020 ليُدرك حوالي 12،2 % من إجمالي النّاتج المحلّي. نظرا لذلك فإنّ بعض الحاجيات للتمويل خلال السّنوات القادمة، قد تدفع الحكومة إلى الخضوع أكثر فأكثر إلى تمويل من السّوق الدّاخليّة والخارجيّة، إلاّ إذا ما كثّفت مجموعة المانحين التمويل المُيسّر.

خاتمـــــــــة

في الوقت الذي تواجه فيه بلدان المغرب العربي ضغوط الجائحة وتداعياتها، ينبغي على الحكومات أن تجدَ الدّرب المناسب لانتهاجه.

فأصحاب القرار الجزائريّون يواجهون مسألة مستعجلة للغاية: فهل ينبغي عليهم العدول عن المقاربة الاقتصاديّة المُمركزة بشدّة، لفائدة سياسة اقتصاديّة ليبرالية أكثر ومنفتحة؟ إلى الوقت الحَاضر، تردّدت النّخب بين هاته وتلك. ففي سنة 2019، تمّت المصادقة على قانون جديد ليبرالي أكثر، حول المحروقات السّائلة وهو يهدف إلى تحفيز الاستثمار الخارجي. ومازالت إصلاحات أخرى يجب القيام بها في مجال السياسات الجبائيّة ومجال الرّسوم. فمن الضروري اعتماد خطّة إصلاح عميق وحاسم لكي تتمكّن الجزائر من المُضيّ قُدُمًا، إذ أنّ الإصلاحات الظّرفيّة وغير المترابطة لن تسمح، على الأرجح، برفع التّحدّيات الحاليّة وضمان الاستقرار.

وعلى المغرب وتونس كذلك أن يدفعا إلى الأمام إصلاحات شاملة، قصد رفع التّحدّي، حتى وإن بدا المغرب في الماضي صامدًا بعض الشيء أمام الصّدمات. لقد آثر المغرب مقاربة اقتصاديّة منفتحة، ولّدت استثمارات خارجيّة ضخمة من سنة إلى أخرى، وانتهجت التنوّع للانتقال من الفلاحة إلى تشييد البُنى التحتيّة الدّافعة للإنتاج، وقد كلّلت هذه التحوّلات في النّهاية بالنّجاح.

وفي تونس، ينبغي على السّياسة الاقتصاديّة أن تركز كذلك على العودة إلى آليات تُمكّن من تحمّل الميزانيّة والدّين وأيضا على النّهوض بنموّ دامج. فسياسة وإصلاحات صلبة وذات مصداقيّة تخصّ الميزانيّة تُعدّ ضروريّة لتقليص عجز الميزانيّة. وينبغي أن تُركّز السّياسة النّقديّة على التحكّم في التضخّم وذلك بتوجيه نسب الفائدة على المدى القصير، مع المحافظة في نفس الوقت على مرونة سعر الصّرف وتحاشي التمويل النّقدي للميزانيّة.

لقد شهدت السّيولة البنكيّة لبنك موريتانيا المركزي ارتفاعًا في نهاية سنة 2020. ساهم البنك المركزي الموريتاني في دعم النّموّ وتحسين أرصدة الميزانيّة وتثبيت الدّين وترفيع مخزونات الصّرف وتفعيل إصلاحات مؤسّساتيّة في مجالات سياسة الميزانيّة والسياسة النّقديّة والماليّة.

أمّا الآفاق الاقتصاديّة في ليبيا لسنة 2021، فإنّها تبعث على التفاؤل أكثر من سنة 2020، استنادًا لانتعاشة إنتاج النّفط في نوفمبر 2020، وقد يخفّف ذلك تأثير الأسعار المنخفضة. ومن المفروض كذلك أن يتحسّن حاصلا الميزانية والحساب الجاري ليدركَا 8،9 % من إجمالي الناتج المحلّي سنة 2021 ثمّ 31،2 % سنة 2020، بفضل الزّيادات المتَوقّعة للإيرادات النّفطيّة وللصّادرات سنة 2021.

رغم سياق اقتصادي هشّ في بلدان اتحاد المغرب العربي، مكّنت المجهودات التي بذلتها البنوك المركزيّة المغاربيّة، من إعادة توازن الميزانيات والتحكّم في توازنات الاقتصاد الكليّ الاجماليّة. وخطوات التّقدّم التي حققتها بلدان المغرب العربي لدفع الانتعاشة الاقتصادية بالمنطقة، تعدّ خطوات مرموقة. ولكنّ الدّرب مازال طويلا لتحسين الوضعيّة، بالأخصّ عقب الأزمة الصّحّية الأخيرة التي أدّت إلى مراجعة التوازنات الاقتصاديّة والماليّة الاجماليّة.

الفصل الثالث

الوضع الحالي للقطاع المصرفي المغاربي خلال أزمة كوفيد-19

خطط استمراريّة النّشاط

مقدّمـــــة

التمشّيات التي اعتمدتها المصارف المغاربيّة لمجابهة الأزمة: خطّة استمراريّة النّشاط

حسب التعريف الذي قدّمته لجنة التقنين المصرفي والمالي الخاصّ بالرّقابة الدّاخليّة لمؤسّسات الإقراض ومؤسّسات الاستثمار، تُمثل خطّة استمراريّة النشاط (P.C.A) "مجموع التّدابير الرّامِية إلى أن يتمّ، وفق احتمالات مختلفة للأزمات -بما في ذلك مواجهة الصّدمات القصوى -ضمان المحافظة، إن لزم الأمر بشكل ظرفي وحسب صيغة منقوصة، على إسداء الخدمات أو مهامّ أعمال أخرى أساسيّة أو وقتيّة للمؤسّسة، ثمّ ضمان عودة مُخَطّطة للأنشطة".

عندما تشرع مؤسّسة معيّنة في صياغة خطّة استمراريّة النّشاط، تكون لها طاقة كامنة على ردّ الفعل كلّيّا وبسرعة، إذا ما كانت أمام عدّة احتمالات (سيناريوهات)، وذلك بغاية اكتساب مصداقيّة عند الشركاء والحرفاء. لهذا، تعتبر صياغة خطّة استمراريّة النّشاط، أمرًا لا مفرّ منه بالنسبة إلى المؤسّسات الماليّة لمجابهة تراجع مقترن بأزمة مَا. فخطّة استمراريّة النّشاط تسمح فعلا بالمحافظة على تقديم الخدمات الماليّة الضروريّة بغاية دعم النشاط الاقتصادي خلال الأزمة وبعدها. أضف إلى ذلك أن خطّة استمراريّة النّشاط قد تُقلّص من إمكانيّة حدوث إخلالات محتملة لدى مؤسّسة ما، بما أن تلك الخطّة تُخفّف مشاكل الدّفع والإيفاء. أضف إلى هذا أنّ خطّة استمراريّة النّشاط تسمح للبنوك بتقليص مخاطر التّصرّف، بما أنّ التعليق المطوّل لخدماتها الماليّة يُضعّف سُمعتها عند الحرفاء.

إنّ تداعيات الأزمة الحاليّة ملحوظة ومتواصلة بالنسبة إلى الاقتصاد عموما والقطاع المالي خصوصا. ولكي تواصل البنوك تطوّرها خلال مرحلة التراجع وبعدها، عليها أن تتّخذ إجراءات ناجعة وجذريّة للتكيّف بسرعة مع الوضع، على أن تأخذ بعين الاعتبار في الآن نفسه المتطلبات الحكوميّة والقانونيّة. يتعلّق الأمر بالعمل في تنسيق مع السّلطات العموميّة، استعدادًا لصدمات غير منتظرة، وبالأخصّ موجة جديدة من الجائحة. فخطّة استمراريّة النّشاط يجب أن تُدمج تدابير تُتّخذ لضمان مستوى كافٍ من الموارد الماليّة والبشريّة، يسمح للمؤسّسة بمواصلة أنشطتها، مع صياغة عدّة احتمالات تهدف إلى تبيّن التمشّيات الواجب اعتمادها.

ففي هذا السّياق، تبنّت المصارف المغاربيّة مقاربة تخطيط، من بينها خطّة استمراريّة النّشاط لضمان تمادي العمليّات والخدمات الماليّة.

1.3 الجزائر

1.1.3 الوضع الحالي للقطاع المصرفي

- **الإيداعات تحت الطّلب**

لقد تراجعت الإيداعات تحت الطلب في البنوك الجزائريّة سنة 2020 بنسبة 3،22 %، قياسًا بالسّنة السّابقة. فحسب المعطيات التي نشرها بنك الجزائر المركزي، انخفضت الإيداعات تحت الطلب المُجمّعة من القطاع العمومي، انخفاضا شديدًا بلغ 17،80 % في مُوقّى سنة 2020. أمّا الإيداعات تحت الطّلب المجمّعة من المؤسّسات الخاصّة والأُسَر، فقد تزايدت تباعًا بنسبة 10،62 % و9،01 %.

الجدول 1.1.3-الإيداعات تحت الطّلب - الجزائر

السنة	2019	2020
الإيداعات تحت الطّلب (بحساب مليار دينار جزائري)	4 351,2	4 211

المصدر: بنك الجزائر

- **قروض تمويل الاقتصاد**

تطوّرت قروض تمويل الاقتصاد بنسبة 3،05 % سنة 2020 إذ أدركت 11188 مليار. يُبيّن هذا إلتزام البنوك الجزائريّة بإسناد الاقتصاد في هذه الظرفيّة الحرجة. فعلا، تُمثل القروض الممنوحة إلى القطاع العمومي 51،67 % من مجموع القروض الممنوحة سنة 2020 وتمثّل القروض الممنوحة إلى القطاع الخاصّ 48،32 % ومنها 8،20 % مُنحت إلى الأسر (بنك الجزائر، 2020).

الجدول 2.1.3-قروض تمويل الاقتصاد – الجزائر

السنة	2019	2020
قروض تمويل الاقتصاد (بحساب مليار دينار جزائري)	10857,8	11188,6

المصدر: بنك الجزائر

- **السّيولة المصرفيّة**

لقد انخفضت السّيولة المصرفيّة الاجماليّة في الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى لسنة 2020، إذ مرّت من 1100،8 مليار دينار في نهاية 2019 إلى 461،8 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2020 (بنك الجزائر 2020). وقد بدأت هذه السيولة

تتحسّن خلال الثلاثيّة الثالثة لسنة 2020، إذ وصلت إلى 632،3 مليار دينار في نهاية 2020، بتأثير السياسات النقديّة التي اعتمدها بنك الجزائر.

إنّ البنوك العموميّة هي التي تحمّلت بالأساس انخفاض السّيولة البنكيّة وقد أسندت أسبابه إلى أزمة كوفيد-19 من ناحية وإلى انخفاض الإيرادات النفطيّة من ناحية أخرى. لقد رفّعت البنوك العموميّة الجزائريّة تمويلها لبنك الجزائر بمقدار 2104 مليار دينار جزائري، أي بزيادة قدرها 36 % بفضل عمليّات "السّوق المفتوحة" (Open market) (البنك الدولي، 2020).

- **توقّعات انتشار الخدمات المصرفيّة عن بعد**

تحتلّ الجزائر بمؤشّر 1،29 المرتبة 12 في الترتيب الخاصّ بدرجة انتشار الخدمات المصرفيّة عن بعد، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2020.

الجدول 3.1.3-نسبة انتشار الخدمات المصرفيّة عن بعد-الجزائر

السنة	نسبة الإنتشار (%)
2018	0,86
2019	1,06
2020	1,29
2021	1,55
2022	1,83
2023	2,16
2024	2,51
2025	2,91

المصدر: "ستاتيستا" (Statista)

2.1.3. خطط استمراريّة النّشاط لدى المصارف الجزائريّة في مواجهة الأزمة

بلورت المؤسّسات الماليّة الجزائريّة، بهدف امتصاص تداعيات الأزمة الصّحّية وانهيار المداخيل النفطيّة، خطط استمراريّة النّشاط، حتّى تكون قادرة على ردّ الفعل وضمان تواصل النّشاط

الجدول 4.1.3-أمثلة من خطط استمراريّة النّشاط التي بلورتها المصارف في الجزائر

بنك-بي-ان-بي-باريبا-الجزائر	ضَمن بنك-بي-ان-بي-باريبا-الجزائر -بتفان كبير، استمراريّة خدماتها المصرفيّة رغم سياق الأزمة الصّحّية، بفضل روح الالتزام عند العاملين بالمصارف في المكتب الخلفي (Back office) والمكتب الواجهة (Front office). لقد استبق المصرف الوضع منذ العلامات الأولى للأزمة الصّحّية، باعتماد تدابير استثنائيّة بغاية حماية صحّة معاونيها وحرفائها.
البنك الوطني الجزائري	تبنّى البنك الوطني الجزائري التدابير الوقائيّة "الضروريّة" لمكافحة انتشار الجائحة وحماية أعوانها وحرفائها. كما دعَا البنك الوطني الجزائري الحرفاء إلى احترام تعليمات السّلامة والوقاية داخل الفروع مع دعوتهم كذلك إلى تفضيل المعاملات البنكيّة عن بُعد وفي فضاءاتها الآليّة.
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	رجع المصرف إلى تنظيم دخول الحرفاء إلى فروعها بشكل يُمكّن من احترام التباعد بمتر على الأقل، بين الأشخاص. وبخصوص التدابير الموجّهة إلى الأعوان حافظ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (C.N.E.P) على الأعداد الكافية من الأعوان لضمان الحدّ الأدنى من الخدمات في كلّ هياكلها. ومنح البنك عطلة استثنائيّة مدفوعة الأجر لأكثر من نصف (50 %) الأعوان، في حدود الأعداد الضروريّة لإسداء الخدمة. وقد اعتُبرت الحوامل وأمّهات العائلات اللاّئي لهن أطفال دون سن 16، وكذلك الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة والأشخاص ذوي هشاشات صحّيّة، أصحاب أولويّة في إسناد هذه العطلة الاستثنائيّة بـ 14 يومًا.

3.1.3. التّدابير الأخرى التي اعتمدها بنك الجزائر

أعلن بنك الجزائر، سعيا منه إلى محاصرة تداعيات الجائحة، عن بعض التقييدات على للقطاع المصرفي، منها بالأخصّ:

- تخفيض الحدّ الأدنى لمُعامل السيولة على المدى القصير من 100 % إلى 60 %.
- تُعفى البنوك من إلزاميّة تكوين "مسند سلامة" من الأصول الذّاتية.
- استفادت البنوك من ترفيع رأس مالها الاجتماعي من 10 إلى 20 مليار دينار، من هنا إلى 30 جوان 2021.
- بإمكان البنوك والمؤسّسات الماليّة أن تؤجّل دفع (تسديد) أقساط القروض الواصلة إلى آجالها أو الذّهاب إلى إعادة جدولة ديون حرفائها.
- بإمكان البنوك أن توافق على قروض جديدة لفائدة الحرفاء الذين تمتّعوا بتدابير التأجيل أو إعادة الجدولة.
- على البنوك أن تتفحّص الوضعيّة الفرديّة لكلّ حريف قصد اتّخاذ التدابير المناسبة: تجديد القروض الواصلة إلى آجالها، وتوحيد الدّيون غير المعالجة وتمديد التواريخ القصوى لاستعمال القروض ولمؤجّلات الدّفع، وإلغاء خطايا التأخير بالنسبة إلى الدّيون القابلة للفرض والمحافظة على قروض الاستغلال أو تجديدها.

2.3. ليبيا

1.2.3. الوضع الحالي للقطاع المصرفي

- **نسبة كفاية رأس المال**

تحمّلت المصارف اللّيبيّة سنة 2020 انخفاضًا في معاملي الأصول الذّاتيّة من صنف 1 (tier 1) ومن صنف 2 (tier 2)، وقد بلغا تباعًا 16،9 % و18،2 %.

الجدول 1.2.3-الأصول الذّاتية من صنف 1 و2 -ليبيا

السنة	Tier 1	Tier 2
2018	16,5	17,8
2019	17,2	18,4
2020	16,9	18,2

المصدر: المصرف المركزي اللّيبي

- **الإيداعات المصرفيّة**

يبدو أنّ الإيداعات المصرفيّة للبنوك اللّيبيّة قد تضرّرت من تراجع الأنشطة الاقتصاديّة في البلاد من جرّاء الصّدمتين الصّحّيّة والنفطيّة. فعلا، بلغ إجمالي الإيداعات المصرفيّة قرابة 50.000 مليون دولار خلال الثلاثيّة الأولى لسنة 2020 مقابل 55.000 مليون دولار، سنة قبل ذلك.

الرّسم 1.2.3- الإيداعات المصرفيّة – ليبيا

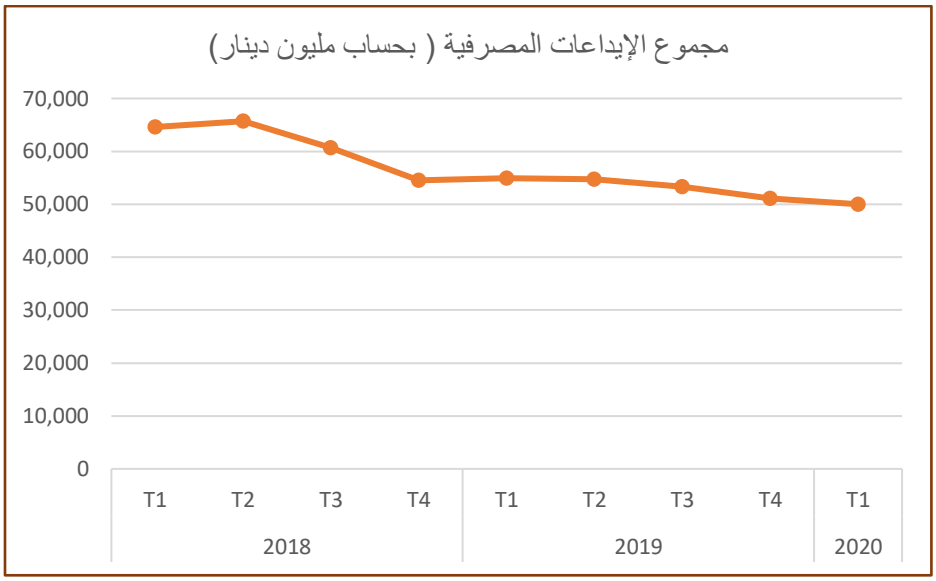

المصدر: ستاتيستا (Statista)

2.2.3. خطة استمرارية النشاط

لم يُتّخذ أيّ إجراء إلى حدّ الآن. (سيُحرر هدا الجزء عند نشر المعطيات).

3.3. المغرب

1.3.3. الوضع الحالي للقطاع المصرفي

- **مجموع الإيداعات**

لقد سجّل مجموع الإيداعات المصرفيّة زيادة حين أدرك 972 مليار درهم في سبتمبر 2020 مقابل 922 مليار سنة قبل ذلك. وحسب المعطيات التي نشرها بنك المغرب يُترْجَمُ هذا التطوّر بتسريع نسق نموّ الإيداعات تحت الطّلب.

وفي نفس الوقت، تزايدت سندات هياكل الاستثمار المشترك (O.P.C.V.M) النّقديّة بنسبة 11،8 % عوضا عن 2،8 % في الثلاثيّة السّابقة. وخلافًا لذلك سجّلت الإيداعات بأجل، انكماشا عاكسًا تعمّق انخفاض إيداعات المؤسّسات الخاصّة وإيداعات الأسر.

الجدول 1.3.3-مجموع الإيداعات – المغرب

السنة	سبتمبر 2018	سبتمبر 2019	سبتمبر 2020
مجموع الإيداعات (بحساب مليار درهم)	897,4	922,3	972,6

المصدر: بنك المغرب

- **القروض المصرفيّة**

واصلت المصارف المغربيّة إسناد القطاع الخاصّ لمجابهة أزمة الجائحة التي أشلّت النشاط الاقتصادي في البلاد. فعلا، بلغ مجموع القروض البنكيّة 945 مليار درهم في سبتمبر 2020 مقابل 898 مليار درهم سنة 2019. وتواصلُ تزايد القروض البنكيّة، دعّمته مختلف التدابير التي وضعتها هيئة اليقظة الاقتصاديّة وبنك المغرب قصد مواجهة تداعيات الأزمة الحاليّة.

الجدول 2.3.3-القروض المصرفية – المغرب

السنة	سبتمبر 2018	سبتمبر 2019	سبتمبر 2020
مجموع القروض البنكيّة (بحساب مليار درهم)	851,4	898,4	945,2

المصدر: بنك المغرب

- **الدّيون العالقة**

في إطار هذه الظرفيّة العسيرة، شهدت المصارف المغربيّة ارتفاعًا شديدًا للدّيون العالقة. فقد بلغت في سبتمبر 2020، مبلغ 79 مليار درهم، أي زيادة بنحو 10 مليارات قياسًا بالسّنة السّابقة. لقد ارتفعت هذه الدّيون بنسبة 13،1 % بالنسبة إلى المؤسّسات الخاصّة غير الماليّة، وبنسبة 17 % بالنسبة إلى الأسر، مع نسب استقرّت تباعًا عند 11،6 % و9،5 %. وفي سنة 2020 كان أهمّ جزء من هذه الدّيون المتعثّرة متمثّلا في ديون الأسر. فعلا، فإنّ القروض البنكيّة غير المُسدّدة من قبل الأُسر وهي تمثّل 42 % من الدّيون المتعثّرة، قد تفاقمت في نهاية سبتمبر. وتبلغ هذه المبالغ غير المُسدّدة 33،33 مليار درهم، مسجّلة بذلك زيادة قدرها 14،3 % منذ بداية السنة أو4،17 مليار درهم من حيث القيمة. وبخصوص المؤسّسات الخاصّة غير الماليّة، فقد ازدادت مبالغها غير المدفوعة بنسبة 12،2 % منذ بداية السّنة وقفزت إلى حوالي 45 مليار درهم (بنك المغرب 2020).

الجدول 3.3.3 -الدّيون العالقة– المغرب

السنة	سبتمبر 2018	سبتمبر 2019	سبتمبر 2020
الدّيون العالقة (بحساب مليار درهم)	65,6	68,9	79

المصدر: بنك المغرب

- **توقّعات درجة انتشار الخدمات المصرفيّة عن بعد**

حسب التوقعات الحاليّة، من المفروض أن تُدرك نسبة انتشار الخدمة المصرفيّة عن بعد 2،55 % من هنا إلى سنة 2025. أمام التحوّل التكنولوجي المتواصل والسّريع، نرى حاليّا المؤسسات الماليّة المغربيّة ترافق المواطنين في مسار الإنتقال إلى الخدمات البنكيّة الرّقميّة (Digital Banking). يحتلّ المغرب بمؤشر 1،1 الرتبة 13 في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من حيث درجة انتشار الخدمات البنكيّة عن بعد.

الجدول 4.3.3- نسبة انتشار الخدمة المصرفيّة عن بعد – المغرب

السنة	نسبة انتشار المصرفي على الخط (%)
2018	0,74
2019	0,91
2020	1,1
2021	1,32
2022	1,58
2023	1,86
2024	2,19
2025	2,55

المصدر: "ستاتستا" (Statista)

2.3.3. خطط استمراريّة النشاط لدى البنوك المغربيّة في مواجهة الأزمة

لقد تبنّى مجموع الفاعلين في السوق الماليّة خطّطا لاستمراريّة النشاط، تسمح بمواصلة الأنشطة في ظلّ احترام الأحكام القانونيّة والترتيبيّة المطبقة عليهم.

الجدول 5.3.3 – أمثلة من خطط استمراريّة النشاط، التي بلورتها المصارف المغربيّة

بنك التجاري-وفا	لقد طبّق بنك التجاري-وفا خطته لاستمرارية النشاط قصد حماية فرقه (في الواجهة الأماميّة والواجهة الخلفيّة) وإسداء الخدمة لحرفائه، مع احترام الآجال رغم الحجر الصّحّي بالأخصّ: -تطوير طاقة إنتاج عن بُعد بنسبة 20 % في إطار العمل عن بُعد. -ضمان أفضل ظروف الجودة واحترام الآجال لمجموع الخدمات والمعالجات المسداة عادة للحرفاء. وإلى جانب الأنشطة العاديّة، انضافت كلّ العمليات الاستثنائيّة المرتبطة بهذه الأزمة. لذا تجنّد سائر القوى الحيّة في البنك والمجمع، وكذلك لدى مسدي الخدمات والشركاء الخارجيّين (التأجيلات المكثّفة لمواعيد تسديد القروض وتوزيع المساعدات على المنتفعين وغير المنتفعين بالتغطيّة الصّحّية، وقروض "أكسيجين" إلخ.).
القرض الزراعي المغربي	لقد ركّز المصرف ونشّط خليّة الأزمة مع إطلاق خطّة استمراريّة النشاط واعتماد تدابير مختلفة للتوقّي: تدعيم إجراءات الظروف الصّحّية والحراسة واعتماد حملات المعلّقات داخليّا في المقرّ والشبكة والفروع، وكذلك تركيز قناة تواصل داخلي جديدة "كام راديو" (CAM RADIO) وخطّة تواصل قيّمة على الصّعيد الخارجي والتّجنّد من أجل مرافقة الإجراءات الاجتماعيّة التي اعتمدتها الدّولة (المساعدات، التأجيل ...) والمحافظة على النشاط البنكي وجودة الخدمات، خاصّة من خلال استعمال مكثّف للقنوات الرّقميّة لمرافقة الحرفاء وإعلامهم، مع اعتماد مسارات حرفاء مناسبة. كما تمّ إيلاء أهمّيّة خاصّة لإجراء عمليات الدفع في أفضل الآجال لفائدة مسدي الخدمات، خاصّة المؤسّسات الصغيرة جدّا والمتوسّطة.
الشركة العامّة – المغرب	لقد أطلق تنظيم خطّة استمراريّة النشاط وقد ركّزت أوّلا على المحافظة على الأنشطة "الحياتيّة" والحرجة في البنك. لقد وجب فعلا ضمان تواصل الخدمة مع ضمان أفضل درجات السّلامة بالنسبة إلى الأعوان والحرفاء، وهذا في كلّ الجهات. ففي هذا الإطار، ركّز تكيّف لتنظيم العمل (تنظيم بواسطة حصص الفرق، قصد تخفيف كثافة الحضور في المكاتب واعتماد التناوب بين العمل عن بُعد والحضور في الموقع وضمان التواصل بنسبة 100 % بواسطة العمل عن بُعد...).

	وإجمالا اعتمد التصرّف في الأزمة على الإعداد والاستباق وتنسيق الأعمال، والتكيّف المستمرّ مع تطوّر الوضعيّة ووضع الأنشطة تحت القيادة كما اعتمد على التّجنّد الكلّي للفرق والشبكة والمقرّ المركزي.
بنك المغرب للتجارة والصّناعة	رغم ظرفيّة الأزمة الصّحّية الحاليّة، وبغاية أن يضمن للحرفاء تواصل للخدمة العاديّة، وضع بنك المغرب للتجارة والصّناعة (BMCI) خطّة استمراريّة النشاط قصد المحافظة على مجموع خدمات البنك في أفضل ظروف للحرفاء وللعاملين فيه. فحافظ البنك كذلك على نشاط مختلف قنواته عن بُعدٍ، من ذلك خاصّة الرقم المختصر لمركز العلاقات مع الحرفاء "2828" وتطبيقة الهاتف الجوّال الخاص بالبنك وموقع الأنترنات (BMCI.ma) وذلك للحدّ من تنقلات الحرفاء. وهكذا دعا البنك حرفاءه إلى تحديد تنقّلاتهم نحو الفروع وإلى مؤاثرة حلولها البنكيّة عن بُعد.
الشركة المغربيّة للقرض (Maghrebail)	لقد فعّل البنك خطّته لاستمراريّة النشاط وحرص على رقمنة أغلب عمليّاته، الأمر الذي مكّن من الاستجابة إلى حاجيات الشركاء في ظلّ احترام كلّي للتّدابير الوقائيّة الضّامنة لسلامة المتعاونين (الأعوان والحرفاء والشركاء).

3.3.3. التدابير الأخرى التي اعتمدها بنك المغرب

اعتمد بنك المغرب أمام الأزمة التي عاشتها البلاد، مجموعة من التّدابير المتصلة بالسّياسات النّقديّة والتّحوّطيّة لدعم الأنشطة الاقتصاديّة.

- خفّض البنك المركزي نسبه الفائدة المديريّة بـ 75 نقطة-أساس إلى مستوى 1،5 % منذ مارس 2020.
- قرّرت هيئة سوق الرّساميل، بغاية تقليص فقدان القيمة، تخفيض العتبات القصوى للتغيّر، القابلة للتطبيق على الأدوات الماليّة المُدْرجة في بورصة الدّار البيضاء.
- اعتبارًا للطّلب المتزايد لدعم السّيولة في المنظومة المصرفيّة (في نفس الوقت بحساب الدّرهم واليورو/الدولار الأمريكي) ،اختار بنك المغرب مقاربة بثلاثة جوانب قصد ترفيع التزويد بالسيولة لفائدة القطاع المصرفي: (أولا) توسيع تشكيلة الضّمانات المقبولة للجرايات وضمانات القروض لإدماج أدوات الدّين العمومي والخاصّ (بما في ذلك القروض الارتهانيّة)، (ثانيا) الزّيادة والتمديد في عمليات إعادة تمويل

البنك المركزي، بغاية دعم القرض المصرفي لفائدة المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة، و(ثالثا) توفير خدمة مقايضة العملة للبنوك الوطنيّة.

- قرّر بنك المغرب تخفيض نسبة الاحتياطيّات الإلزاميّة من 2 إلى 0 %، وذلك لترفيع التزويد بالسّيولة وقصد تيسير إعادة تمويل مساهمة البنوك في أعمال مؤسّسات القروض الصّغيرة جدّا وتعاضديّات القروض.

4.3. موريتانيا

1.4.3. الوضع الحالي للقطاع المصرفي

- **الائتمان المحلّي**

أمام الضّبابيّة المرتبطة بالأزمة التي تشهدها البلاد، تراجعت القروض المسندة من قبل البنوك الموريتانيّة لفائدة القطاع الخاصّ، تراجعًا خفيفًا، إذ مرّت من 500 85 مليون أوقية موريتانيّة في سبتمبر 2018 إلى 700 83 مليون أوقية موريتانيّة بعد سنتين.

الجدول 1.4.3-الائتمان المحلّي -موريتانيا

السنة	سبتمبر 2018	سبتمبر 2019	سبتمبر 2020
- الائتمان المحلّي (بحساب مليون اوقية موريتانية)	85 484	87 285	83 67

المصدر: البنك المركزي الموريتاني

2.4.3. خطط استمراريّة النشاط لدى المصارف الموريتانيّة في مواجهة الأزمة

وعيًا منه بالرّهانات الضّخمة المرتبطة بهذه الأزمة الصّحّية، تبنّى البنك المركزي الموريتاني خطّة استمراريّة النشاط، قصد ضمان التواصل العمليّاتي للأنشطة الماليّة. تعلّق الأمر بما يلي:

- إحداث لجنة كوفيد-19، مكلّفة بالتنسيق بين كلّ الأطراف المتدخّلة وكذلك بضبط كلّ التدابير وتفعيلها ثمّ متابعتها.
- تعريف سيناريوهات للمخاطر، على أصعدة ثلاثة.
- تحديد مهامّ ضروريّة وأساسيّة للمؤسّسة.
- صياغة خطّة تواصل داخلي (نحو الأعوان) وخارجي (نحو العموم والسّلطات والشركاء الخارجيّين إلخ.)، وذلك بالنسبة إلى كلّ سيناريو للمخاطر.
- إعداد خطّة إدارة عمليّات الاستغلال والصّرف النقديّة، وفق صيغة "منقوصة" تعتمد على عدد محدود من الأعوان وبلا تقارب جسدي وبمآثرة المعاملة الإلكترونيّة.
- تكليف هيئة كوفيد-19 بمهمّة اليقظة بخصوص تطوّر أزمة كوفيد-19 في العالم (وبالخصوص في إفريقيا)، وكذلك بتبيّن الرّهانات والحلول التي فعّلتها مؤسّسات شبيهة أخرى، بُغية ضمان تواصل أنشطتها والمساهمة في الإجابة العموميّة المقدّمة لمجابهة العدوى.
- تقييم المخاطر المحتملة للعدوى بسبب تداول الأوراق النّقديّة وتصوّر تدابير عاجلة إذا ما تجسّمت هذه المخاطر فعلا.

3.4.3. التّدابير الأخرى التي اعتمدها البنك المركزي الموريتاني

اتّخذ البنك المركزي تدابير تهدف إلى إضفاء المرونة على شروط السّيولة ودعم تمويل الاقتصاد، وبالأخص: تخفيض نسبة الفائدة المديريّة من 6،5 إلى 5 % وتقليص نسبة القروض الهامشيّة من 9 % إلى 6،5 % وتقليص الإحتياطيّات الإلزاميّة عند البنوك من 7 % إلى 5 %. وقد حُدّدت هذه النسبة من جديد عند 6 % في ديسمبر 2020.

5.3. تونس

1.5.3. الوضع الحالي للقطاع المصرفيّ

- **توقّع انتشار الخدمات المصرفيّة عن بعد**

حسب التّوقّعات الحاليّة، يُنتظر أن تدرك درجة انتشار الخدمة البنكيّة عن بعد، نسبة 6،7 % من هنا إلى سنة 2025. فتونس هي فعلا على الدّرب القويم لتحقيق هذا الهدف. يُمثّل انفجار استعمال الجوّال الذكيّ، بنية تحتيّة أساسيّة ومناسبة لتطوّر الرّقمنة من ناحية وللإدماج المالي من ناحية أخرى. ففي هذا الإطار وُضعت العديد من الخدمات المالية عن بُعد، في متناول الحرفاء ومن ذلك مثلا دفع الفواتير عن بُعد وإصدار أو قبض الحوالات والتّسجيل عن بُعد.

تحتلّ تونس بمؤشرها وقدره 2،94 المرتبة التّاسعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2020، من حيث انتشار الخدمات المصرفيّة عن بُعد.

الجدول 1.5.3- نسبة الانتشار البنكي– تونس

السنة	نسبة الانتشار (%)
2018	2
2019	2,41
2020	2,94
2021	3,53
2022	4,19
2023	4,93
2024	5,76
2025	6,69

المصدر: ستاتيستا

2.5.3. خطط استمراريّة النشاط لدى المصارف التونسية في مواجهة الأزمة

الجدول 2.5.3 – أمثلة من خطط استمراريّة النشاط التي بلورتها المصارف التونسيّة

الاتحاد البنكي للتجارة والصّناعة	في هذا الإطار وضع الاتحاد البنكي للتجارة والصّناعة مجموعة من التدابير في مستوى فروعه قصد احترام القواعد التحوّطيّة في هذه الظّرفيّة الصّحيّة: تحديد عدد الحرفاء الذين بإمكانهم الدّخول في نفس الوقت إلى أحد الفروع أو إلى مركز أعمال -مع احترام مسافة السّلامة-وتجهيز الشّبابيك بواقيات من البلاستيك الشفّاف (Plexiglas) قصد الحدّ من التقارب الجسدي وكذلك التعقيم المنتظم لمجمل الفروع وتجهيزات السّحب الآلي.
الشركة التونسية للبنك	لقد فكّك البنك خطته لاستمراريّة النّشاط إلى ثلاث خطط فرعيّة، أي خطّة إغاثة لضمان سلامة القدرة على استئناف النّشاط على ضوء خطورة صدمة الأزمة، وكذلك خطّة أزمة تسمح بالتنظيم والتّواصل خلال الأزمة ثمّ خطّة انتعاشة قصد الإعداد للعودة إلى وضعيّة عاديّة.
المؤسّسة العربيّة المصرفيّة	لقد وضعت المؤسسة العربيّة المصرفيّة (بنك ABC) خطّة استمراريّة النّشاط، صيغت لتقليص انقطاعات الخدمات. يُدمج هذا سياسة إدارة لاستمراريّة النّشاط، مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة، وكذلك خططا وإجراءات لاستمراريّة النشاط ثم العودة إليه بعد الأزمة وهي خاضعة إلى مراجعة دوريّة ومستقلّة. حافظت المؤسسة العربيّة المصرفيّة على خطط استمراريّة النّشاط وهي تقوم على سيناريوهات المخاطر وبالأخصّ الاضطرابات من أصناف متعدّدة ولكن ليس بصفة حصريّة، وفقدان خدمات أو بنى تحتيّة، ورفض الولوج والجريمة السيبرنيّة (السبرانيّة) والهجمات والأزمات الإقليميّة. لقد ركّزت خطّة استمراريّة النّشاط عند المؤسسة العربيّة المصرفيّة على صيانة العمليات الدّقيقة (الحرجة) بما في ذلك خدمات الخزينة ورأس المال والسيولة والدّفع، مع تمكين الحرفاء من الوصول باستمرار إلى أصولهم والمحافظة على تواصل ناجع مع الحرفاء.
أمان بنك	لقد وضع البنك خطّة وقائيّة لضمان سلامة حرفائه طبقا للتعليمات التي قدّمتها السّلطات العموميّة. وقصد مقاومة العدوى، اتخذت أمان بنك اعتمادًا على توصية (No human contact transactions) التّدابير الاستثنائيّة التّالية: -إمكانيّة إرجاء تسديد الأقساط الشهريّة (للأصل والفائدة) خلال الفترة الفاصلة بين أوّل مارس ونهاية سبتمبر 2020 مع إمكانيّة تعديل جدول التسديد وفق طاقة كلّ مستفيد. -إمكانية أن تُسند تمويلات جديدة للمستفيدين من التأجيل وهذا وفق طاقتهم على التداين.

	-تأجيل دفع القروض البنكيّة لمدّة 6 أشهر لفائدة الحرفاء من الخواصّ الذين لا تتجاوز أجورهم 1000 دينار. -إلغاء عمولة ما بين البنوك عبر آلات سحب الأوراق الأوتوماتيكي، لمدّة 3 أشهر قابلة للتجديد، كما أنّ سحب الأموال مجانيّ على آلات توزيع الأوراق الأوتوماتيكي وفي فضاء الخدمة الحرّة لأمان بنك.
البنك الدولي العربي بتونس	للبنك خطّة استمراريّة عمل مطابقة للمعايير الدّوليّة وهي تضمن استمراريّة العمليات والمعاملات وتخفيف المخاطر وحماية الأعوان وبصفة إجماليّة، المحافظة على ثقة الحرفاء في سوق ماليّة مستقرّة. وتسمح هذه الخطّة للبنك الدولي العربي بتونس بالاستجابة بنجاعة إلى حاجيّات حرفائها بثقة وطمأنينة.
بنك الإسكان	فعّل البنك خطّته لاستمراريّة النّشاط، لكي يضمن لحرفائه الوصول، وفق ظروف كافية، إلى الخدمات البنكيّة. فقد وضعت منظومة سلامة لحماية صحّة أعوانها وحرفائها. لقد كيّف بنك الإسكان تعريفته السّامحة بمجانيّة البطاقات البنكيّة وخدمات سحب آلي للأوراق النقديّة وتعليق كلّ العمولات الموظّفة على المُفوترين والتّجّار بالنسبة إلى الدّفع الإلكتروني.

3.5.3. التّدابير الأخرى التي اتخذها البنك المركزي التونسي

أصدر البنك المركزي التونسي عدّة مناشير تتعلّق بتدابير مختلفة هادفة إلى دعم اقتصاد البلاد. تعلّقت هذه المناشير خاصّة بما يلي:

- تقديم مجاني لخدمة سحب الأوراق النّقديّة ما بين البنوك بواسطة الموزّعات الآليّة.
- الإلغاء بالنسبة إلى كلّ معاملة لا تتجاوز قيمتها مائة (100) دينار، لاقتطاع العمولة الموظّفة على المُفوترين والتّجّار بالنسبة إلى خدمة الدّفع الإلكتروني.
- التسليم المجاني لبطاقة بنكيّة لكلّ حريف صاحب حساب يتقدّم بطلب في ذلك.
- النّهوض بمنظومة ملائمة لتنمية الدّفوعات المرقمنة ومناسبة لتقليص التّداول بالأوراق النقديّة وللإدماج البنكي.
- وضع إطار مهيكل ومُنمّط لدفع خدمات الدّفع بالهاتف الجوّال على أن يضبط هذا الإطار الأدوار والواجبات الموكولة إلى مختلف المتدخّلين في سلسلة الدّفع بالجوّال.
- مَعْيَرة المُتطلّبات الدّنيا بالنسبة إلى مختلف الفاعلين في صناعة خدمات الدّفع بالهاتف الجوّال.
- النهوض بسلامة ونجاعة خدمات الدّفع بالهاتف المحمول وتعزيز ثقة المستعملين في هذه الخدمات.

خاتمـــــــة

دفعت الأزمة الصّحّية المصارف المغاربيّة إلى إثبات ردّة فعل مثاليّة لمجابهة هذه الوضعيّة الطارئة. فقد دفعت الظرفيّة الحاليّة المصارف إلى اعتماد خطط استمراريّة النّشاط حتّى تكون قادرة على ردّ الفعل وضمان تواصل العمل.

وفي الواقع اعتمدت المصارف تدابير استثنائيّة من أجل حماية صحّة المتعاونين والحرفاء، وفي نفس الوقت، ضمان شروط الجودة واحترام الآجال بالنسبة إلى مجموع الخدمات والمعالجات المسداة عادة للحرفاء.

لقد أجبرت الظرفيّة الحاليّة مصارف المنطقة المغاربيّة على تسريع عمليّة التغيير الرقمي، قصد ضمان أدوارها للوساطات البنكيّة وبالأخصّ وصول المؤسّسات والخواصّ للعمليّات المصرفيّة.

وضعيّة حسابات موازنة المصارف في بلدان المغرب العربي				
التسمية	مجموع الأصول (بحساب ألف دولار أمريكي).	القروض المصرفيّة (بحساب ألف دولار أمريكي).	ودائع الحرفاء والموارد بين البنوك (بحساب ألف دولار أمريكي).	نتائج السّنة المحاسبيّة (بحساب ألف دولار أمريكي).
التجاري وفا بنك *	55 518 673	33 652 040	39 802 950	724 585
البنك الشعبي الجزائري*	44 972 300	26 456 350	36 872 478	405 291
البنك الوطني الجزائري**	29 305 091	17 157 731	21 465 765	159 989
صندوق الإيداع والتدبير*	29 155 310	5 499 313	21 282 048	55 996
مصرف الجمهورية*[1]	27 907 780	5 238 217	20 678 504	28 179
البنك الجزائر الخارجي *	27 874 786	17 856 410	21 761 472	649 042
القرض الشعبي الجزائري*	19 093 181	11 581 652	16 292 746	346 447
المصرف الليبي الخارجي*	17 853 434	1 461 577	13 230 739	7 938
المصرف التّجاري الوطني*	15 765 478	2 612 483	12 289 596	174 693
القرض الفلاحي للمغرب*	12 093 235	8 750 668	9 581 573	64 577
الشركة العامة المغربية للأبناك *	11 618 520	9 110 565	7 338 176	129 615
مصرف الوحدة*	11 331 835	777 676	8 124 818	120 184
مصرف الصحاري مجموعة بي-ان-بي. باريبا*	9 378 157	717 202	7 468 813	13 999
بنك التنمية المحليّة*	8 866 988	6 496 284	7 426 760	137 882
بنك CIH*	7 832 035	5 534 891	5 400 622	41 777
البنك المغربي للتجارة والصناعة *	7 422 245	5 575 758	5 306 931	62 543
البريد بنك*	6 524 182	555 023	5 970 296	19 584
مصرف المغرب*	6 166 812	4 347 011	4 937 224	53 390
بنك تونس العربي الدولي*	6 034 109	3 760 580	4 967 931	132 249
بنك التجارة والتنمية*	5 991 714	346 116	5 252 350	79 270
البنك الوطني الفلاحي*	4 729 403	3 675 222	3 641 202	49 223
بنك الإسكان**	4 600 877	3 550 863	3 326 303	53 825
البنك الشعبي للرباط**	4 154 133	2 337 206	3 635 240	38 019
الشركة التونسية للبنك**	4 076 100	2 863 947	3 206 959	65 586

التجاري بنك**	3 575 693	2 235 072	2 888 070	66 526
بنك الأمان **	3 220 091	2 047 153	2 446 733	52 795
مصرف شمال افريقيا**	3 194 188	269 471	2 662 917	29 616
الشركة العامة -الجزائر*	3 181 914	2 177 224	2 550 595	69 385
البنك العربي التونسي**	2 779 768	1 921 624	2 215 972	3 362
صندوق التجهيز الجماعي**	2 455 149	2 418 125	868 604	30 414
البنك التونسي**	2 285 161	1 613 107	1 478 181	51 103
بي-ان-بي. باريبا – الجزائر **	2 268 085	1 370 021	1 807 392	40 669
الاتحاد الدولي للبنوك**	2 261 858	1 964 918	1 803 034	41 536
بنك البركة بالجزائر**	2 195 108	1 284 439	1 439 437	53 149
بنك الخليج الجزائر**	2 157 343	1 289 569	1 548 836	50 505
مصرف الخليج الأوّل الليبي[1]	1 580 347	5 008	1 265 188	19 205
مصرف الزيتونة**	1 405 732	1 120 791	1 220 029	9 596
الشركة المغربيّة للقرض **	1 357 430	1 321 432	695 920	11 114
نتيكسيس الجزائر*	1 354 345	691 259	1 011 396	25 936
مصرف الأمان للتجارة والاستثمار*	1 348 779	615	868 203	29 504
الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة**	1 276 585	918 513	959 903	20 581
البنك الشعبي للجديدة-آسفي[2]	1 152 935	784 858	1 031 572	11 463
مصرف السلام**	1 099 525	802 139	734 952	33 631
المصرف الإسلامي الليبي**	1 081 261	4 416	887 469	0
صندوق الإيداع والتدبير-رأس المال**	1 073 948	40 096	502 418	7 528
بنك الإسكان-الجزائر للتجارة والمالية*	812 384	394 743	596 542	46 881
مصرف الواحة**	750 751	64 571	561 533	3 397
سيتي بنك المغرب*	718 807	126 418	618 958	16 143
ترست بنك الجزائر*	679 684	534 854	425 758	14 837
المؤسسة العربية المصرفية*	633 235	409 467	352 339	15 490
المصرف المتحد للتجارة والاستثمار*	625 716	0	512 856	20 069
البنك التونسي الكويتي**	619 060	474 676	422 007	-9 261
البنك المغربي للتجارة الخارجية لإفريقيا*	613 795	285 937	472 274	3 742
بنك قطر الوطني*	564 452	394 123	434 973	-160
سلفين**	507 689	451 495	103 881	13 591
مصرف النوران**	488 151	14 132	357 442	3 751

بنك تونس والإمارات**	423 125	266 370	306 822	3 033
البنك الوطني لموريتانيا**	418 519	275 156	224 727	1 058
البنك الموريتاني للتجارة الدولية**	382 926	236 600	292 429	2 313
البنك التونسي السعودي**	331 114	226 946	244 761	-1 015
البنك التونسي الليبي**	308 901	130 876	264 887	-6 923
البنك الشعبي الموريتاني**	277 269	189 562	210 489	4 710
مصرف السراي للتجارة والاستثمار[3]	209 285	6 328	170 494	2 074
التجاري بنك موريتانيا[4]	199 322	120 326	156 483	5 407
القرض الفلاحي الجزائري*	196 226	86 908	96 261	3 632
البنك الموريتاني للاستثمار**	161 295	113 370	117 978	2 323
بنك الأمانة**	152 442	122 595	87 806	1 174
بنك موريتانيا العام للاستثمار والتجارة **	145 468	101 800	52 014	977
بنك التجارة والصناعة **	145 311	90 863	110 048	1 206
بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي*	135 373	56 666	88 509	2 968
بنك التمويلات الإسلامية**	78 742	42 612	52 624	-899
مصرف شنقيط*	43 045	24 852	23 326	359
البنك الدولي الموريتاني	35 775	20 635	18 762	262
المصرف الإسلامي الموريتاني**	34 194	15 075	23 625	-3 224
المعدل	**5 504 404**	**2 760 797**	**4 154 486**	**59 387**
المجموع	**401 821 489**	**204 298 945**	**307 431 954**	**4 394 634**

المصدر: المؤلفون انطلاقا من قاعدة بيانات أوربيس (Orbis)

القسم الثاني

دراسات وتحاليل

تقييم الأداء المستدام للمصارف المغاربية

الأوضاع الحاليّة والآفاق

1.1 مقدّمة

منذ بداية السنوات الألفين (2000) بدأ إدراك جديدٌ لمفهوم المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة يفرض نفسه على بلدان اتّحاد المغرب العربي. تطوّر هذا المفهوم بسرعة وبشكل عجيب وهو يحتلّ اليوم منزلة عالية، حتّى وان ظلت الممارسة متأخرة. لقد حصلت في بداية السنوات 2000 تزايد التوعية بخصوص المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة. وقد ساهم عدد من العوامل الدّاخليّة والخارجيّة مساهمة هامّة في تركيز فكر المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة داخل منطقة المغرب العربي. يتعلّق الأمر أساسا بهياكل التعديل كالوكالات الحكوميّة، وبالعناصر التعبيريّة مثل الحركات الاجتماعيّة والمنظمات غير الحكوميّة المحليّة والدّوليّة، كما يتعلّق بمواقف مسيّري المؤسّسات وبالتحمّس لاعتماد أفضل الممارسات الغربيّة، وكذلك بضغوط المؤسّسات متعدّدة الجنسيات وبالأخص تجاه المزوّدين والشركاء.

وعلاوة على درجة التّوعية المرتفعة، شرع تحفُّزُ مديري المؤسّسات للانخراط في أنشطة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة في الارتفاع كذلك. وتجدر الإشارة إلى انّ المشهد المُتّصل بالمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة في المغرب العربي، متباين بشدّة، بسبب الفوارق الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصادية بين البلدان. ولئن كانت ممارسة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة مُنظّمة بالقوانين مثل قوانين البيئة والشغل في تونس والمغرب (الخزّار وبن فارس 2017)، فإنها أقلّ من ذلك في بقيّة بلدان المغرب العربي. إضافة إلى ذلك، والحال أنّ القطاع الخاص مقبول قبولا حسنا إجمالا، من قبل المجتمع في بعض بلدان المغرب العربي، فإنّ الوضع في بلدان أخرى لم يكن على هذا النحو، وذلك إلى عهد قريب. فبالجزائر مثلا، وبسبب إدراك كثير الانتشار حول الفساد في القطاع الخاص، وُجد مناخ حذر شديد تُجاه المؤسّسات الخاصّة والشركات متعددة الجنسيات. قد يكون هذا ارث عدّة عقود من شيطنة المؤسّسات الخاصّة والشركات متعدّدة الجنسيات التي تُعتبر جشعة وعاملة من أجل مصلحتها الذاتيّة فقط. ونتيجة لذلك، اعتُبرت أنشطة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة وكأنّها مناورة مُغالطة أو بمثابة "الغسل البيئي" الرّامي الى تلميع صورة المؤسّسات. إلاّ أنّ الحاجيّات الاجتماعية الكبرى والماليّات العموميّة غير الكافية والمبادرات الساندة التي تقوم بها منظمات غير حكوميّة صاعدة، قد حسّنت صورة القطاع الخاص لدى العموم وأبرزت الدور الإيجابي للشركات متعدّدة الجنسيات. وفي حالات أخرى، ونظرا لخيبة أمل ناجمة عن مبادرات حكوميّة قليلة ومتأخرة، في مواجهة التحدّيات الاجتماعيّة والبيئيّة المتزايدة، التفت كلّ من المنظمات غير الحكوميّة والمجتمع المدني نحو المؤسّسات الخاصّة للحصول على دعمها.

وتُبيّن العديد من العلامات أنّ فكرة المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة قد تمركزت في منطقة المغرب العربي. فقد شرع عدد متزايد من المؤسّسات في نشر تقارير حول المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة أو التنمية المستدامة (KPMG2017). كما أنّ عددا متزايدا من مدارس التجارة قد شرع في ادماج دروس حول المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة والتنمية المستدامة. أضف الى هذا أنّ العديد من المؤسّسات بدأت تساهم في مبادرات تخصّ المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة.

نتيجة لذلك، شرعت منظمات غير حكوميّة عديدة في تقييم المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسات انطلاقا من مستوى أدائها البيئي والاجتماعي.

ورغم أنّ عددا متزايدا من المنظمات قد انخرط اليوم في ثقافة المسؤولية المجتمعية للمؤسّسة في بلدان المغرب العربي، ورغم أنّها بُذلت كذلك مجهودات جديّة في ادماج عنصر المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة ضمن مظاهر مختلفة من انشطتها، مازالت طبيعة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة في المغرب العربي غامضة. فإلى اليوم، لا وجود لتوافق واضح بخصوص مدلولها وتأثيرها.

ويبيّن استعراضنا للأدبيّات، إضافة إلى ملاحظاتنا الدّقيقة لممارسة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة في المنطقة، أنّ هذه المسؤوليّة لم تحظ إلى حدّ اليوم بما يكفي من العناية من قبل الجامعات والممارسين.

عندما نتحدّث عن الكَرم، نشعر بأنّه قيمة متأصّلة في بلدان المغرب العربي. ولكن كلّما تحدّثنا عن المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة إلاّ وبدا لنا هذا وكأنّه ممارسة مستوردة أُدخلتها الي المغرب العربي شركات متعدّدة الجنسيات ومؤسّسات دوليّة كمنظمة الأمم المتّحدة. فعلا، كان مفهوم المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة، إلى عهد قريب، أمرا غائبا، وكلّ ما كان يُمارس مستوحى من الممارسات الغربيّة.

استنادا الى ما اعتمدته البحوث في البلدان غير الغربيّة من مقاربات مفهوميّة للمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، (جمّالي وآخرون 2019, ليترياتيس و آخرون, 2019, شانغ و آخرون, 2017, جان و جمّالي,2015, جمّالي ونوفيل,2011)، نعتبر أنّ المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة تتضمّن كلّ الأنشطة التي تُعرّفها المؤسّسات كمسؤوليّة تُجاه تحسين الوضع الاجتماعي وتجاه رفاه الاطراف المعنيّة، بما في ذلك الوسط البيئي، و كذلك إقامة علاقات مع هذه الأطراف و المحافظة عليها، سواء أُقيمت هذه العلاقات بصفة طوعيّة أو نُصّ عليها بقواعد و/أو معايير.

إنّ تعريفا واسعا لهذه المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة أمر ضروري، لكي نُدرك مختلف مفاهيم المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، كما استعملها الباحثون في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، يمكن التّمييز في البلدان المتقدّمة، بين الكرم والإحسان من ناحية، والمسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة من ناحية أخرى (بورتار وكرامار2002)، بينما غالبا ما يُفهم الاحسان، في البلدان النامية، وكانّه شكل مهيمن من المسؤولية المجتمعية للمؤسسة. ومن ناحية اخرى ندرك مفهوم المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة، كمصطلح عام يتضمّن السياسات والمسارات والممارسات الخصوصية، بما في ذلك العلاقات والإيذاع (جاين وجمالي 2016، جاين ونوفيل 2019).

يدرس هذا المقال تطبيقات المسؤولية المجتمعية للمؤسسة لدى مصارف مغاربية مختلفة، اعتمادا على تحليل مواقعها على الشبكة وتقاريرها السنويّة والمسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة. وحسب علمنا، هذه هي أوّل دراسة تهدف الى إحداث " مؤشر" آداء مستدام خاص ببنوك اتحاد المغرب العربي.

I .2 التطورات الحديثة للمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، في بلدان اتحاد المغرب العربي

شهدت العقود الأخيرة في منطقة المغرب العربي تطورات ذات دلالة في مجال المسؤوليّة المجتمعية للمؤسّسة ومجال الاستدامة. وقبل التعرض الى هذه التطوّرات الحديثة، من المهمّ أن نؤكّد على عدم التجانس الملحوظ في ممارسات المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة في المغرب العربي. يفسر هذا اساسا باختلاف الاستراتيجيات الوطنيّة التي تشكّل ممارسات المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة.

ففي المغرب على سبيل المثال، تُنظم المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة بواسطة علامة "م.م.م" (RSE) يُسلّمها الاتحاد العام لمقاولات المغرب. فمنذ ماي 2005 أطلقت الحكومة المغربية «المبادرة الوطنيّة للتنمية البشريّة "الهادفة الى تطوير أرضيات برنامج وطني لإدماج الأهداف الاجتماعية ضمن قرارات الاستثمار. فبصفة ملموسة تعرض هذه المبادرة للفاعلين الاقتصاديين إطارا مرجعيّا موارد مالية (25 مليون يورو مخصّصة للسنوات الاجتماعيّة الخمسة الأولى) بغاية المحافظة على الديناميّة وتفويتها.

يعيش المغرب حركة تنظيم في أوج الانبثاق وقد أعلنت سنة 2004 عن بداية العمل بمجلّة شغل جديدة في المغرب، تُعزّز الإطار التشريعي المحلّي، [وتؤكّد] على التمسّك باحترام حقوق الانسان والاتفاقيّات الدوليّة حول الشغل، مُحدثة هياكل وساطة وتحكيم وتشاور، مع آليات مفاوضات مشتركة دوريّة. نصّت مجلّة الشغل على أدوات تُمكّن بعض الإجراءات من التكيّف مع الخصوصيّات القطاعيّة والتنظيميّة وبالأساس أدوات داخليّة مثل لجنة المؤسّسة ولجنة الظروف الصحيّة والسّلامة واتفاق المؤسّسة والاتفاقيّة المشتركة للفرع... وقد أُسّست عدّة معايير مغربيّة مرتبطة بالتصرف في الملامح الاجتماعيّة داخل المؤسّسة، وبالأخصّ من خلال معيار NM 00.5.600(منظومة التصرّف في المسائل الاجتماعية). ويحيل هذا المعيار الى المبادئ المحدّدة في مرجع SA 8000 (المسؤولية الاجتماعيّة 8000)، وكذلك الى الاتفاقيّات الإحدى عشرة لمنظمة العمل الدوليّة. وهذا المعيار المتلائم مع منظومات اخرى لإدارة المؤسّسات (الجودة والبيئة والسّلامة) يهدف الى إضافة المعياريّة على القوانين المحليّة ومجلّة الشغل.

مازال مفهوم المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة في طور جدّ مبكّر من تطوّره، رغم الظروف الملائمة التي يمكن أن يتطوّر فيها، مثل الثقافة المغربيّة المتميزة بقيم التضامن والشفافيّة أو كذلك التبادل الحر، بين المغرب والعديد من البلدان المتقدّمة الواعية أكثر بالمشاغل الاجتماعيّة والبيئيّة، الأمر الذي يدعو المؤسّسات المغربيّة هكذا، الى التحلّي بنفس الاهتمام ونفس الانخراط في هذه المشاغل. ومن ناحية أخرى فانّ الأنشطة المنجزة لتحفيز المؤسّسات على ان تكون مسؤولة اجتماعيّا، لم تسمح بتعميق النقاش وبتبنّي المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة بشكل عريض في مثل هذا السياق.

يُمكننا الاشارة أساسا، ضمن هذه الأنشطة، إلى علامة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة التي رُكّزت سنة 2007 من قبل الاتّحاد العامّ لمقاولات المغرب (CGEM) بالشراكة مع " فيجيو"(Vigéo). تشهد هذه العلامة على مطابقة ممارسات التصرّف داخل المؤسّسات، لأهداف ميثاق المسؤوليّة المجتمعية للمؤسّسة الذي صاغها الاتّحاد. ويُمثل هذا الميثاق أهمّ مرجعيّة لإسناد العلامة وهي تتجسّم في تسعة محاور مستوحاة من معيار ISO 26000.

وانتماء الى نفس هذه الدّيناميّة الدّولية، باشرت تونس العديد من المبادرات بهدف تأطير ومرافقة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة وكذلك إدارة المؤسّسة بمسؤوليّة (بن حسين وغَزّي-نخيلي 2013).

لقد تجهّز هذا البلد بإطار قانوني ومؤسّساتي ملائم لتفعيل المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة في كل ابعادها سنة 2018. ولكن رغم ذلك فإنّ إلتزام المؤسّسات لصالح المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة قد تأخّر اقلاعه في تونس، الى سنة 2010. (النّدوة الوطنيّة حول أسس التنمية المستدامة، سنة 2014). والثورة المناهضة للإقصاء ولرأسمالية الصّداقات، المندلعة سنة 2011، قد سرّعت نسق تاريخ البلاد وعمليّة مأسسة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة (كوليفا وغريب 2012). فعلا كانت المؤسّسات ذات سياسة جيّدة في الموارد البشريّة وفي التزام جدّي تجاه الجماعات المحليّة، هي الوحيدة التي سَلمت خلال الأزمة وتمّت حمايتها من قبل أُجرائها. وقد أثبتت هذه الوقائع، أهميّة التغيير في مسألة الإدارة، اذ تمّ التحوّل من تأويج الفائدة لصالح المساهمين، الى تأويج المنفعة لكل الأطراف المعنيّة. وإن كان الإطار المؤسّساتي مدفوعا بهذا التغيّر السياسي في البلاد، فقد تطوّر ليُصبح ظرفيّة سانحة أكثر، لتمكين المؤسّسات من الالتزام بالمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسسة. هكذا طُبّقت استراتيجية وطنيّة حول المسؤوليّة المجتمعيّة للمنظمات وأدّت الى المصادقة سنة 2018 على قانون وطني حول المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة وهو بُعدّ مبادرة تشريعيّة رائدة في المنطقة وفي العالم بصفة عامة (معهد المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسات في تونس -2018-IRSET).

والجزائر، بلد متفتح أيضا منذ بضعة سنوات على محيطه الدولي، خاصّة في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي الذي ترتبط به الجزائر بصفة شريك في موقع متقدّم. الا أنّ الجزائر تجاوزها مفهوم المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، لذا تُجبر مؤسّساتها على الالتحاق بالتيّار. ففي هذا السياق، لا تكون المؤسّسات مدعوّة فقط للاستجابة الى الضغوط المؤسّساتية للبلد الذي تنشط فيه، وإنّما هي تخضع أيضا الى " هياكل" على الصعيد الدّولي. هكذا، وفي طموح منه الى تعديل السّوق الدّوليّة، طُوّر برنامج "RS-MENA" لمرافقة المنظمات الناشطة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن بينها الجزائر، قصد تفعيل معيار ISO 26000. والجزائر بالأكيد، بلدٌ حديث العهد بالنسبة الى هذه المسألة. ولئن ظهرت في الأدبيات بعض الأفكار بخصوص المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة سنة 2007، فإنّ عددا قليلا من الدّراسات قارب هذا الموضوع.

تواجه المؤسّسات الجزائريّة عددا معيّنا من المتطلبات والمعايير مع باعثيّ مؤسّسات دوليّين. تهدف هذه المقاربة الى تيسير أخذ المشاغل الاجتماعيّة والمجتمعيّة بعين الاعتبار من قبل المؤسّسات المحليّة، الأمر الذي من شأنه أن يُيسّر ادماجها في المحيط الدولي. لقد وقّعت الجزائر كذلك عددا معيّنا من معاهدات التبادل وانخرطت في المعايير الدوليّة في إطار منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ومن ناحية اخرى تبنّت الجزائر تدابير تهدف الى تقنين عمل المؤسّسات وتشجيعها على المساهمة في التنمية الاجتماعيّة وتحمّل مسؤوليّاتها المجتمعيّة. ومن بين هذه التّدابير، نشير الى القانون حول حماية المحيط وقانون الشغل والحق في تدابير صحيّة داخل المؤسّسات، وقانون السلامة في الشغل.

بدأ فكر المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة يتطور تدريجيّا في الجزائر ولكن بصفة متفاوتة حسب القطاعات وعدد المؤسّسات. علاوة على ذلك، تعتبر أغلب المؤسّسات الجزائريّة البرامج الاجتماعية بمثابة مجال مسؤوليّة حكوميّة وهي لا تأخذ بعين الاعتبار هذا الصنف من الانشطة ضمن اختيارات المؤسّسة عند اتخاذ القرار (كتابة الدولة للولايات المتّحدة الأمريكية 2013).

وإنّه لمن الواضح أيضا بالنسبة الى المجتمع الجزائري أنّ الهياكل هي بصدد التحرّر. ورغم ذلك لم يحدث الى الوقت الحاضر أيّ حوار حقيقي منفتح على المسألة المتمثّلة في معرفة هل انّ المؤسّسات ينبغي أن تقبل التزامات أهمّ، قصد الاستجابة للحاجيّات الاجتماعيّة والبيئيّة.

لا تُبدي المؤسّسات الجزائريّة في أغلبها أيّ تحمّس تقريبا بخصوص الالتزام الاجتماعي والبيئي (دادان وأحمد. 2014)، وعديد البحوث في الجزائر حول المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة قد ركّزت على مسيّري أو مديري المؤسّسات، ولكنّها تجهل الدور المُهمّ الذي يؤدّيه المجتمع لتطوير المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة في الجزائر والنّهوض بها.

إنّه من الضروري بالنسبة الى المؤسّسات ان تتبنّى وتُفعّل استراتيجيّة إجابة، تُحوّل الإكراهات السلبيّة لتجعل منها فرصة استراتيجيّة استباقيّة. فعلا، إذا ما طوّرت المؤسّسات الجزائريّة فكر المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، فانّ ذلك يسمح لها على الأرجح بالتحوّل الى ذات التنافسيّة، في سباق العولمة.

وفي موريتانيا تزايد كذلك الوعي بالمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة بفضل دخول مؤسّسات أجنبيّة في السوق الموريتانية. بدأت الدولة ببعض المبادرات ولكن هذه الأخيرة مازالت محتشمة.

في ليبيا تحسّن مستوى المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة منذ السنوات الألفين (2000) بفضل الضغوط التي تُحدثها الأطراف المعنيّة (براتان ومشاط 2009، بيّوض وآخرون 2012). إلاّ أنّ المعلومات حول المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة مازالت محدودة (المقلة وآخرون 2009، هاوش, 2014). لليبيا منظومة اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة

فريدة وخاصّة جدّا. لقد شهد هذا البلد تغيّرات في نظام الحكم. وبالتالي أضحى مناخ الأعمال أعسر، كما أضحت الدّولة ومحيطها المؤسّساتي أضعف. ورغم وضعيّة البلاد، أُطلقت عدّة اصلاحات لصالح المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة من بينها اتّفاقيات منظمة العمل الدّوليّة.

3.I المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة في مواجهة كوفيد-19

لقد طرحت جائحة كوفيد-19 عدّة تحدّيات بالنسبة إلى المؤسّسات والمنظّمات بخصوص السلوكيات الأخلاقيّة والمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة. فهذه الأزمة، وضعت المؤسّسات في اختبار لا مفرّ منه بالنسبة الى التزامها في مجال الأخلاق ومجال المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة. قد يذهب البعض الى الاعتقاد بأنّ الضغوط الماليّة على المدى القصير والطويل الناجمة عن هذه الجائحة، قد تدفع هذه المؤسّسات بقوّة، الى البحث عن الرّبح على المدى القصير وحتّى أحيانا عبر الغشّ وسوء السلوك، الى تقليص الاستثمارات ذات المسؤولية المجتمعيّة على مدى طويل، على الأرجح، بسبب نقص الموارد المتوفّرة والضغط المتزايد للبقاء على قيد الحياة.

وقد لاحظنا لحسن الحظّ، بأنّ العديد من المؤسّسات لم تكن فقط صمدت خلال الأزمة أمام الممارسات التجاريّة المنافية للأخلاقيّات، بل انخرطت كذلك بشكل استباقي في عديد الأنشطة المتصلة بالمسؤوليّة المجتمعيّة، ومن بينها بالأخصّ تلك التي يمكن ان تعرض مساعدة ومساندة آنيّتين لمقاومة الفيروس. وتعرض الجائحة الحاليّة دون شك، كثيرا من الفرص الجيّدة لأولئك الذّين لهم مقاربة أكثر وعيا ووجاهة، بخصوص المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة. ومن الأمثلة، تلك المؤسّسات المعمليّة المغاربيّة التّي حوّلت مصانعها إلى انتاج المُهوّيات أو تجهيزات الوقاية الفرديّة أو معقّم الأيادي الخ.... والبعض منها قدّم هذه المنتوجات هبة عوض بيعها. والعديد من البنوك اتّخذت اجراءات غير مسبوقة لمجابهة جائحة كوفيد-19. ويعرض الجدول الموالي مختصرا لتمثّي المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، الذي اعتمدته بعض البنوك المغاربيّة خلال فترة كوفيد-19.

الجدول 1.I.- أنشطة المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، لدى بعض المصارف المغاربيّة لمقاومة كوفيد-19

المصارف الجزائريّة	
القرض الشعبي الجزائري	نشاط تضامني لمقاومة تفشّي كوفيد-19، نظمّته في أفريل 2020، جمعيّة البنوك والمؤسّسات الماليّة.
المؤسّسة العربيّة المصرفيّة	أتمّت المؤسّسة العربيّة المصرفيّة الصبغة الرسميّة لهبة قُدّمت لفائدة الهلال الأحمر الجزائري بمبلغ 13 مليون دينار جزائري. وتماشيا مع التعليمات الوزاريّة الجزائريّة تعهّد الهلال الأحمر الجزائري بإسناد الأموال الى مختلف البرامج المتصلة بجائحة كوفيد-19.
بي-ان-بي. باريبا الجزائر	قدّم بنك بي-ان-بي. في إطار مكافحة فيروس كورونا (كوفيد-19) هبة بأكثر من 16 مليون دينار من التجهيزات واللوازم الطبيّة لفائدة المستشفيات الجزائريّة. وهذه المساهمة المقدّمة الى الهلال الأحمر الجزائري، شريك هذه العمليّة، ستصلح لتمكين عدد من المستشفيات من وسائل ومواد ضروريّة لأعوان الصحّة والمرضى، في إطار مكافحة كوفيد-19.
تروست بنك الجزائر	لقد أجّلّ تروست بنك الجزائر بصفة مجانية آجال التسديد من تاريخ 6 أفريل الى 5 ماي 2020 بخصوص التمويلات المتحصّل عليها من تروست بنك الجزائر(TBA) مع انزلاق بثلاثين يوما على آجال التسديد.
المصارف الليبيّة	
مصرف الواحة	أطلقت " الواحة بنك" حملة "إحم نفسك" الرّامية الى ضمان سلامة موظفيها وحرفائها. وقرّر البنك الإسلامي الليبي اتخاذ بعض الإجراءات والتعليمات الضروريّة للتّوقي من انتشار الفيروس. وقد تمّ إيلاء الاهتمام بتعقيم كل الأقسام والفروع بصفة دوريّة ومستمرّة، الأمر الذي يسهم في تواصل انجاز الأعمال واستقبال الحرفاء بأعلى مستويات السّلامة.
المصارف المغربيّة	
بنك التّجاري-وفا	-لقد عرض "بنك التّجاري-وفا" لكل الحرفاء من الخواص والمهنيين والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة والمؤسّسات التي تضررت مداخيلها أو أنشطتها بالوضع الحالي، إمكانية طلب تأجيل مواعيد تسديد القروض الى 30 جوان 2020.

	-إعادة تنظيم العمل: التناوب بين العمل الحضوري والعمل عن بعد وتوزيع الفرق بين عدّة فضاءات متباعدة جغرافيّا، والحدّ من التنقّل بين مختلف المحلّات وتقليص عدد الأشخاص في الاجتماعات واللّجوء إلى الندوات عن بعد وإلى الوسيلة الرقميّة بقدر الإمكان. -تجميع هبات لفائدة الصندوق الخاص بإدارة جائحة كوفيد-19.
البنـــــك الشـــــعبي المركزي	-ارجاء آجال القروض العقّاريّة والاستهلاكية بالنسبة الى الحرفاء المتضررين. -اتخذ البنك الشعبي تدابير استثنائيّة استجابة لحاجيات خزينة المؤسّسات: 1. التأجيل الى 30جوان 2020 للتسديدات القارّة وذلك دون مصاريف التأجيل. 2. إحداث خطّ إضافي في الخزينة في شكل قرض مؤجّل الدفع الى آخر قسط الفوائد (Prêt in fine) الى اجل 31 ديسمبر 2020، مخصّص الى تغطية تصل الى ثلاثة أشهر للأعباء الجارية (تحويل الأجور وخلاص المزوّدين ودفع معلوم الكراء الخ.). ويُعطّى هذا القرض قصريّا بضمانة من صندوق الضمان المركزي هو "ضمان أكسيجين." 3. بإمكان المؤسّسات العاجزة عن تسديد هذا القرض في أجله، أن يستفيد من استخماد على مدى خمس سنوات. -اقرار مجانيّة الخدمات عن بعد لمجموع حرفائها. -تقديم هبة بمليار درهم لفائدة الصندوق الخاص لإدارة الجائحة كوفيد-19.
المصارف الموريتانيّة	
البنـــــك الشـــــعبي الموريتاني	-وضع البنك الشعبي الموريتاني خطّة وقائيّة تهدف الى تحاشي كل انتشار محتمل للفيروس داخل محلات البنك. تتضمّن هذه الخطّة إجراءات سلامة صحيّة من بينها تركيز نقاط توفير المعقّم الكحولي اللاّزج عند مداخل كلّ المحلاّت، وبث حملة توعويّة لفائدة الأعوان بخصوص تدابير الحذر الواجب اتّباعها طبقا للتعليمات التي اعلنت عنها السّلطات العموميّة في موريتانيا، والمنظمّة العالميّة للصحة.
المصارف التونسيّة	
بنك الإسكان	-وضع بنك الإسكان على ذمّة وزارة الصحة مبنى بمساحة 6000 متر مربع. -وضع بنك الاسكان على ذمّة التونسيين العالقين في فرنسا، عقب كوفيد-19، وحدتين فندقيّتين، بما يقارب 200 غرفة فرديّة.

	-مساهمة اجتماعيّة تضامنيّة بهبة قدرها 3.9 مليار دينار وهبة قدرها 11.4 مليار دينار لمكافحة كوفيد-19.
الشـــركة التونســـيّة للبنك	-بالنسبة الى الخواص: إرجاء أقساط القروض من نهاية مارس الى نهاية سبتمبر، بخصوص المداخيل التي تقلّ عن 1000 دينار تونسي. -بالنسبة الى المؤسّسات: تأجيل أقساط الدّيون خلال الفترة الفاصلة بين غرّة مارس ونهاية سبتمبر2020. إطلاق خط استثنائي لقرض اشتغال وإدارة هو " قرض فيروس-كورونا". -في إطار طبّ الشغل والخدمات الاجتماعية تمّ اسداء خدمات لفائدة أعوان البنك. تدخّل الصندوق الجديد للتعاون المحدث سنة 2017 لمساعدة الأعوان عند المرض وتحسين عقود التامين. -المساهمة في تمويل صندوق التضامن بمبلغ 12 مليون دينار.
أمان بنك	-توزيع المساعدات الاجتماعية اعتمادا على "دينار أكسبراس (DINAR EXPRESS)، أوّل منتوج تونسي بلا بطاقة. -مساهمة أمان بنك بمبلغ 11.4 مليون دينار لمكافحة كوفيد-19. -تطبيق أمان بنك لإجراءات مساندة لفائدة الحرفاء: تعليق تسديد أقساط القروض أصلا وفائدة، وكذلك تأجيل تسديد القروض المصرفيّة لمدّة 7 أشهر للفترة المتبقّية من القرض، وذلك لفائدة الحرفاء من الخواص الذين لا تتجاوز مداخيلهم الشهريّة 1000 دينار، وتأجيل بثلاثة أشهر لفائدة الحرفاء الذين يتجاوز أجرهم الشّهريّ 1000 دينار. -مساعدة أمان بنك لمستشفى شارل نيكول من خلال اقتناء 23 سريرا كهربائيا. -المساهمة بمبلغ 11.4 مليون دينار لفائدة الصندوق المخصصّ لمكافحة الجائحة.
بنـــك تـــونس العربـــي الدولي	-التزم البنك الدولي العربي بتونس، من خلال مبادرته "ملتزمون "، بتقديم أنسب الحلول لحاجيات كلّ حرفائه قصد تخفيف تداعيات الأزمة على ميزانيّات الخواص، والإسهام في المحافظة على النّسيج الاقتصادي وحماية مواطن الشغل في تونس. تتضمّن المبادرة عدّة اجراءات ملموسة لصالح الحرفاء الخواص والمهنيين والمؤسّسات.

	-تأجيل أقساط القروض بالنسبة الى الخواصّ أصحاب دخل صاف دون 1000 دينار، الى الفترة ما بين غرّة مارس و30 سبتمبر 2020. أمّا أقساط القروض التي تمّ اقتطاعها في شهر مارس فقد كانت بعدُ، محل تسوية. -إرجاء كلّ أقساط تسديد القروض بالنسبة الى الخواص الذين يتجاوز دخلهم الشهري الصافي 1000 دينار لمدّة 3 أشهر بداية من غرّة أفريل الى 30 جوان 2020. -ليس للحرفاء الخواصّ أن يبادروا بايّ إجراء للاستفادة من إرجاء موعد التسديد. -كلّ هذه التدابير هي طبعا مطبّقة على كلّ القروض التي تحصّل عليها المهنيون بعنوان استخدام معيّن. -وقد خصّص مبلغ إضافي قدره 500 مليون دينار للحاجيات الجديدة لتمويل المؤسّسات والمهنيين وسيُسند هذا المبلغ وفق طلبات الحرفاء حسب حاجياتهم الخصوصيّة وقُدراتهم. لقد رُكّزت تدابير مشجّعة لاستعمال قنوات الخدمة عن بعد: 1.مجانية سحب الأموال بواسطة الموزّعات الأوتوماتيكيّة للأوراق النقديّة في شبكة البنك ولفائدة كل أصحاب البطاقات البنكيّة والبريديّة التونسيّة. 2.مجانيّة المعاملات المجراة على طرفيات الدفع الإلكتروني والتي هي دون 100 دينار بالنسبة إلى كل أصناف البطاقات. 3.مجانيّة البطاقات مسبقة الدفع وبطاقات الادّخار خلال السنة الأولى. -قدّم البنك الدولي العربي التونسي هبة قدرها 18.3 مليون دينار لفائدة الصندوق المخصّص لمقاومة الجائحة.

تمكّن المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة من اقامة علاقات متينة بين حرفاء المؤسّسة والجمهور العريض. إذ أن الحرفاء يكونون فخورين بمصارفهم التي تُسهم مثلا في مساعدة المشتغلين في المؤسّسة.

فالرابط القائم بين المصرف / المؤسّسة والحريف خلال فترة الأزمة هذه، قد يكون أقوى في معناه وأكثر استدامة من نظيره في الفترات " المسالمة". وبالتالي، فإنّ جائحة كوفيد-19 تقدّم للمؤسّسات فُرصا كبرى لكي تلتزم بصفة نشيطة تجاه المسؤوليّة المجتمعيّة ضمن استراتيجياتها وبرامجها. إلا أنّ الجائحة قد دفعت العديد من المؤسّسات الى حافة الانهيار. فيصبح من المهمّ أكثر، أن نفهم ما الذي يدفع بعض المؤسّسات الى أن تكون اخلاقيّة أكثر ومسؤولة اجتماعيّا، بالأخصّ إذا ما كانت الموارد محدودة وإذا ما هُدّد بقاؤها على قيد الحياة.

إلى حدّ الان، وضعت حكومات العالم بأسره برامج مساعدة اقتصاديّة لتخفيف الاعباء الضّاغطة خاصّة على أكثر المؤسّسات هشاشة كالمؤسّسات الصغرى والمؤسّسات السياحيّة. ومن شأن التدابير المتّخذة أن تُحفّز المؤسّسات على المحافظة على سلوكيّات أخلاقيّة واحترام التزاماتها بخصوص المسؤوليّة المجتمعيّة تجاه مختلف الأطراف المتدخّلة. وقد أضحى كذلك من الثابت أنّ الإدارة العليا، تؤدّي خلال الأزمات وفترات الضبابيّة دورا أساسيّا في هذا المضمار. فعلى سبيل المثال، قدّم عديد البنوك والمؤسّسات الكبرى المغاربيّة هبات للمساعدة على مكافحة جائحة كوفيد-19. وبالتالي، تُمثّل هذه الجائحة سياقا ممتازا يسمح بتبيّن كيف انّ العوامل المؤسّساتيّة تُؤثّر في المؤسّسة المجتمعيّة للمؤسّسة وفي السّلوكات الأخلاقيّة عند المؤسّسات.

ومن ناحية أخرى، ستُطرح إثر فيروس كورونا، مسألة بارزة ومتجدّدة، هي مسألة تحليل كيفيّة إضفاء المردوديّة على المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة، وبالأخصّ على المدى المتوسّط والطويل.

ففي الواقع، تضع الجائحة هشاشة المؤسّسات أمام تأثير قوى خارجيّة استثنائيّة، الأمر الذي يجعل هذه الجائحة تُجسّم نظريّة البجعة السوداء.

4. I. تداعيات الكوفيد-19 على المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة

يمكن أن يوجدَ بخصوص هذا الموضوع، وجهتا نظر وتوقّعات متضاربة. فمن ناحية أولى، هذا قد يمنع المؤسّسات من الاستثمار في المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة بسبب ضرورة التركيز على النشاط الأساسي حتّى تبقى قائمة على مدى قصير. ومن ناحية أخرى، علّمنا التاريخ أنّ التغيّرات الطارئة على قوى المحيط (مثلا الأزمة النفطيّة للسنوات 1970)، قد يسّرت تنمية المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة. وبالتالي يُستنتج من نظرة متفائلة أكثر، أنّ جائحة كوفيد-19 ستُسرّع تنامي المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة لما بعد الجائحة على مدى طويل. فقد اقتنع عدد متزايد من المؤسّسات بأن بقاءها وتناميها على مدى طويل يخضعان إلى تحقيق توازن دقيق بين المردوديّة من ناحية، والتناغم من ناحية أخرى، مع مختلف أطرافها المتدخّلة. فالمسألة الأكثر وجاهة وتأكّدا لا تتمثّل على الأرجح في معرفة إن كان من الواجب أم لا، أن نستثمر في المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، وإنّما بالأحرى، في معرفة كيف نستثمر فيها قصد بلوغ الأهداف الاجتماعية والبيئيّة والاقتصاديّة، وهي ذات فوائد متبادلة، يتبع بعضها البعض الآخر. فالجائحة ستلقّننا درسا نُدرك وفقه " أنّنا جميعا على نفس القارب"، الأمر الذي سيُرقّع دون شكّ مستوى انتظارات النّاس بأن تكون المؤسّسة مسؤولة اجتماعيّا بقدر أرفع. فبإمكاننا بالتالي، تصوّر مرحلة ما بعد الجائحة، كمرحلة تكون فيها المؤسّسات المزدهرة هي التي لها التزام قويّ في مجال المسؤوليّة المجتمعيّة، ولها كذلك استراتيجيات ناجعة في الأداء الثلاثي [المحيط والمجتمع والحوكمة -ESG-]. "فالغسيل الأخضر" (لبيئي) سيصبح حينئذ ذا مخاطر أكبر فأكبر من حيث الشرعيّة والسّمعة.

لقد دعت منظمة الأمم المتّحدة الى بذل مجهودات قصد تشييد اقتصاديّات لما بعد جائحة كوفيد-19، تكون أكثر إدماجا واستدامة وصمودا أمام التحدّيات العالميّة، على غرار الجوائح والتغيّرات المناخيّة وغيرها، عوض العودة الى عالم ما قبل أزمة فيروس كورونا (منظمة الأمم المتّحدة 2020).

تعرض هذه الجائحة فُرصا عريضة للمؤسّسات لكي تنتهج بشكل نشيط، درب مبادرات مختلفة تخصّ المسؤوليّة المجتمعيّة خلال الأزمة ولكي تُحفّز احتماليّا، عهدا جديدا من تنامي المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة على المدى البعيد. لقد دفعت الجائحة إلى تعميق وتعزيز أشكال التعاون الإقليمي الدّاخلي بين بلدان اتحاد المغرب العربي. فبعض المبادرات النّاجمة عن الجائحة، وبالخصوص في مجال الابتكار الرقمي والمسؤوليّة المجتمعيّة، قد تُعلن عن مستقبل "مترابط" أكثر. ومن أمثلة ذلك مشروع أُقيم بتنسيق بين مؤسّستي Maghreb Startup Network وLaStartup Factory من المغرب ومؤسّستي IncubMe(الجزائر) وTunisie EY وهي مؤسّسات نظّمت مخيّما فكريّا (Boot camp) حول كوفيد-19، انعقد كليّا عن بعد في نهاية شهر جوان.

عرض المشاركون مقاربات رقميّة تهدف إلى إدارة أزمة كوفيد-19 استنادا الى أربعة مشاريع تمّ انتقاؤها كمشاريع رابحة. ومن بين المشاركين المؤسّسة الناشئة اللّيبية (Speetar) التي طوّرت منصّة رقميّة لربط المرضى بالأطباء وتضمن تلقّي الأشخاص الذين يعيشون في مناطق نائية، علاجا طبيّا. وثمّة مثال ثان هو" ماكلتي" في الجزائر وفيه تطبيقة تهدف الى تقليص التبذير الغذائي داخل المطاعم المؤسّساتيّة بتمكين الناس من حجز أكلاتهم قبل يوم.

حتّى وإن ظلّت مشاكل المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال على صعيد المنطقة تنتظر الحلول، فإنّ مبادرات مثل هذه تشير إلى أنّ منظومة إقليميّة بأكثر ترابط ومشتركة ومسؤولة اجتماعيّا، من الممكن أن تنبثق إثر كوفيد-19.

5.I المنهجيّة

يتمثّل الهدف الرّئيسي من هذا القسم في قيس الأداء المستدام لدى 66 مصرفا مغاربيا (أنظر إلى الملحق). سنقيّم درجة الاستدامة لدى مصارف اتحاد المغرب العربي اعتمادا على معطيات الأداء الثلاثي(ESG) المنشورة على مواقعها في الشبكة وتقاريرها السنويّة ومسؤوليتها المجتمعيّة. يتعلّق الأمر هنا بدراسة نوعيّة ترمي الى التعرّف على ممارسات المسؤوليّة المجتمعيّة التي اعتمدتها مصارف اتّحاد المغرب العربي. يفسّر اختيار مقاربة نوعيّة بمحدوديّة المعطيات المتاحة حول الموضوع.

نظرا للنّقص المُسجّل في الأدبيات المكتوبة حول البلورة الحديثة لممارسات المسؤوليّة المجتمعيّة في بلدان اتحاد المغرب العربي، نقدّم فيما يلي نتائج دراسة نوعيّة أُجريت لتوثيق وتحليل ممارسات المسؤوليّة المجتمعيّة لدى المصارف المغاربيّة.

6.1 وصف المتغيّرات

تمّ قياس أداء الاستدامة وفق سلّم بخمس نقاط قائمة على المعايير الخمسة التالية، كما يُبيّن ذلك في الجدول الموالي:

الجدول 1. 2-وصف المتغيّرات

المعايير البيئيّة	
أ. **الاستثمارات البيئيّة والتمويل الأخضر.**	1. تمويل المشاريع الكبرى البيئيّة 2. مرافقة الحرفاء في المشاريع الخضراء 3. تسهيلات إقراض للمشاريع الخضراء 4. مبادرات صغيرة 5. لا يمنح أيّ امتياز للمشاريع الخضراء/ البيئيّة
ب. **تقليص استهلاك الفضلات والطاقة....**	1. للمؤسّسة استراتيجيا بيئيّة شاملة كاستعمال الطّاقة المتجدّدة (مفصّلة جيّدا في التقرير / الموقع). 2. تقليص ضخم للفضلات ولاستهلاك الطّاقة (مفصّل في التقرير/الموقع). 3. تقليص بأقلّ أهمّيّة للفضلات وللطّاقة (دون تقديم تفاصيل). 4. بعض المبادرات "الخضراء". 5. لا وجود لأيّ مبادرة.
المعايير الاجتماعيّة	
ت. **استثمار لفائدة المجموعة (تعليم، رياضة، المبادرة بالأعمال)**	1. استثمار في مشاريع عديدة/كبرى لفائدة المجموعة (مشاريع مفصّلة في التقرير/الموقع). 2. استثمار في مشاريع ثقافية أو رياضيّة أو... (مشاريع مفصّلة في التقرير/الموقّع). 3. استثمار في مشاريع صغيرة/متوسّطة لفائدة المجموعة (مشاريع مفصّلة في التقرير/الموقع).

	4. المشاركة في الاستثمار في مشاريع لفائدة المجموعة/ الرّعاية (دون تقديم تفاصيل). 5. دون أيّ استثمار.
ث. الموارد البشريّة (التدريب، انتداب الشباب، مكافآت وقروض مُسلّمة للأعوان	1. للمؤسّسة استراتيجية للتدريب المستمرّ في العديد من المجالات واستراتيجية انتداب (شباب/نساء) وتقدّم للأعوان قروضا ومساعدات اجتماعيّة ومكافآت (مفصّلة جيّدًا في التقرير/الموقّع). 2. تعرض المؤسّسة تدريبات على الموظفين، ارتباطا بأنشطتهم المهنيّة، أو الانتداب، أو تقديم القروض (دون تقديم تفاصيل). 3. بعض المبادرات تدفع إلى تألّق الموظفين (جملة مقتضبة في التقرير دون تقديم تفاصيل). 4. لا وجود لأيّ استراتيجية لتحسين العلاقة مع الأعوان.
معايير الحوكمة	
ج. الإعلام بخصوص المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة	1. تقرير منفصل للمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة. 2. يتضمّن التقرير السنوي جزءًا كبيرًا مخصّصًا للمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة (مفصّل جيّدًا ومع أرقام). 3. يُخصّص جزء (بضعة صفحات) من التقرير السنوي للمسؤوليّة المجتمعيّة. (مفصّل جيّدًا ومع أرقام). 4. يوجد جزء وصفي للمسؤولية المجتمعيّة، ضمن التقرير السنوي أو على الموقع (دون تقديم أرقام دقيقة). 5. لا وجود لأيّ اعلام بخصوص المسؤوليّة المجتمعيّة.
ح. خطوط عريضة (P.E -الميثاق العالمي -معيار I.S.O -اتفاقيات اجتماعيّة وبيئيّة).	1. التوقيع على العديد من الاتفاقيات الوطنيّة والدّوليّة. 2. التوقيع على الأقلّ على ثلاث اتفاقيات وطنيّة و/أو دوليّة. 3. التوقيع على الأقلّ على اتفاقيّة واحدة وطنيّة أو دوليّة. 4. التوقيع على الأقلّ على اتفاقيّة واحدة وطنيّة.

	5. لا وجود لأيّ اتّفاقيّة.
المعايير الصّحّية	
خ. كوفيد - 19	1. مساعدات إلى الحرفاء والدّولة ومساعدات اجتماعيّة. 2. مبادرات لمساعدة الحرفاء (مثال: تأجيل تسديد القروض، إلخ...). 3. بعض المبادرات لمكافحة كوفيد -19. (دون تقديم تفاصيل). 4. المساهمة في حملة توعية. 5. لا وجود لأيّ مبادرة.

لقد حُدّدت مؤشّرات الأداء المستدام اعتمادًا على تحليل ممارسات المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، التي تبادر بها المصارف المغاربيّة وهذا من خلال مواقع الواب والتقارير السنويّة المتّصلة بالمسؤوليّة المجتمعيّة. ومثلما يبيّنه الجدول 2، يقوم المؤشّر على أربعة أبعاد رئيسيّة: البيئة والمجتمع والحوكمة والصّحّة. ومن ناحية أخرى، أثبتت الأزمة الصّحّية الأخيرة، أن البعد الصّحّي أضحى من الواجب اليوم أخذه بعين الاعتبار، إلى جانب الأبعاد الثلاثة الأولى (E.S.G)، أثناء تقييمنا لأداء الاستدامة. ففي الواقع كانت الجائحة محفّزا ودافعا للمسؤوليّة المجتمعيّة عند العديد من المؤسّسات والمصارف المغاربيّة.

لقد أسند إلى كلّ معيار عدد متراوح بين 1 و5 حيث أنّ عدد 1 يعني أنّ المصرف متقدّم في مجال التنمية المستدامة والمسؤوليّة المجتمعيّة، في حين أنّ عدد 5 يعني أن المصرف مازال في خطواته الأولى. يُحتسب لكلّ مصرف مؤشر متوسّط مرجّح، ثمّ يُحوّل إلى نسبة مائويّة من 0 % إلى 100 %. وكلّما كان المؤشّر أرفع إلاّ وكان المصرف أكثر استدامة.

I .7إحصائيّات وصفيّة

الجدول I. 3-إحصائيّات وصفية

المعدل	الإنحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأقصى	عدد الملاحظات
22%	26%	0%	100%	66

بيّنت النتائج أنّ قيمة الأداء المستدام عند المصارف المغاربيّة يتراوح بين 0 % و100 % على امتداد كامل فترة الدّراسة، وأنّ له متوسّطًا يبلغ 22 %. نلاحظ تغايرات شديدة في الممارسات المتّصلة بالمسؤوليّة المجتمعيّة، بين مختلف المصارف المغاربيّة. نتبيّن في الواقع أنّ 27،27 % من المصارف المغاربيّة هي بصدد التقدّم في مجال التنمية المستدامة والمسؤوليّة المجتمعيّة، وأنّ 16،67 % منها تُعدّ متقدّمة في ذات المجال. وتبيّن هذه النتائج كذلك أنّ المصارف المغاربيّة تُعدّ على الدّرب القويم بخصوص أخذ ممارسات المسؤوليّة المجتمعيّة بعين الاعتبار، رغم تأخّر بعض المصارف. وفي الواقع، أظهرت أغلب المصارف المغاربيّة اهتماما كبيرًا خلال السنوات الأخيرة بمسألة المسؤوليّة المجتمعيّة. يبرز هذا بوضوح من خلال التقارير السنويّة وتقارير المسؤوليّة المجتمعيّة، ومن خلال صفحات الواب، حيث تُقدّم هذه المصارف تصريحات بخصوص انخراطها في مسار المسؤوليّة المجتمعيّة. وتخصّص هذه المصارف في أغلب تقاريرها الماليّة صفحات تبرز بجلاء مساهماتها في المسؤوليّة المجتمعيّة. لقد انتهجت المصارف المغاربيّة دربَ أنشطة تُدمج التربية وتنمية فكر القيادة والولوج والمبادرة بالأعمال، والفلاحة والصّحّة والابتكار والاستدامة البيئيّة وتنمية المؤسّسات والتدخّل الإنسانوي، وأخلاقيات الأعمال والتنمية الجماعيّة والحوكمة والمسائل المتّصلة بموقع العمل. وفي الواقع كانت أغلب أنشطتها المتّصلة بالمسؤوليّة المجتمعيّة مقتصرة على مبادرات خيريّة.

8.1 خاتمة

بصفة عامّة، تتمتّع مبادرات المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة بالدّفع والإسناد من قبل الحكومات الوطنيّة. ويؤدّي هذا إلى التزام أقوى وأجلى لفائدة المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة.

لقد شرعت أغلب المصارف المغاربيّة في الاهتمام بالتحدّيات الاجتماعيّة والبيئيّة الجديدة التي تواجهها المجتمعات التي هي ناشطة صلبها.

واستعانة بدراسة نوعيّة، ناقشنا باختصار البعض من ممارسات المسؤوليّة المجتمعيّة لدى المصارف المغاربيّة. وبيّنت نتائج هذه الدّراسة أنّ المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة هي بصدد التطوّر بسرعة في المنطقة، رغم التفاوتات بين مختلف المصارف. فالتحدّي الملحّ اليوم بالنسبة إلى الجامعيّين والممارسين، يهدف إلى بلورة (تطوير) استراتيجيات وممارسات ناجعة، بخصوص مسؤوليّة مجتمعيّة تكون مطابقة للسّياقات المحليّة.

الاقتصاد غير المرصود

فِي المنطقة المغاربيّة

هل تسمح الرّقمنة بمقاومة هذه الآفة؟

II.1 مقدّمة

تعاني بلدان المنطقة المغاربيّة منذ عدّة عقود من ظاهرة الاقتصاد غير المرصود (أو الخفيّ). لقد عُدّت هذه الآفة بمثابة الأذى الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يُفلح إلاّ في استغلال العمّال المُفقّرين وفي شلّ طاقة أهل القرار العموميّين على تمويل الخدمات الأساسيّة الضّروريّة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يمثّل الاقتصاد غير المرصود عقبة خطيرة وحاجزا أمام مناخ الأعمال بالنسبة إلى المؤسّسات المسجّلة في السّوق الرّسميّة.

ويمكن أن تكون للاقتصاد الخفيّ انعكاسات خطيرة على الأداء الاقتصادي، إذ يشوّش الإحصاءات الرّسميّة ويشوّه حقيقة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما. كما تكون له انعكاسات كذلك على الميزانيّات العموميّة التي تتأذّى من تقلّص القاعدة الجبائيّة (تانزي 1982، شنايدر وانست 2000، جركسهاني 2004).

يعود تنامي الاقتصاد غير المرصود في المنطقة المغاربيّة إلى السنوات 1970 و1980. وهو يُفسّر بجلاء، بالتقييدات المسلّطة على التوريد وبالرّسوم الجمركيّة المرتفعة والتجارة البينيّة النّادرة داخل المنطقة إلخ...

يتمظهر الاقتصاد غير المرصود في أشكال مختلفة في بلدان المنطقة المغاربية وهو يظهر كذلك عند حدود البلدان المعنيّة: فسكّان المناطق الحدوديّة شمال المغرب يستوردون البنزين الجزائري عند الحدود الشرقيّة ثمّ يبيعونه في الأسواق غير الرّسميّة بالمنطقة، كما أنّ شبكات جنوب البلاد التّونسيّة تستورد أيضا سِلعًا ليبيّة مدعومة مثل البنزين والمنتجات الغذائيّة الأساسيّة (غاليان 2018). لنُذكّر كذلك بأنّ الاقتصاد غير المرصود يقع في لبّ الأسباب الكثيرة للرّبيع العربي لسنة 2011، وقد اندلع في تونس لمّا أقدم أحد الباعة المتجوّلين من القطاع غير الرّسمي، يبيع الغلال والخضر وتعرّض إلى سوء معاملة من قبل الشرطة، أقدم على إضرام النّار في جسده.

وأمام ضخامة التحدّيات التي يطرحها الاقتصاد غير المرصود، يُعدّ ضمان انتقال العاملين في القطاع غير الرّسمي ووحداته الاقتصاديّة، إلى الاقتصاد الرّسمي، أمرًا على غاية من الضرورة، إذ أنّ إضفاء الصّبغة الرسميّة على الاقتصاد غير المرصود يعدّ، عنصرًا حاسمًا في تحديد أهداف التنمية المستدامة. فالرّقمنة أو اعتماد تكنولوجيّات ومقاربات رقميّة، يُوفّران فرصة غير مسبوقة للتّصدّي إلى العقبات التي تعطّل من ناحية أولى الادماج الاجتماعي ومن ناحية أخرى إضفاء الصّبغة الرسميّة على الاقتصاد (فارازي 2014).

إنّ تقييم تأثير ما يُتبنّى من تكنولوجيات حديثة في الاقتصاد غير المرصود يمثل في نظرنا موضوع بحث له فائدة قصوى، ولكنّه لم يحظ إلى حدّ الآن إلاّ باهتمام قليل (إلجين، 2013؛ جاكولين وآخرون، 2009). لقد اخترنا أن نستكشف في هذا الفصل تأثير الرقمنة في الاقتصاد الخفيّ في بلدان المغرب العربي. فإجراء دراسة تخصّ سياق

المنطقة المغاربيّة، يبدو مفيدًا جدّا بما أنّ الاقتصاد غير المرصود يقع في لبّ التحدّيات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الرئيسيّة في المنطقة، ضمن سياق رقمنة متزايدة. يتمثّل هدفنا في تحديد تأثير الرقمنة في حجم الاقتصاد الخفيّ، على أن نأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت عوامل أخرى مؤثّرة في هذه الآفة.

وبغاية تقييم تأثير الرقمنة في الاقتصاد غير المرصود، سنرتكز، كنقطة انطلاق سنعمّمها، على معطيات سنويّة تتعلّق بتونس خلال فترة 1996-2018. إنّ الشروع في إجراء دراسة متّصلة بالاقتصاد غير المرصود ليس أمرًا يسيرًا، خاصّة بسبب عدم توفّر بيانات ذات مصداقيّة حول حجم هذه الظاهرة. ورغم ذلك، تعرض دراستنا ميزة استخدامها لبيانات صادرة عن نموذج توازن عامّ متحرّك وعشوائي (D.S.G.E). خلافا لمقاربات أخرى مقترحة في الأدبيّات لتقييم (تقدير) وزن الاقتصاد غير المرصود، يأخذ النموذج المذكور (D.G.S.E) بعين الاعتبار فرضيّات مختلفة حول السلوك الرّشيد (العقلاني) للعناصر الاقتصاديّة السّامحة بتطبيق تحاليل لما يناسب من السّياسات النقديّة وسياسات الميزانيّة بهدف تقليص انتشار هذه الظّاهرة.

وتبيّن نتائج دراستنا أنّ الرّقمنة تنزع إلى مقاومة الاقتصاد غير المرصود، في تونس وفي منطقة المغرب العربي عمومًا. فعلى المدى البعيد، يتراجع الاقتصاد غير الرّسمي بنسبة 1% عندما يرتفع مستوى الرّقمنة بنسبة 1 %. فهذه النتيجة تَدعم الفرضيّة التي تعتبر أنّ الرّقمنة تضمن انتقال الاقتصاد الخفي إلى الاقتصاد الرّسمي.

تُنظم بقيّة الفصل كما يلي: يعرض القسم 2 إطارًا نظريّا حول الاقتصاد غير المرصود وحول الرقمنة. ويُقدّم القسم 3 لمحة مختصرة عن الحقائق النمطيّة بالمنطقة المغاربيّة. ويركّز القسم 4 على منهجيّة تُحيل إلى الاقتصاد القياسي والنتائج التجريبيّة. وأخيرًا يقدّم القسم 5 مُلخّصًا ويقترح توصيات.

II .2الأدبيّات

يتجسّم أحد أهداف هذا العمل في توفير إضافة نظريّة حول العلاقة بين الرّقمنة والاقتصاد غير المرصود. ولبلوغ ذلك، بدَا لنا أنّ تقديم تعريف واضح ودقيق للاقتصاد غير المرصود، واختيارًا جيّدًا لمنهجيّة تمكّن من تقديره، يُعدّان أمرًا ضروريّا.

II .1.2 الاقتصاد غير المرصود : التعريف

تقترح الأدبيات حول الاقتصاد غير المرصود، عدَدًا ضخما من التّسميات، منها بالأخصّ الصّفات التالية: الاقتصاد الباطني أو المتستّر أو الرّمادي أو اقتصاد الظلّ أو غير الرّسمي أو الثاني أو الموازي أو السّرّي أو اللاّقانوني أو غير المسجّل أو الأسود (إرجع بالأخصّ إلى توماس، 1992، فايغ، 1990، فليمنغ وفارال، 2000، وشنايدر وأنست، 2000 ودلاّنو 2003). وغالبا ما تُستعمل هذه الألفاظ كمترادفات، بما أنّها تبدو جميعًا ذات دلالة سلبيّة مقترنة بأنشطة غير شرعيّة. ولكنّ هذه المفردات تحيلنا إلى ظواهر متباينة وينبغي أن تُستعمل بشكل مناسب (باغاشفا وناهو 1995، فايغ وأوربان، 2008، وتوماس، 1992).

ونظرا لتعدّد المفاهيم والتعاريف، وبغاية ضمان إدراك شامل لإجمالي النّاتج المحلّي، أدخلت منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة مفهوم الاقتصاد غير المرصود الذي عُرّف بأنّه "مجموع الأنشطة الإنتاجيّة -غير القانونيّة والقانونيّة، التّجاريّة وغير التّجاريّة -التي يمكن للمحاسبات العموميّة أن تُسجّلها في إطار الإنتاج" (منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، 2000). فبهذا المعنى، يشمل الاقتصاد غير المرصود كلّ الأنشطة التي لا يمكن أخذها بعين الإعتبار لأنّها باطنيّة وغير شرعيّة وغير نظاميّة (بما في ذلك الأنشطة التي تنجزها الأسر)، أو كذلك لأنّ جهاز تجميع البيانات القاعديّة يعرض ثغرات.

تصنيف الاقتصاد غير المرصود

حسب منظمة التّعاون والتنمية الاقتصاديّة، يغطّي الاقتصاد غير المرصود الأنشطة التي تنتمي إلى إحدى المناطق الخمس التالية وهي ذات إشكاليات.

- يضمّ **الاقتصاد الباطني (التحتي)** أنشطة يمكن أن تكون في نفس الوقت منتجة اقتصاديّا وشرعيّة، إذ أنّها تحترم بعض المعايير والتراتيب ولكنّها مخفيّة إراديّا بالنسبة إلى السلطات العموميّة، قصد الإفلات من دفع الضّريبة على الدّخل والضريبة على القيمة المضافة أو بعض الضّرائب الأخرى، ودفع مساهمات الضمان الاجتماعي أو الاستجابة إلى بعض المعايير القانونيّة مثل الأجر الأدنى والعدد الأقصى لساعات العمل.
- يضمّ **الاقتصاد اللاّقانوني** إنتاج سلع وخدمات يُحجّر امتلاكها وبيعها وتوزيعها بالقانون كما هو الشأن بالنسبة إلى تجارة الأسلحة والمخدّرات. وتشمل الأنشطة اللاّقانونيّة كذلك إنتاج وبيع البضاعة المُقلّدة وأخيرًا إخفاء البضاعة المسروقة والفساد وتبييض رؤوس الأموال.
- يضمّ **الاقتصاد غير الرّسمي** أنشطة يكون فيها الإنتاج والتوزيع شرعيّين تمامًا. فهذه الخاصّيّة تميّز بين الإنتاج غير الرسمي والإنتاج غير القانوني. وثمّة أيضا تمييز بين القطاع غير الرسمي وأنشطة الاقتصاد الباطني (التحتي). والأنشطة اللاّرسميّة غير المرصودة هي جزء من القطاع غير الرسمي الذي يشمل

كذلك الأنشطة المرصودة والممارسة بصفة غير رسميّة. وبصفة عامّة، تمثّل الأنشطة غير الرّسميّة الأنشطة الإنتاجيّة والممارسة من قبل مؤسّسات لم تُشكّل كشركات منتمية إلى قطاع الأسر. ولم يتمّ تسجيلها و/أو هي دون حجم معيّن من حيث عدد العاملين ولها إنتاج ذو صبغة تجاريّة (أوروسنات 2013).

- أمّا **إنتاج الأسر من أجل استعمال نهائي ذاتي**، فإنّه يضمّ الأنشطة الإنتاجيّة المستهلكة والمرسملة من قبل الأسر ذاتها. يتعلّق الأمر بإنتاج غير تجاري للسلع والخدمات، يضمّ إنتاج المزروعات والماشية وإنتاج سلع أخرى بغاية الاستعمال النهائي الذّاتي للأسر وبناء المساكن الفرديّة وبعض الأشكال الأخرى من تكوين رأس المال القار للحساب الذّاتي، والأكرية المنسوبة إلى المالكين المقيمين وخدمات معيني المنازل المؤجّرين.
- **والمنتجات غير المحقّقة بسبب ثغرات في جهاز تجميع البيانات القاعديّة** تشمل كلّ أنشطة الإنتاج التي يُفترض احتسابها في برنامج تجميع البيانات القاعديّة، ولكن لا يُصرّح بها إحصائيّا، بسبب مشاكل يمكن اختصارها في الأصناف الثلاثة التّالية: النّقص في تغطية المؤسّسات عندما تكون حديثة ولم تُدمج بعدُ في قاعدات السّبر، أو عندما تكون دون عتبة الحجم المعتمدة في الاستبيان، أو إذا ما صُنّفت بشكل خاطئ حسب نوع النشاط أو حسب المنطقة وتمّ بالتّالي إقصاؤها خطأً. عدم توفير المؤسّسات لأجوبة إذا ما كانت مُدمجة في العيّنة ولكن لم يُجمع أيّ مُعطى، إضافة إلى نقص في تصريح المؤسّسات لقيمتها المضافة.

2.2.II الاقتصاد غير المرصود : طرق القيس والتقدير

من البديهي أن الحصول على معلومات حول الأنشطة غير المرصودة وحجمها ومختلف الأشكال التي تتبلور وفقها، أمر عسير ويشكّل في بعض الحالات مهمّة مضنية، بما أنّ هذه الأنشطة لا تنتمي إلى الاقتصاد الرّسمي.

وبالتّالي، فإنّ الامكانية الوحيدة للحصول على تكميم لحجم هذه الأنشطة يتمثّل في إجراء "تقدير" فحسب. أُجريت عدّة محاولات واستُعملت عدّة مقاربات لهذه الغاية، حتّى وإن تمادى بعض الخلاف بخصوص أفضل الظّرف لتقدير حجم هذه الظّاهرة.

ومن المعتاد في الأدبيّات أن نُصنّف المقاربات المعتمدة في ثلاثة أقسام رئيسيّة: المقاربات المباشرة والمقاربات غير المباشرة والمقاربة-النموذج.

II .1.2.2 المقاربات المباشرة

تُعالج المقاربات المباشرة، وهي تسمّى أيضا مقاربات دقيقة، بيانات الاقتصاد الجزئي (الدقيق) باستعمال استبيانات ومحادثات واستجوابات مطبّقة في نفس الوقت على الأسر و/أو على المؤسّسات. وتوفّر النتائج المتحصّل عليها اعتمادًا على هذه المقاربة، معلومات ثمينة حول هيكلة الاقتصاد غير المرصود وديمغرافيته وخصائصه الجغرافيّة وملامح العمل فيه، بما في ذلك العرق والنوع الجنسي إلخ. إلاّ أن طريقة المسح معرّضة لعدّة انتقادات: فالأشخاص لا يميلون إلى التعاون، وإذا ما قبلوا الإجابة عن الاستجواب فإنّ الأجوبة المستخلصة لا مصداقيّة لها، بما أن أغلب المستجوَبين يتردّدون في الإفصاح عن سلوك غشّ، الأمر الذي يُعَسّر عمليّة تقييم حجم العمل غير المصرّح به، وقد يؤدّي إلى نقص في تقدير حجم الأنشطة الاقتصاديّة غير المرصودة. ويتمثّل عيب آخر في هذه الطّريقة هو أنّ عمليّة تجميع المعطيات مُكلفة وتتطلب كثيرًا من الوقت. علاوة على ذلك، ونظرا إلى أنّ الاستجوابات تتمّ في وقت معيّن (مثلا خلال شهر خصوصي من سنة معيّنة)، لا تُفضي النتائج المتحصّل عليها إلاّ إلى تقديرات موضعيّة، وبالتّالي تقديرات ثابتة في الزّمن. فهي حينئذ عاجزة عن توفير تقديرات حول تطوّر الاقتصاد غير المرصود خلال مدّة طويلة جدّا.

II .2.2.2 المقاربات غير المباشرة

أمّا المقاربات غير المباشرة، وهي تُسمّى كذلك "المقاربات-المؤشّر"، فإنّها تعالج عمومًا معطيات متّصلة بالاقتصاد الكلّي من خلال استغلال مختلف علاقات الاقتصاد الكلّي لاستنتاج حجم الاقتصاد غير المرصود. فيمكن الحصول على تقديرات، انطلاقا مثلا من تفحّص الفوارق بين الناتج الوطني المُنتج (الحاصل) والاستهلاك (بيساربداس وفيبر، 1989)، أو بين اليد العاملة الفعليّة واليد العاملة المسجّلة (كونتيني، 1981) أو كذلك بمقارنة المُدخلات الكهربائيّة بالإنتاج الصناعي (كاوفتمان وكاليبردا 1996)، أو حتّى كذلك باستعمال مقاربة طلب العُملة بقياس الانحراف بين طلب العملة الفعلي وطلب العملة عند غياب الرسوم (كاغان 1958، تانزي 1983).إلاّ أنّ هذه المقاربات مُنتقدَة عمومًا لكونها تقوم على فرضيّات مختلفة بسيطة ومحدودة، وهي تُركّز كذلك على جانب معيّن أو مؤشّر خصوصي من الاقتصاد غير المرصود، وتهمل العديد من الجوانب الأخرى (شنايدار 2005، إلجن وأوزتونالي، 2012).

II .3.2.2 "المقاربة –النموذج"

ثمّة مقاربة ثالثة لتقدير حجم الاقتصاد غير المرصود، تقوم على "المقاربة-النموذج "التي تعتبر الاقتصاد غير المرصود كمتغايرة كامنة، وتُميّز هذه المقاربة بين نموذج "تعدّد المؤشّرات والأسباب" (M.I.M.I.C) ونموذج التوازن العام الدينامي العشوائي (D.S.G.E).

تعتمد طريقة "تعدّد المؤشّرات والأسباب" (M.I.M.I.C) على أعمال فراي Frey وفاك-هانمان Weck-Hannemann-(1983) وهي تقوم أساسًا على نموذج "عاملي" يُعَالج فيه الاقتصاد غير المرصود كمُتغايرة غير ملحوظة وتفسّر بعدّة

متغايرات ملحوظة، كأسباب للاقتصاد غير المرصود، وبمجموعة مؤشّرات قابلة للملاحظة ومتأثّرة بهذه الظّاهرة. ولكن، على غرار المقاربات المُعرّف بها أعلاه، كانت هذه الطّريقة موضوع انتقادات لاذعة. فقد بيّن هالبرغار وكنيبال (1988) أن تقديرات حجم الاقتصاد غير الرّسمي النّاجمة عن هذه المقاربة، تعدّ غير ثابتة حيال تغييرات طفيفة، سواء تعلّق الأمر بالفترة أو بمجموعة البلدان المدروسة. وهما يعتبران كذلك أنّ المتغايرات-المؤشّرات غير مقنعة لبلوغ هذه الغاية. ووُجّه انتقاد آخر إلى نموذج "تعدّد المؤشّرات والأسباب" (M.I.M.I.C) إذ أنّه لا يقوم على أيّ مؤسسة-صغيرة جدّا، الأمر الذي يجعله معرّضا إلى الانتقاد الشّهير الذي قدّمه "لوكاس" (1976). وبرويش (2005) هو أحد معارضي استخدام مقاربة "تعدّد المؤشّرات والأسباب" لهذه الغاية. علاوة على ذلك يؤكّد إلجن وأرتورك (2018) بأنّ هذا النموذج يقوم على استخدام خصوصيّات الاقتصاد القيسي حصريّا، فيصبح بذلك معرّضا، إلى أخطاء إحصائيّة.

أمّا "المقاربة-النموذج" الثانية المستخدمة لتقدير حجم الاقتصاد غير المرصود فهي مقاربة "التوازن العام الدّينامي العشوائي" (D.S.G.E). قياسا بالطّرق المعروضة أعلاه، تنحرف هذه الطريقة جذريّا عن المنهجيّات التقليديّة المقترحة في الأدبيّات لتقدير حجم الاقتصاد الباطني (التحتيّ)، وهي في رأينا، تعرض ميزتين أساسيّتين. أوّلا لأنّها ترتكز على النظريّة ونعتقد أنّ منهجيّة "التوازن العام الدينامي العشوائي" تسمح بفهم أفضل لأسباب الاقتصاد الباطني (التحتي). وثانيا لأنّ النموذج المعتمد يسمح بتقييم انعكاسات سياسة الميزانيّة والسياسة النقديّة للاقتصاد الباطني في إطار نظرة توازن عامّ.

II .3.2 الاقتصاد غير المرصود والرّقمنة : الجانب النظري

من النّاحية النظريّة يمكن لاعتماد أفضل على التكنولوجيات الحديثة أن يؤثّر في حجم الاقتصاد الخفيّ بتضمينه، ولكن أيضا، رغم ذلك، أن يفتح آفاقا جديدة لصالح انتماء أفضل إلى الصّبغة الرّسميّة.

نظريّا، يمكن للعلاقة بين الرّقمنة والاقتصاد غير المرصود، أن يمرّ عبر قنوات عديدة.

- **تقليص التهرّب الجبائي**

تمثّل الرّقمنة فرصة حقيقيّة لإضفاء الصّبغة الرّسميّة على الاقتصاد غير المرصود، وتشكّل خطوة مهمّة للأمام، لإزاحة الإكراهات التي يواجهها القطاع الخاصّ في إجراءات الانتقال إلى الأنشطة الرسميّة. فالرّقمنة، وبالأخصّ ولوج أفضل إلى الأنترنات، بإمكانهما المساهمة في تطوير الإدارة الجبائيّة والجمركيّة بتوسيع الإيرادات الضّريبيّة وبتقليص تكاليف تجميع الضّرائب (غنانيون وبرون، (2018). فتطبيقات الإدارة الإلكترونيّة يمكن أن تحسّن الشفافيّة وأن تخفّف مشكل لاتناظر المعلومة، بترفيع الوصول إلى المعلومة. كما أنّها تسمح أيضا بالنهوض بالمسؤوليّة بفضل تحسين

قدرة المواطنين على متابعة القرارات وأعمال مختلف الموظّفين، مع جعل الإجراءات الإداريّة في نفس الوقت أبسط وأكثر شفافيّة (بها تناغار، 2003).

ومن ناحية أخرى، وإذا ما استخدمت السلطات العموميّة القطاع المالي لمراقبات الصّفقات وتوظيف الرّسوم عليها، تسمح رقمنة القطاع المصرفي بمكافحة التهرّب الجبائي، وتمكّن بالتالي من تخفيف أهمّ، لانتشار الاقتصاد غير المرصود (بارديا ف وسونوريس، 2016).

- **التشجيع على الإدماج المالي وعلى الدّفع عن بعد**

تعرض الرّقمنة حلولا تدفع إلى التّخلّص من الإقصاء المالي وتمثّل فرصة كبرى لكي يُدمج ماليّا أهل الاقتصاد غير المرصود. ويمكن للرّقمنة أيضا أن تؤثّر في الاقتصاد غير المرصود. بتحسين الوصول إلى القروض، إذ أن المؤسّسات غير الرّسميّة تصرّح عموما بأنّ الوصول إلى التمويل يمثّل أهمّ عقبة تعترضهم (جاكولين وآخرون، 2019). واعتماد تكنولوجيات جديدة في القطاع المصرفي، يسمح بإفراز مجموعات كبرى من المعطيات حول المستعملين (العادات وتأريخيّة القروض، إلخ.)، كما ييسّر الوصول إلى القروض بتقليص أشكال اللاّتناظر في المعلومة وبتحسين الشّفافيّة (آرون 2018). تمثل رقمنة المصارف فرصة لتنويع الخدمات الماليّة أكثر فأكثر، وأضحت عامل أمْوَلة الاقتصاديّات (شي وتور 2015). فعلا، تمثّل الاستفادة من الرّقمنة، فرصة كبرى بما أنّ الأشخاص والمؤسّسات داخل السّوق غير الرّسميّة، أطراف تكون أحيانا عاجزة عن توفير شكل ذي مصداقيّة من أشكال التعريف لفتح حساب مصرفي، كما لا تقدر على أن تُثبت بصفة مقنعة قدرتها على التسديد، وذلك بسبب لاتناظر المعلومة (فا رازي، 2014).

وإذ أنّ المؤسّسات العاملة في السوق غير الرّسميّة تستعمل الأموال نقدًا كوسيلة وحيدة للدّفع حتّى تتمكّن من تقليص قابليّة تتبّع معاملاتها (لابورتا وشلايفار، 2014). فالانتقال من الدفع نقدًا إلى الدّفوعات الرّقميّة يجعل المعاملات التجاريّة أضمن وأكثر استرساليّة وأقلّ تكلفة (باك وآخرون، 2018). فأرباح النّجاعة هذه، تُرفّع تكاليف فرص العمل في الاقتصاد غير المرصود.

- **تقليص الفساد**

ثمّة تأثير آخر ممكن للرقمنة، بخصوص تقليص حجم الاقتصاد غير المرصود، قد يُفسّر بتقليص الفساد. ونظرا لكون الفساد يُعدّ عموما كأحد المحدّدات الرئيسيّة للاقتصاد غير المرصود، ومثلما يشير إلى ذلك "ليو" (Lio) وآخرون (2011)، يُسهم نشر التكنولوجيات الجديدة في تحسين جودة المؤسّسات والحوكمة، خاصّة بفضل تقليص ملموس للفساد. فعلا بإمكان الرقمنة أن تُؤدّي دورًا مهمّا في مكافحة الفساد، عن طريق تحسين تطبيق القواعد وتقليص السلطة التقديريّة عند الموظفين وبترفيع الشفافيّة (بها تناغار 2003، ستور جاس، 2004).

- **تعزيز الاقتصاد الرّسمي**

بإمكان الرّقمنة أن تؤثر أيضا في الاقتصاد غير المرصود من خلال نمو الاقتصاد المرصود، في صورة ما إذا أمكن أيضا تطبيق قنوات الإيصال المذكورة سابقا، على المؤسّسات المسجّلة. نشير بالأخصّ إلى تحسين إنتاجيّة المؤسّسات الرسميّة، وهو ناجم عن استعمال الأدوات التكنولوجيّة الجديدة، ويمكن إضافته إلى تزايد الانتدابات، مقلّصًا هكذا، ضخامة الاقتصاد غير المرصود... (جاكولان وآخرون 2019). تمثّل الرقمنة، لما تضمنه من إضفاء الصّبغة الرسميّة، رافعة لمواطن الشغل القارّة والمُؤمّنة، وهي تعكس في نفس الوقت، تحويل مؤسّسات غير رسميّة إلى القطاع الرّسمي ونموّ الاقتصاد الرسمي ذاته.

II. 3 لمحة عن وضعية الاقتصاد غير المرصود و الرقمنة في بلدان المغرب العربي

يقع الاقتصاد غير المرصود في لبّ التحدّيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الكبرى في المنطقة المغاربيّة، وهو يشكّل مَشغلا رئيسيّا بما أنّه أضحى من الواضح أنّه مصدر عدم استقرار محتمل بالنسبة إلى المنطقة، ورغم أنّه يمثّل ظاهرة قديمة نسبيّا، يبدو أنّه قد تزايد بشدّة خلال السّنوات الأخيرة، مع تصاعد التفاوتات وزيادة البطالة.

فأكثر من نصف اليد العاملة في المنطقة المغاربيّة تعمل داخل السّوق غير الرّسميّة. وحسب تقديرات المكتب الدّولي للعمل يمثّل الشغل غير الرّسمي 60 % من مجموع مواطن الشغل في المغرب و50 % في الجزائر وتونس.

وتُفسّر ضخامة الاقتصاد غير المرصود جزئيّا بوصول صعب إلى القروض وكذلك بإجراءات إحداث المؤسّسات أو إضفاء الصّبغة الرّسميّة عليها، وهي إجراءات غالبا ما تكون تعجيزيّة (مُبطلة)، نظرا للبطء الإداري. فعلا، مازال مناخ الأعمال ضعيف الجاذبيّة مثلما يجسّم ذلك تقرير البنك الدّولي "Doing Business 2020"، الذي يرتّب المغرب في المرتبة 53 عالميّا، ويتطابق ذلك مع المرتبة الأولى على الصّعيد المغاربي، تتبعه تونس (المرتبة 78) ثم موريتانيا (المرتبة 152) والجزائر (المرتبة 157) ثمّ ليبيا (المرتبة 168).

يمثّل ازدهار التحوّل الرّقمي في المنطقة المغاربيّة فرصة حقيقيّة لمواجهة تحدّيات الشغل والإدماج المالي، بما أنّ هذه الرقمنة تُيسّر الوصول إلى القروض وإجراءات إضفاء الصّبغة الرسميّة وكذلك دفع الضّرائب.

ووعيا منها بأهمّية الشروع في تنويع حقيقيّ للأنشطة الاقتصاديّة المُربحة، انتهجت السلطات العموميّة بالمغرب العربي درب إطلاق برامج تسمح بتحقيق "التحوّل الرّقمي" في اقتصاديّاتها.

فالأرقام الخاصّة باستعمال الأنترنات، قياسًا بمجموع السّكّان، اتخذت منحًى تصاعديّا إذ أدركت اليوم حوالي 46 % سنة 2019 مقابل 23 % تقريبا سنة 2010.

II .4 التحليل التجريبي

نطبّق في هذا القسم نموذج "الانحدار الذاتي ذي التأخيرات الموزّعة" (A.R.D.L) وذلك لتفحّص تأثير الرّقمنة في تنامي الاقتصاد غير المرصود.

II .4.1 المعطيات

لكي نتفحّص العلاقة بين الرّقمنة والاقتصاد غير المرصود في المنطقة المغاربيّة، سنستعمل معطيات سنويّة تخصّ تونس للفترة 1996-2018[3]. تمثّل تونس دراسة حالة مفيدة بما أنّها تنتمي إلى البلدان ذات اقتصاد غير مرصود يتجاوز بجلاء متوسّط بقيّة البلدان ذات دخل وسيط (منظّمة التعاون والتنميّة الاقتصاديّة، 2018).

يسمح النّموذج المعتمد بإقرار المعطيات الخاصّة بالاقتصاد غير المرصود في تونس، انطلاقا من استغلال المعلومات التي توفّرها شروط التوازن4. وتقدّم نتائج التقدير "البايزي" (bayésien) أدلّة لصالح اقتصاد غير مرصود ضخم في تونس: فحصّة هذا الاقتصاد تجاوزت حصّة الاقتصاد المرصود خلال السّنوات الأخيرة. كما تبيّن النتائج المتحصّل عليها أنّ زيادة تكاليف الاقتراض لدى البنوك، وزيادة نسب الضريبة لدى السّلطات العموميّة، تُفضي إلى تأثير في إعادة تخصيص الموارد: تتناقص الأنشطة المرصودة بيد أن الأنشطة غير المرصودة تتزايد.

بالنسبة إلى "المتغايرة" المستقلّة الأساسيّة في تحليلنا، استعملنا معدّل الاشتراكات في خطوط الهواتف الجوّالة (بالنسبة إلى 100 شخص) كوسيط (Proxy) للرقمنة. وعندما نتابع الأدبيّات، بإمكاننا التحكّم في أهمّ محدّدات الاقتصاد غير المرصود (جركسهاني 2004، شنايدر 2005، شنايدر وأنست 2000). ونُدمج اجمالي الناتج الدّاخلي الفعلي بحساب كلّ ساكن، لمراقبة مستوى التنامي الاقتصادي. فالأفراد والمؤسّسات تحَفّز أكثر للعمل بصفة رسميّة، في قمّة الدّورة الاقتصاديّة، قصد اغتنام فرص الأعمال والشغل (شنايدار 2005 و2010).

هنالك توافق كبير في الأدبيّات بخصوص الاقتصاد غير المرصود، حول فكرة أنّ المؤسّسات مهمّة للغاية في تقليص ضخامة هذه الآفة (كوراشكوفا 2006، دريهار وآخرون 2009، إلجين 2009، أونيس وتيراليّ، 2011). ولكي نأخذ بعين الاعتبار الإطار المؤسّساتي، استعملنا المتغايرين: دولة القانون ومراقبة الفساد. فـ"متغايرة" دولة القانون تُمكّن من إلتقاط إدراك مستوى الثّقة التي يضعها الأعوان في إجراء ما، ومدى احترامهم لقواعد شركتهم وبالأخصّ جودة تنفيذهم للعقود وحقوق الملكيّة والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال ارتكاب جريمة أو عنف. أمّا "متغايرة" مراقبة الفساد فإنها تلتقط إدراكات المدى الذي تُمارس فيه السلطة العموميّة لغايات خاصّة، بما في ذلك أشكال الفساد الصّغيرة والكبيرة.

---

[3] تمّ اختيار الفترة حسب توفر المعطيات بالنسبة الى كل المتغيرات الأساسية

[4] إنّ البيانات الخاصّة بالاقتصاد غير المرصود واردة من النتائج النّاجمة عن بحوث الدكتور لسناء زواري التي بلورت نموذج التوازن العام الدّينامي العشوائي (DSGE) وقدّمت إطارًا نظريّا مشيرًا إلى أنّ الاقتصاد غير المرصود ينبثق لأنّ المتدخلين الاقتصاديّين يُدْفعون إلى إخفاء صفقاتهم لتحاشي دفع الضّرائب.

إنّ قياسات التنمية الاقتصاديّة ودولة القانون والتحكّم في الفساد تُستخرج كلّها من مؤشرات التنمية في العالم ومن المؤشّرات العالميّة للحوكمة، التي يوفّرها البنك الدّولي.

II 2.4. تحليل النّموذج

قصد إجراء تقييم تجريبي لتأثير الرّقمنة في حجم الاقتصاد غير المرصود، استعملنا تخصيصة الاقتصاد القيسي التالية:

$$Eno_t = \alpha_0 + \alpha_1 Dig_t + \alpha_2 X_t + \varepsilon_t \qquad (1)$$

حيث تمثل Eno نسبة الاقتصاد غير المرصود من الإنتاج الإجمالي، وتشير Dig إلى الرقمنة وتمثّل مُتّجه المتغيّرات المفسّرة، كما ناقشنا ذلك أعلاه، وتمثل ε_t هامش الخطأ.

سنعتمد على انحدارين: فالانحدار الأوّل يتضمّن متّجه X للتّنامي الاقتصاديّ كمتغيّرة مستقلّة، في حين أنّ الانحدار الثاني يتضمّن دولة القانون ومراقبة الفساد كمتغيّرتين تفسيريّتينّ إضافة إلى الرّقمنة.

وبغاية دراسة الحركيّة على المدى الطويل وإمكانيّة التعديل على المدى القصير بين تنامي الاقتصاد غير المرصود والرقمنة، نُطبّق نموذج "انحدار ذاتي ذي تأخيرات مُمرحلة" (ARDL)، وهو نموذج صاغه "بيزاران -Pesaran- و شين-Shin- (1998) و(2001). يعرض هذا النموذج ميزتين هما، من ناحية أولى دراسة العلاقة بين متغيّرات تتّصف بنظام اندماج مختلف، ومن ناحية ثانية، الحصول على أفضل التقديرات اعتمادًا على عيّنات صغيرة الحجم (نارايان، 2005).

II 1.2.4. تحليل الاستقراريّة

يعني استعمال منهجيّة نموذج الانحدار الذّاتي أنّه ليس من الضروري أن تُدمج كلّ المُتغيّرات الواجب دراستها، انطلاقا من نفس الصّنف. إلاّ أنّها لا ينبغي أن تُدمج داخل الصّنف الثاني [I. (2)].

ولكي نتفحّص استقراريّة السلاسل، سنطبّق اختبار ديكاي (Dickay) وفولار (Fuller) (ديكاي وفولار، 1979) [ADF] واختبار فيليبس (Philips) وبارون (Perron) (1988) [PP]. وبالرّجوع إلى القيم المُجدوَلة التي وفّرتها اختبارات (ADF) و (PP)، نلاحظ أنّ متغيّرات Eno وDroit وCorp مستقرّة في اختلاف أوّل، في حين أن متغيّرة Dig مستقرّة في المستوى. هكذا فإنّ متغيّرات دراستنا مُدمجة في صنف I (0) و I (1)، الأمر الذي يُبرّر استعمال نموذج الانحدار الذّاتي (ARDL).

الجدول 1.II-نتائج اختباري ADF و PP

	اختبار ADF		اختبار PP	
	t-statistique	Décision	t-statistique	Décision
Eno	5.610***	I(0)	5.023***	I(0)
Dig	3.281**	I(1)	3.194**	I(1)
Droit	-1.967**	I(0)	-1.943**	I(0)
Corp	-3.225***	I(0)	-3.226***	I(0)

***و** يشيران إلى درجة الدلاليّة في مستوى 1 % و5 %.

2.2.4. II اختبارات التشخيص والإدماج المشترك

يعتبر نموذج الانحدار الذّاتي الدّيناميّ العشوائي (ARDL) معادلة k (P+1) الانحداريّة، حيث تُمثّل P عدد التأخير الأقصى وk عدد المُتغيّرات في المعادلة. وبالنسبة إلى عدد التأخير الأقصى، سنختار مدّة قصوى لفترة ما. فعلا، فإنّ عدد التأخير الأقصى المُنتقَى هو ذلك الذي يحترم معايير غياب ترابطيّة السلسلة.

وتكشف نتائج تطبيقيّة مقاربة نموذج الانحدار الذّاتي، بأن قيم ضوارب التحديد، البسيطة والمعدّلة (R2 وR2 معدّلة) [وهي تقيس حصّة التغاير المُفسّر من مجموع التغاير] تؤكّد أنّ إحصائيّة فينشار (Fisher) «F» والاختبارات الأخرى، مقبولة جدّا (إرجع إلى الجدول 2).

الجدول 2.II اختبارات التشخيص

	النموذج 1	النموذج 2
R^2	0.946	0.869
R^2 معدّل	0.935	0.839
F-statistic	80.12	40.02
	(0.000)	(0.000)
LM(1)	15.643	16.698
	(0.000)	(0.000)

ملاحظات: اختبار L.M= الاختبار المكرّر، صاغه لاقرانج (Lagrange). التّرابط التسلسلي هو من صياغة برويش – قودفراي (Breusch – Godfrey).

يبيّن الجدول 2 أنّ النموذج له إجمالا دلالة، بما أنّ الاحتماليّة الملحقة بـ F. Statistic لها دلالة عند 1%. كما أنّ نتائج اختبارات تصديق النّماذج (أيّ اختبار الارتباط التسلسلي (LM) من صياغة برويش – قودفراي بمقدار (ر1) تُثبت غياب الترابط التّسلسلي.

وبخصوص اختبار الإدماج، يشير اختبار F. Statistic الوارد في الجدول 3، إلى وجود علاقة على المدى الطّويل بين المتغيّرات التّحتيّة. فعلا تتجاوز القيم الملحوظة القيمة العليا الحرجة (عند عتبة 1%).

الجدول 3.II اختبار الادماج المشترك (« bonds tost »)

	القيمة الحرجة 1%		القيمة الحرجة 5%		القيمة الحرجة 10%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
F-stat. (regression1) = 7.250	4.134	5.761	2.910	4.193	2.407	3.517
F-stat. (regression 2) = 16.310	2.915	3.695	3.538	4.428	5.155	6.265

3.2.4. II العلاقات على المدى الطويل والمدى القصير

قصد تحليل العلاقات على المدى الطويل، يتمّ تقدير المعادلة (1) ويكتب تمثيلها رياضيّا كما يلي:

$$\Delta Eno_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \alpha_1 \, Eno_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \alpha_2 \, Dig_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \alpha_3 \, X_{t-i} + \varepsilon_{it} \qquad (2)$$

ولدراسة التأثيرات على المدى القصير للمتغيّرات التفسيريّة على الاقتصاد غير المرصود، نقوم بتقدير انحدارات تصويب الخطأ. وتظهر هذه الأخيرة على النّحو التالي:

$$\Delta Eno_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \, \Delta Eno_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_2 \, \Delta Dig_{t-i} + \sum_{i=0}^{q} \beta_3 \, \Delta X_{t-i} + \lambda ECT_{t-1} + \varepsilon_{it} \qquad (3)$$

حيث أن ECT تمثّل مدى تصويب الخطأ ومعامل تصويب الخطأ وهو يبيّن سرعة التعديل للوصول إلى التوازن على المدى الطويل.

أمّا العلاقات على المدى الطويل والتي يتمّ تقديرها بواسطة نموذج الانحدار الذّاتي (ARDL)، فإنّها واردة في الجدول 4. وتبيّن النتائج أنّ الرّقمنة لها تأثير ذو بال وسلبيّ على حجم الاقتصاد غير المرصود بتونس. تتراجع هذه الآفة على المدى الطويل بنسبة 1% إذا ما ارتفع مستوى الرقمنة بنسبة 1%. فهذه النتيجة تدعم فرضيّتنا التي تعتبر أنّ الرّقمنة تضمن تحوّل الاقتصاد غير المرصود إلى الاقتصاد الرّسمي.

وبيّنت النتائج التي توصّلنا إليها، انعكاسا سلبيّا ولكن غير ذي دلالة، تُحدثه التنمية الاقتصاديّة على الاقتصاد غير المرصود. ويُمكن أن يُفسّر هذا بأنّ تونس قد شهدت نسبة نموّ نسبيّا، خلال فترة الدّراسة. واستنتجنا كذلك أن عاملي دولة القانون ومراقبة الفساد لهما تأثير ذو بال وسلبيّ، في الاقتصاد غير المرصود.

الجدول 4.II - نموذج الانحدار الذّاتي (ARDL) العلاقات على المدى الطويل (المتغيّرة التابعة : حجم الاقتصاد غير المرصود)

	الإنحدار1	الإنحدار2
Dig	-0.012***	0.011***
	(0.013)	(0.023)
GDP	-0.039	–
	(0.467)	
Droit	–	- 0.041*
		(0.084)
Corp	–	-0.02*
		(0.095)
Constante	-3.587***	-2.895**
	(0.008)	(0.071)

و** و * تشير إلى درجة الدلاليّة في مستوى 1 % و5 % و10 %

وبعد أن درسنا تأثير الرقمنة على المدى الطويل وتأثير متغيّرات أخرى لمراقبة الاقتصاد غير المرصود، نقترح تحليل تأثيرها على المدى القصير. إنّ العلامة السلبيّة والدّالة للمُعامِل المقدّر لمدى تصويب الخطأ، تّثبت وجود آليّة توارد نحو الهدف المسجّل على المدى الطويل.

خلافا للعلاقة على المدى الطويل، تدفع الرقمنة والتنمية الاقتصاديّة والإطار المؤسّساتي بشكل إيجابيّ الاقتصاد المرصود. يعني هذا أنّه ينبغي توفّر وقت معيّن لكي تُحدث هذه المتغيّرات انعكاسات على الاقتصاد غير المرصود.

الجدول II.5- نموذج الانحدار الذّاتي (ARDL) : العلاقات على المدى القصير -ECT- (المُتغيّرة التّابعة: حجم الاقتصاد غير المرصود)

	الانحدار 1	الإنحدار 2
ΔDig	0.103***	0.069***
	(0.000)	(0.001)
ΔGDP	0.392	–
	(0.503)	
$\Delta Droit$	–	0.239*
		(0.098)
$\Delta Corp$	–	0.169*
		(0.095)
ECT_{t-1}	-0.120***	-0.171***
	(0.006)	(0.000)

ملاحظة: تشير العلامات ***و** و * إلى مدى الدّلاليّة في مستوى 1% و5 % و10 %.

5. II الخاتمة

لقد شملت أهمّية الرّقمنة خلال هذه السّنوات الأخيرة عددا كثيرا من المجالات مثل الإنتاجيّة التكنولوجيّة والاستثمار المباشر الأجنبي والتضخّم والنموّ الاقتصادي (سوسان 2000، فروبند وفاينهولد 2000، 2004، شوى وإيي، 2005 و2009). لقد سعينا في هذا الفصل إلى المساهمة في الأدبيّات الهامّة من خلال تفحّص تأثير الرّقمنة في الاقتصاد غير المرصود: إن انتشار الاقتصاد غير المرصود والنّزعة المُعمّمة إلى الرّقمنة في بلدان المنطقة المغاربيّة، تُحوّل التفاعل بين هاتين الظّاهرتين إلى موضوع جدّ مهمّ. وقصد بلوغ هذه الغاية، استخدمنا مقاربة اعتمدت على نموذج الانحدار الذّاتي (ARDL) واستعملت بيانات سنويّة تخصّ تونس للفترة الممتدّة بين 1996 و2018.

وبيّنت النتائج أنّ الرّقمنة تمثّل وسيلة ممتازة لمقاومة آفة الاقتصاد غير المرصود. لقد بيّنا بأنّ اعتماد التكنولوجيات الحديثة يُقلّص بشكل واضح حجم الاقتصاد غير المرصود.

وقد أثبتت النتائج التجريبيّة التوقّعات التي تَعتبر أنّ محيطا مؤسّساتيّا أفضل، يُقلّص الاقتصاد غير المرصود. وتتطابق هذه النتيجة مع الفكرة التي تعتبر أنّ إطارا مؤسّساتيّا متينا ضامنا لتنفيذ العقود وعاكسا لدولة القانون، هو الإطار المفيد والصّالح لمكافحة الاقتصاد غير المرصود.

وبالنسبة إلى مثال اقتصاديّات المنطقة المغاربيّة، أفضت نتائجُنا إلى ما يلي: بما أنّ الرّقمنة لها القُدرة على مكافحة الاقتصاد غير المرصود، فإنّه لمن الفائدة بمكان، لأهل القرار في السلطة العموميّة، بأن يتداركوا التأخير في مجال اعتماد التكنولوجيات الحديثة. ولا بدّ لذلك من إصلاحات في العُمق. إنّه من الأساسي تحسين البنية التحتيّة الرقميّة، حتى نضمن محيطا مناسبا للتحوّل الرّقمي.

الخاتمة العامّة

المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسسة: حركيّة جديدة جارية صلب المصارف المغاربيّة

إنّ المبادرات المقترنة بالمسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة مسنودة ومدعومة عموما من قبل الحكومات الوطنيّة. يتجسّم هذا في التزام أقوى وجليّ، لصالح المسؤولية المجتمعيّة للمؤسّسة.

لقد شرعت أغلب المصارف المغاربيّة في الاشتغال حول التحدّيات الاجتماعيّة والبيئيّة الجديدة التي تجابهها المجتمعات التي هي ناشطة ضمنها.

وبفضل الاستعانة بدراسة نوعيّة، ناقشنا باختصار، بعض الممارسات المتّصلة بالمسؤوليّة المجتمعيّة لدى المصارف المغاربيّة. وبيّنت نتائج هذه الدّراسة أنّ الممارسات المجسّمة للمسؤوليّة المجتمعيّة آخذة في التطوّر بسرعة في المنطقة، رغم الفوارق بين مختلف مصارفها. فالتحدّي الملحّ اليوم بالنسبة إلى الجامعيّين وأهل الميدان (الممارسين)، يتمثّل في تطوير استراتيجيات وممارسات ناجعة بخصوص المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة، على أن تكون هذه الاستراتيجيات متناغمة مع السّياقات المحلّيّة.

الرّقمنة وسيلة ممتازة لمكافحة الاقتصاد غير المرصود

لقد أثبتت النّتائج التي توصّلنا إليها أنّ الرّقمنة تُمثّل وسيلة ممتازة لمقاومة آفة الاقتصاد غير المرصود. لقد بيّنا أن اعتماد التكنولوجيات الحديثة يُقلّص كثيرًا من حجم الاقتصاد غير المرصود. كما أنّ محيطا مؤسّساتيّا أفضل، يُقلّص الاقتصاد غير المرصود. وتتطابق هذه النتيجة مع الفكرة التي تَعتبر أنّ إطارًا مؤسّساتيّا متينا ضامنا لتنفيذ العقود ولدولة الحقوق، يكون مفيدًا لمقاومة الاقتصاد غير المرصود.

وبالنسبة إلى مثال اقتصاديّات المنطقة المغاربيّة، أفضت نتائجُنا إلى ما يلي: بما أنّ الرّقمنة لها القُدرة على مكافحة الاقتصاد غير المرصود، فإنّه لمن الفائدة بمكان، لأهل القرار في السلطة العموميّة، أن يتداركوا التأخير في مجال اعتماد التكنولوجيات الحديثة. ولا بدّ لذلك من إصلاحات في العُمق. إنّه من الأساسي تحسين البنية التحتيّة الرقميّة، حتى نضمن محيطا مناسبا للتحوّل الرّقمي.

ملحق

المصارف	
ليبيا	**الجزائر**
مصرف الجمهورية	بنك الجزائر الخارجي
المصرف التجاري الوطني	البنك الوطني الجزائري
مصرف الوحدة	بنك التنمية المحلّية
مصرف الصحاري –مجموعة بي.ان.بي. باربا	القرض الشعبي الجزائري
مصرف شمال إفريقيا	بنك البركة بالجزائر
مصرف الأمان للتجارة والاستثمار	المؤسسة العربيّة المصرفيّة
مصرف الخليج الأوّل الليبي	نتيكسيس الجزائر
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	الشركة العامّة -الجزائر
المصرف المتّحد للتجارة والاستثمار	بي.ان.بي. باربا-الجزائر
بنك التجارة والتنمية	ترست بنك الجزائر
المصرف الليبي الخارجي	بنك الخليج – الجزائر
مصرف النوران	بنك الإسكان بالجزائر
المصرف الإسلامي الليبي	مصرف السلام
مصرف الواحة	
موريتانيا	**المغرب**
البنك الموريتاني للتجارة الدوليّة	التجاري وفا بنك
البنك الوطني لموريتانيا	البنك الشعبي المركزي
مصرف شنقيط	صندوق الإيداع والتدبير
بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي	القرض الفلاحي للمغرب
بنك موريتانيا العام للاستثمار والتجارة	الشركة العامة المغربية للأبناك
بنك الأمانة	البنك المغربي للتجارة والصناعة
بنك التجارة والصناعة	مصرف المغرب
التّجاري بنك –موريتانيا	بنك CIH
المصرف الإسلامي الموريتاني	البريد بنك
البنك الشعبي الموريتاني	صندوق التجهيز الجماعي
بنك التمويلات الاسلاميّة	صندوق الإيداع والتدبير-رأس المال
البنك الموريتاني للاستثمار	سيتي بنك – المغرب
البنك الدولي الموريتاني	سلفين بنك (بنك إفريقيا)
	تونس
	البنك العربي التونسي
	البنك الوطني الفلاحي
	التجاري بنك
	البنك التونسي
	بنك الأمان
	بنك تونس العربي الدولي
	الشركة التونسية للبنك
	الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة
	الاتحاد الدولي للبنوك

بنك الإسكان
البنك التونسى الكويتى
البنك التونسى السعودى
مصرف الزيتونة

المراجع

Adjemian, S., & Devulder, A., (2011), Evaluation de la politique monétaire dans un modèle DSGE pour la zone euro, *Revue française d'économie, 26*(1), 201-245.

Aron, J., (2018), Mobile money and the economy: a review of the evidence, The World Bank Research Observer 33, 135-188.

Bagachwa M. S. D & Naho A., (1995), Estimating the Second Economy in Tanzania, *World Development*, Vol. 23, No. 8, pp. 1387-1399, 1995

Bayoud, N. S., & Kavanagh, M. (2012). Corporate social responsibility disclosure: Evidence from Libyan managers. *Global Journal of Business Research*, 6(5), 73–83.

Beck, T., Pamuk, H., Ramratta, R.& Uras, B.R., (2018), Payment instruments, finance and development, *Journal of Development Economics*. 133, 162-186.

Ben Hassine, L. & Ghozzi-Nekhili, C. (2013). Perception de la responsabilité sociale des entreprises par leurs dirigeants [Perception of corporate social responsibility by their managers]. *Revue internationale P.M.E., 26*(2), 59-80. https://doi.org/10.7202/1024321ar

Berdiev, A.N., & Saunoris, J.W., (2016), Financial development and the shadow economy: A panel VAR analysis, *Economic Modelling* 57, 197-207

Bhatnagar, S., (2003), E-government and access to information. Global Corruption Report 2003. Washington DC: Transparency International.

Breusch, T., (2005), Estimating the underground economy using MIMIC models. *Econometrics* 0507003, Econ WPA

Cagan, P., (1958), The demand for currency relative to the total money supply. *Journal of Political Economy* 66, 302– 328.

Chaix, L. & Torre, D, (2015), Le double rôle du paiement mobile dans les pays en développement, *Revue Economique*, Vol. 66 (4), pp. 703-727.

Chang, Y. K., Oh, W. Y., Park, J. H., & Jang, M. G. (2017). Exploring the relationship between board characteristics and CSR: Empirical evidence from Korea. *Journal of Business Ethics*, 140(2), 225–242.

Choi, C., Yi, M.H., (2005), The effect of the internet on inflation: panel data evidence, *Journal of Policy Modelling* 27, 885–889.

Choi, C., Yi, M.H., (2009), The effect of the internet on economic growth: evidence from cross-country panel data, *Economics Letters* 105, 39–41

Contini, B., (1981), Labor market segmentation and the development of the parallel economy: the Italian experience, *Oxford Economic Papers* 33, 401–412.

DADENE, A., & Ahmed, A. (2014). The Determinants of CSR in Algerian SMEs: an Empirical and Exploratory Study.

Dell'Anno, R., (2003), Estimating the shadow economy in Italy: A structural equation approach, *Economics Working Paper* (2003-7).

Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979), Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root, *Journal of the American statistical association*, 74(366a), 427-431

Dotsey, M., (2013), DSGE models and their use in monetary policy. *Business Review Q, 2,* 10-16.

Dreher, A., Kotsogiannis, C., McCorriston, S., (2009), How do institutions affect corruption and the shadow economy? *International Tax and Public Finance* 16, 773–796.

Elgin, C., (2009), Political Turnover, Taxes and the Shadow Economy, Job Market Paper, Department of Economics, University of Minnesota, MN, USA

Elgin, C., & Oztunali, O., (2012), Shadow economies around the world: Model based estimates. Bogazici University Department of Economics *Working Papers,* 5.

El Khazzar, A., & Benfares, H. (2017). La pratique de la responsabilité sociétale dans les grandes entreprises: Cas de Tanger, Maroc/Corporate social responsibility practice among large companies: Studycase of Tangier, Morocco. *International Journal of Innovation and Applied Studies, 19*(3), 627.

Eurostat, (2013), Essential SNA: Building the basics, chapter 6: The Informal Sector, pp. 121-134, Methodologies and working papers, European Union, Luxemburg.

Farazi, S., (2014), Informal Firms and Financial Inclusion : Status and Determinants, *Policy Research Working Paper* (6778).

Feige, E. L., (1990), Defining and estimating underground and informal economies: The new institutional economics approach, *World development* 18 (7), 989–1002.

Feige, E.L., & Urban, I., (2008), Measuring Underground (Unobserved, Non-Observed, Unrecorded) Economies in Transition Countries: Can We Trust GDP?, *Journal of Comparative Economics* 36, no. 2: 287–306.

Fleming, M. H., Roman, J., & Farrell, G., (2000), The shadow economy*, Journal of International Affairs* 53 (2), 387–409.

Freund, C.L., & Weinhold, D., (2000), On the effect of the internet on international trade. *FRB International Finance Discussion Paper* No. 693, Washington, DC.

Freund, C.L., Weinhold, D., (2004), The effect of the internet on international trade, *Journal of International Economics* 62, 171–189.

Frey, B. S., Weck-Hannemann, H., (1983), Estimating the Shadow Economy: A Naive Approach, *Oxford Economic Papers*, 35, pp. 23-44.

Galien, M., (2018), Understanding Informal Economies in North Africa From Law and Order to Social Justice, INTERNATIONAL POLICY ANALYSIS.

Gërxhani, K., (2004), The informal sector in developed and less developed countries. A literature survey, Public Choice 120, pp. 267–300.

Gnangnon, S. k., & Brun, J., F., (2018), Impact of bridging the Internet gap on public revenue mobilization, *Information Economics and Policy* 43-2018.

Hatnagar, S. (2003), E-government and access to information. In P. Eigen (Ed.), Global Corruption Report 2003 (pp. 24-32).

Hawashe, A. A.-M. (2014). An evaluation of voluntary disclosure in the annual reports of commercial banks: Empirical evidence from Libya (Doctoral Thesis). Retrieved from http://usir.salford.ac.uk/id/ eprint/31513/3/Thesis_Abdallah_Hawshe_2014.pdf

Helberger, C., & Knepel, H., (1988), How big is the shadow economy? A re-analysis of the unobserved-variable approach of B.S. Frey and H. Weck-Hannemann, *European Economic Journal* 32,965–976.

Institut de RSE en Tunisie (IRSET). (2018). *Communication sur l'engagement de l'IRSET [Communication on IRSET's commitment]*. https://s3-us-west-2.amazonaws.com/ungcproduction/attachments/cop_2018/468443/original/Communication_sur_l'Engagement_COE_IRSET_2018-converted_%282%29.pdf?1540154019

International Labor Organisation, (2020), COVID-19 crisis and the informal economy: Immediate responses and policy challenges.

Jacolin L., Keneck, M., & Noah, A., (2019), Informal Sector and Mobile Financial Services in Developing Countries: Does Financial Innovation Matter?, Banque de France, *Working Paper.*

Jain, T., Aguilera, R. V., & Jamali, D. (2017). Corporate stakeholder orientation in an emerging country context: A longitudinal cross industry analysis. *Journal of Business Ethics*, 143(4), 701–719.

Jain, T., & Jamali, D. (2016). Looking inside the black box: The effect of corporate governance on corporate social responsibility. Corporate Governance: *An International Review*, 24(3), 253–273.

Jain, T., & Jamali, D. (2015). *Strategic approaches to corporate social responsibility. Development oriented corporate social responsibility: Volume 2: Locally led initiatives in developing economies,* 71–90. Greenleaf Publishing

Jamali, D., & Neville, B. (2011). Convergence versus divergence of CSR in developing countries: An embedded multi-layered institutional lens. *Journal of Business Ethics*, 102(4), 599–621.

Jamali, D., Samara, G., & Hossary, M. (2019). *Corporate social responsibility and development: The case of international business firms in emerging economies. Business and development studies*: Issues and perspectives. Routledge, 286–309.

Kaufman, D., & Kaliberda, A. (1996), Integrating the unofficial economy into the dynamics of postsocialist economies: A framework of analysis and evidence. World Bank Policy *Research Working Paper* No. 1691.

Koleva, P. & Gherib J. (2012) La responsabilité sociale des entreprises en Tunisie: une lecture institutionnaliste [Corporate social responsibility in Tunisia: an institutionalist reading]. *Revue Tiers Monde*, *212*(4), 83-99. https://doi.org/10.3917/rtm.212.0083

Koreshkova, T.A., (2006), A quantitative analysis of inflation as a tax on the underground economy, *Journal of Monetary Economics* 53, 773–796.

KPMG. (2017). *The road ahead*. The KPMG survey of corporate social responsibility reporting 2017. https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/xx/pdf/2017/10/kpmg-survey-of-corporate-responsibility-reporting-2017.pdf

La Porta, R., & Shleifer, A., (2014), Informality and development, *Journal of Economy Perspectives* .28, 109-126.

Lio, M. C., Liu M. C., & Ou. Y., (2011), Can the internet reduce corruption? A cross-country study based on dynamic panel data models, *Government Information Quarterly*, 28 (2011) 47–53.

Lucas, Jr, (1976), Econometric policy evaluation: A critique, Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Elsevier, vol. 1(1), pages 19-46, January.

Lythreatis, S., Mostafa, A. M. S., & Wang, X. (2019). Participative leadership and organizational identification in SMEs in the MENA Region: Testing the roles of CSR perceptions and pride in membership. *Journal of Business Ethics*, 156(3), 635–650.

Mahmoud Elmogla, Christopher Cowton, Yvonne Downs (2009). Corporate Social Reporting in Libya: A Research Note. *Social Responsibility Journal,* 11(4)

Narayan, P. K., (2005), The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, *Applied economics*, 37(17), 1979-1990.

OCDE, (2018): Economic Survey, Tunisia.

OCDE, (2002), Measuring the Non-Observed Economy A Handbook.

Onnis, L., & Tirelli, P., (2011), Institutions, Policies and Economic Development. What are the Causes of the Shadow Economy? *Working Paper Series* No. 206, Department of Economics, University of Milan - Bicocca, Italy.

Orsi, R., Raggi, D., & Turino, F., (2014), Size, trend, and policy implications of the underground economy, *Review of Economic Dynamics*, 17 (3), pp. 417–36.

Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J., (2001), Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326.

Pesaran, M. H., & Shin, Y., (1998), An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis, *Econometric Society Monographs*, 31, 371-413.

Phillips, P. C., & Perron, P., (1988), Testing for a unit root in time series regression. Biometrika, 75(2), 335-346.

Pissarides, C., & Weber, G., (1989), An expenditure–based estimate of Britain's black economy, CLE *Working Papers* 104 (London). 40 pp.

Porter, M. E., & Kramer, M. R. (2002). The competitive advantage of corporate philanthropy. *Harvard Business Review*, 80(12), 56–69.

Pratten, J. D., & Abdulhamid Mashat, A. (2009). Corporate social disclosure in Libya. *Social Responsibility Journal*, 5(3), 311–327.

Schneider, F., & Enste, D., (2000), Shadow economies: size, causes, and consequences, *Journal of Economic Literature* 38, 77–114.

Schneider, F., & Enste D., (2002), The Shadow Economy: Theoretical Approaches, Empirical Studies, and Political Implications, Cambridge (UK): Cambridge University Press.

Schneider, F., (2005), Shadow economies around the world: what do we really know? *European Journal of Political Economy* 21, 598–642.

Smets, F., & Wouters, R., (2003), An estimated dynamic stochastic general equilibrium model of the euro area. *Journal of the European Economic Association, 1*(5), 1123-1175

Solis-Garcia, M., & Xie, Y., (2018), Measuring the size of the shadow economy using a dynamic general equilibrium model with trends, Journal of Macroeconomics.

Sturges, P., (2004), Corruption, transparency and a role for ICT? *International Journal of Information Ethics*, 2, 1-9

Sussman, L.R., (2000), Censor dot gov: the internet and press freedom 2000, *Journal of Government Information* 27, 537–545

Tanzi, V., (1982), The Underground Economy in the United States and Abroad. Lexington Books, Lexington.

Thomas, J.J. (1992), Informal Economic Activity, Harvester Wheatsheaf, Hemel Hempstead.

U.S. Department of State (2013). Algeria. Retrieved 28 May 2015, from http://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2013/204588.htm

Woodford, M. (2003). Comment on: Multiple-solution indeterminacies in monetary policy analysis, *Journal of monetary Economics, 50*(5), 1177-1188.